الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو

المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

٥٧٠هـ.٦٤٦هـ

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي

٦٨٦هـ

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم

الجزء الخامس

عالم الكتب

اللغة العربية – النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ – 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم – القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى – القاهرة ت : ٢٩٣٤٦٢٦ فاكس : ٢٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة ت : ٢٩٥٩٥٣٤ – ٢٩٣٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

[قسم الأفعال]

[معنى الفعل وخواصّه]

(س): «ما دلّ على معنىً فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».

ومن خواصِّه: دخول قد، والسين، وسوف والجوازم.

ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة».

(ش): قوله [الفعل ما دل على معنى[١]] «فى نفسه»، يخرج الحرف.

وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم.

وكل اعتراض ورَدَ على طَرْد حدّ الاسم، أى على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن[٢]، أعنى الاعتراض بباب الغبوق[٣]، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حدّ الفعل، أعنى على قولنا: كل فعل فهو مقترن...؛ وما ورَد على عكس حدِّ الاسم، أعنى على قولنا: كل غير مقترن [بأحد الأزمنة الثلاثة][٤] فهو اسم من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كعَسَى، وشبهه، فهو واردٌ على طرد حدّ الفعل، أعنى على قولنا: كل فعل فهو مقترن؛ والجواب[٥] عن الاعتراضات: كما تقدم فى حد الاسم.

وإنما اختصَّ «قد» بالفعل، لأنه موضوع لتحقيق الفعل: مع التقريب والتوقع فى الماضى ومع التقليل فى المضارع.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٥.

(٢) فى المخطوطات: «غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة» اعنى الاعتراض الخ.

(٣) الغبوق: الشرب بالعشى، وقد غبقه من باب نصر فا غتبق هو وفى هامش ب ٤/ ٥، المراد بباب الغبوق: كل اسم يدلّ بوضعه على الزمن المعيّن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٦.

(٥) بعد قوله: «والجواب» زيادة فى المخطوطات: وهى:

«والجواب فيه كالجواب فيما تقدم فى حد الاسم، والمراد بالطرد والعكس ها هنا ما هو عند أهل المنطق لا الذى عند النحاة كما ذكرنا فى حد الاسم».

وأمَّا السين وسوف، فسمَّاهما سيبويه: حرفَى التنفيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق فى الحال، يقال: نفَّست الخِنَاق[١]، أى وسَّعته، و«سوف» أكثر تنفيساً من السين؛

ويخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: سَوْ[٢]، وقد يقال: سَىْ، بقلب الواو ياء، وقد تحذف الواو، وتسكن الفاء التى كان تحريكها للساكنين نحو: سف أفعل.

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل؛ وإنما اختصَّا بالفعل، لكونهما موضوعين[٣] للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال. واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم فى الأسماء،[٤] كما ذكرنا: أنهمْ وفَّوا الأسماء لأصالتها فى الإعراب الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل لفرعيته على الأسماء فى الاعراب: ما لا يكون من عمله، وهو الجر، فلمَّا نقص الجرَّ، لم يُحرك بشىء بدل الجرِّ، فبقى مجزوماً، أى ساكناً.

ولولا كراهة الخروج مِن إجماع النحاة، لَحسُن ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزوماً: مبنياً على السكون، لأن عمل ما سُمِّى جازماً، لم يظهر فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، وذلك لأن أصل كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً: أن تكون ساكنة الآخِر، ومِن ثمَّ لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

---

(١) الخناق بالكسر: حبل يُخْنَق به.

(٢) فى ب فقط: «سو أفعل» بزيادة «أفعل».

(٣) فى المخطوطات: «لأنهما موضوعان».

(٤) بعد قوله: «لأنه لا جزم فى الأسماء» نص طويل فى المخطوطات وهو: «وإنما لم يدخلها الجرم، لأن الاسم لأصالته فى الإعراب استوفى الحركات، فأرادوا أن ينقصوا من الأفعال المعربة لمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها، فنقصوها الحركة التى لا تعملها وهى الكسر، إذ هى أبعد منها بخلاف الضم والفتح فإنها توجدهما فى الفاعل والمفعول، فلما نقصت الجر، ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة أخرى بقيت الكلمة على أصلها من السكون، فسمى ذلك السكون الجزم، ولولا كراهة الخروج من إجماع النجاة لحسُن إدعاء أن المضارع المسمى مجزوماً مبنى على السكون لأن عمل الجازم لم يظهر».

وإنما سمِّى العامل عاملاً، لكونه غيَّر آخر الكلمة عمَّا هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظاً أو تقديراً؛

ثم نقول إن نحو: لم يغزُ ولم يخشَ، ولم يرمِ: مبنىٌّ، كاعزُ، واخشَ وارْمِ، وإنما حذف الآخرِ ليكون فرقاً بين المعرب/ المقدر إعرابه، وبين المبنى، وذلك لأنك تحذف فى الفعل محلَّ الإعراب، إذا كان حرفاً يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أى حرف العلة، ليكون تنبيهاً على أنه: كما ليس الإعراب فيه بظاهر ليس بمقدر؛ أيضاً، لزوال محل الإعراب أى الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: يا شجِى، و: لا فتَى، فإنك أبقيت حرف الإعراب ليكون الإعراب مقدراً فيه. ٢/ ٢٢٤

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة أى السكون، أو حالة إعرابية أخرى حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنما سمَّينا الجازم عاملاً: لنقله آخر المضارع من الرفع الذى هو معمول وقوعِه موقع الاسم، أو تجرده عن العوامل إلى السكون، وذلك لأن عامل الرفع فى المضارع مقدم على عاملى النصب والجزم، إذ عامل الرفع هو التجرد عنهما، أو الحاصل عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازم طارئاً على الرافع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثراً لجازم[1]، ومنسوبا إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أى الوقوع، أو التجرد؛ على ما قيل: إن علة العدم عدم العلة.

فإن قيل: فيكون زوال الرفع أثراً لزوال عامل الرفع، وزوال عامل الرفع أثراً للجازم وأثر الأثر أثر، فزوال الرفع أى الانجزام أثر للجازم.

(١) فى ب ٤/ ٨: «ليس زوال الرفع أثر لجازم» تحريف

قلنا: زوال عامل الرفع قد يكون أثراً للناصب أيضاً، فيلزم أن يكون الناصب جازماً.

وأقصى ما يمكن فى تمشية كلام النحاة: أن يقال: إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل وهو النصب، والجازم يزيله لا إلى بدل، فلم يسموا النّاصب جازماً، لأن تعريفه بأثره الوجودى، أولى من تعريفه بأثره العدمىّ، ولما لم يكن للجازم أثر وجودى عرَّفوه بالعدمى، فسُمِّى جازماً، إلا أنه لا يلزم، على هذا أن يكون الناصب فى نحو: لَن يضربا، ولَن يضربوا، ولن تَضربى: جازماً لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل.

ولو اخترنا مذهب الكسائى، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارىء مسقطاً للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعاً له بعد ذلك من إيجاد الرفع، فينسب زوال الرفع إلى الجازم، لا إلى زوال الرافِع لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله؛ لم يرِد الاعتراض المذكور؟

قوله: «ولحقوق تاء فعلت»، يعنى به: اتصاله بضمير الرفع البارز.

وإنما اختص بالفعل، لأن الاسم يستحق مثنَّاه ومجموعه جمع السلامة الألفَ والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع فى المثنى ألِفان، وفى الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما: استثقل، وإن حُذف: التبس؛

قوله: «وتاء التأنيث الساكنة»، لأنها سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية لخفَّة الاسم وثقل الفعل.

[تعريف الماضى وبناؤه]

](ص): الماضى: ما دل على زمان قبل زمانك، مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو».

(ش): قوله: «ما دلّ»، أى: فعل دلَّ، حتى لا ينتقض بأمس، ونحوه، وإنما لم يَحتج إلى التصريح بلفظ الفعلَ، لأنه فى قسم الأفعال.

قوله «قبل زمانك»، أى قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية.

وقولنا: لا على وجه الحكاية، ليدخل فيه نحو «خرجت» فى قولك اليوم يقول زيد بعد غد: خرجت أمس؛ فخرجت: ماضٍ وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به/ لأنك حاكٍ، وزيد، يتلفظ به لا على وجه الحكاية[١]، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به. ٢/ ٢٢٥

ويخرج عنه أيضاً نحو: أَخرجُ، فى قولك اليوم: قال زيد أوَّل من أمس: أخرج غداً، فإنه دالٌ على زمان [قبل زمان][٢] تلفظ الحاكى به.

وأكثر ما يستعمل فى الإنشاء الإيقاعى من أمثلة الفعل، هو الماضى، نحو: بعت، واشتريت.

والفرق بين «بعت» الإنشائى، و «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك: أبيع، لابدَّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق، وإلا فهو كذب.

فلهذا قيل إنّ الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمَلُ اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب مُحتملُه ولا دلالة للَّفظ عليه.

وأما: «بعت» الإنشائى فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل فى الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائى لا يحتمل الصدق والكذب: وذلك لأن معنى الصّدق: مطابقة الكلام للخارج، والكذب: عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها؟

واعلم أن الماضى ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبى: إمَّا دعاءً، نحو: رحمك الله، وإمَّا أمراً، كقول على رضى الله عنه فى النهج: «أجزأ امرؤ قِرْنه، وآسى آخاه بنفسه»[٣].

---

(١) فى ط: «لاعوجه الحكاية» بدل: «لاعلى وجه الحكاية»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط و ب ٤/ ١١.

(٣) أى ليكف، وليواس» من تعليقات الشريف.

وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾[١]؛ و: ﴿وَسِيقَ الَّذين ..﴾[٢].

والعلة في الموضعين: أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه.

وينصرف[٣] إليه أيضاً، إذا كان منفياً بلا، أو إنْ، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت، أو: إن فعلت، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال:

=٧٧٧ *تا لله لا عذَّبْتُهُمْ بعدها سقرُ[٤]*

أي: لا تعذبهم

وينقلب أيضاً، إليه بدخول[٥] «إن» الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النائبة عن الظرف المضاف، نحو: ما ذرَّ شارق[٦]، و«مادامت السموات»[٧] لتضمنها معنى إنْ، أي دامت قليلاً أوكثيراً وقد يبقى معها على المضيّ: وكقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[٨].

---

(١) الأعراف/ ٤٤ (٢) الزمر/ ٧١، ٧٣.

(٣) في ظ: وينقلب اليه» بدل: «وينصرف إليه».

(٤) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد الستمائة، في الخزانة

واستشهد به على أن الماضي المنفيّ بلا في جواب القسم ينصرف إلى الاستقبال كما في البيت.. وصدره.

* حسبُ المحبّين في الدنيا عذابُهُم*

والشاهد من قصيدة للمؤمّل بن أُمَيْل المحاربي، قالها في امرأة كان يهواها من أهل الحيرة يقال لها هند، وهي قصيدة مشهوره، ومنها

شفَّ المؤمّلَ يوم الحيرةِ النّظر ليت المؤمّل لم يُخْلق له بصرُ

من شواهد: المغني رقم ٤٤٤، وقد سقط هذا الشاهد من نسخة ظ.

(٥) بعد قوله: «بدخول» زيادة في المخطوطات. وهي:

«كلم المجازاة غير لو، وأمّا كان فقد يبقى معها على المضى نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ﴾ [المائدة/ ١١٦].

(٦) يقال: ذرّ قرن الشمس ذروراً من باب قعد: طلعت.

(٧) هود/ ١٠٧.

(٨) المائدة/ ١١٧.

ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: سواء علىّ: أقمت أم قعدت.

وبعد: «كلما» و «حيثما» لأن فى الثلاثة رائحة الشرط، وكذا بعد حرف التحضيض[١]، كما يجىء فى بابه.

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: الذى أتانى فله درهم، أو: كل رجل أتانى فله درهم، لأن فيهما رائحة الشرط، كما ذكرنا فى باب المبتدأ.

قوله: «مبنى على الفتح»، أمَّا بناؤه فعلى الأصل[٢]، كما ذكرنا فى أول الكتاب، وأمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: برجلٍ ضرب، أى: ضارِب، فالمضارع لما شابهه بالمشابهة التامة، استحقَ الإعراب، وهو[٣]، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة[٤]، وأيضاً، لوقوعه موقع المضارع فى المواقع المذكورة قبل.

وخُصَّ بالفتح، لثقل الفعل لفظاً، إذْ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة، ومعنىً، بدلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالى أربع حركات

---

(١) فى المخطوطات: «بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب لا التقريع كما يجىء «فى الحروف».

(٢) فى المخطوطات: «فعلى الأصل، لأن موجب الإعراب كما ذكرنا فى قسم الأسماء تعاقب المعانى المختلفة على لفظ واحد، وأما الأفعال، فلكل معنىً منها لفظ معين، وقد يجىء لهذا مزيد بحث فى المضارع، وإنما بنى على الحركة لمشابهة الاسم بوقوعه موقعه».

(٣) وهو: الضمير راجع إلى الماضى.

(٤) فى المخطوطات: «على الحركة، إذا أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وأصل البناء أن يكون بالسكون.

٢/ ٢٢٦ فيما هو كالكلمة الواحدة؛ وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء/ الكلمة لأن الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله، كما مرَّ فى باب المضمرات، ولا سيَّما إذا كان فاعلاً، وهم لا يجمعون فى كلمة واحدة بين أربع حركات على الوِلاء[1]، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِد وعُلَبِط: هدابد، وعلابط[2].

قوله: «الضمير المرفوع»، احترز به عن المنصوب، نحو: ضَرَبك، وضَرَبنَا، فإنه لا يسكن.

قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالى أربعة متحركات.

وإذا اتصل به الواو: انضمَّ آخره لمجانسة الواو.

★★★

[تعريف المضارع]

(ص): «المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت، لوقوعه مشتركاً

وتخْصيصُه بالسّين؛ فالهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً، وللمؤنث، والمؤنثين» غيبة، والياء للغائب غيرهما؛ وحرف المضارعة مضمومٌ فى الرباعى مفتوح فيما سواه، ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث».

(ش): قوله: «ما أشبه الاسم»، أى الفعل الذى أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته للاسم، لأنه لم يسمَّ مضارعاً إلا لهذا.

---

(١) على الولاء، أى على التتابع.

(٢) علق الشريف فى هامش بقوله: «الهديد»: اللبن الخاثر؛ والعلبط والعلاط: الضخم وأيضاً: القطيع من الغنم.

ومعنى المضارعة فى اللغة: المشابهة، مشتقة من الضّرع، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، يقال: تضارع السخلان، إذا أخذ كل واحد منهما بحلَمة من الضرع وتقابلا وقت(١) الرضاع.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، ليس بياناً لوجه المضارعة، بل بيانها هو قوله: لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين، والباء، هنا، للسببية، إذ زيادة هذه الحروف على أوَّل الماضى مع تغيير بعض حركاته سبب محصِّل لجهة مشابهة المضارع للاسم، وتلك الجهة: وقوعه مشتركاً، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما فى قولك: بزيد صِرت كقارون فى الثروة.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضى.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأمَّا مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمِل عَمَلَه كما تقدم.

قوله: «لوقوعه مشتركاً»، أى: هو حقيقة فى الحال والاستقبال.

وقال بعضهم: هو حقيقة فى الحال، مجاز فى الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال(٢) إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه.

وقيل: هو حقيقة فى الاستقبال، مجاز فى الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصلٌ بين الزمانين، ولو كان زماناً لكان التنصيف تثليثاً.

---

(١) فى ب ٤/ ١٥: وتقابلا فى الرضاع ٤/ ١٥.

(٢) فى المخطوطات: «إلى الاستقبال وهو أقوى» إلا لقرينة إلخ.

[وليس بشيء][1] لأن الحال عند النحاة غير «الآن» المختلَف فى كونه زماناً، بل هو ما على جنبتى الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زماناً، أيضاً، أو: الحدّ المشترك بين الزمانين، ومن ثَمَّ تقول: إن «يُصلِّى» فى قولك: زيد يصلى، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ، وبعضها باق، فجعلو الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال.

وقيل: إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: إنَّ زيداً ليخرج. كما تقول: إن زيداً لخارجٌ، ولا يقال: إن زيداً لخرج فإن هذه اللام الداخلة فى حيِّز «إنَّ» أصلها أن تدخل فى المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إن»، فهى تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأمَّا قولهما إن زيداً لَفِى الدار، فلقيام الظرف مقام «حاصل»، كما يجىء فى باب «إنَّ».

٢/ ٢٢٧ وعند الكوفِّيين: لام الابتداء الداخلة على المضارع/ مخصِّصة له بالحال، كما أن السين تخصِّصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة، بل كالسين فى التخصيص فلذلك لا يجوِّزون: إن زيداً لسوف يخرج، للتناقض؛ والبصريون يجوِّزون ذلك، لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لَمَّا دخلت على المبتدأ؛

قوله: «لوقوعه مشتركاً وتخصيصه بالسين»، يعنى أن الاسم يكون مبهماً نحو: رجل، ثم يختص بواحد، بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع: مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا، لأجل توارُد المعانى المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون: أُعرِب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارَد عليه، أيضاً، المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيُحتاج

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

إلى إعرابه، ليتبيَّن ذلك الحرف المشترك[١] فيتعين المضارع تبعاً لتعيُّنه، وذلك نحو قولك: لا تضرب، رفعُه مخلّص لكون «لا» للنفى، دون النهى، وجزمه دليل على كونها للنهى.

ونحو قولك: لا تأكلِ السَّمك وتشرب اللبن، نصب «تشرب» دليل على كون الواو للصَّرف[٢]، وجزمُه دليل على كونها للعطف.

ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمَك، نصب «يظلم» دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف.

ونحو: ليضربْ، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه، على كونها لام «كيْ»، أو لَام الجحود.

ويتغيَّر المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة؛ ثم طُرِد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنىً [بمعنى][٣]، نحو: يضربُ زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طُرِد الإعراب فى الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيدٌ سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم أو فى الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقلَّ أو مساوية لها، فإنه قد يطرد فى الأكثر الحكمُ الذى ثبتت علّتهُ فى الأقل، كحذفهم الواو فى: تعِد ونعِد وأعِد، لحذفهم لها فى: يَعِد.

وكذا، حذفوا الهمزة فى: يكرم ونكرم وتكرم، لحذفهم لها فى أكرم.

قوله: «فالهمزة للمتكلم مفرداً»، تبيين لمعانى حروف المضارعة، ليُعلم أنها

---

(١) فى ظ: «ذلك الحرف المشترك، وبتعين لأحد المحتملات» فيتعين إلخ

(٢) الصّرف: مصطلح كوفىّ، وقد شرحه الفراء فى معانى القرآن ١/ ٣٣ شرحاً دقيقاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/ ٤٢]، وأضاف إلى هذه الآية آيات أخر.

قال: «وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصّرف. فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها. وإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتى مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيمُ.

ألاترى أنه لا يجوز إعادة: «لا» فى «تاتى مثله» فلذلك سُمّى صرفا إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله»

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط.

لاتكون للمضارعة إلاَّ باعتبار معانيها، وإلاَّ، ففى أول «أكرمت» أيضاً، همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعاً.

فالهمزة للمتكلم وحدَه، مذكراً كان أو مؤنثاً، والنون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين.

وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة، ويقول الواحد المعظَّم، أيضاً: نفعل(١) وفعلنا، وهو مجاز عن الجمع، لعدِّهم المعظم كالجماعة.

ولم يجىء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين: فعلوا، وفعلتم، فى الكلام [القديم](٢) [المعتدِّ به](٣) وإنما هو استعمال المولَّدين.

والتاء للمخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً كان أو مثنىً، أو مجموعاً، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين، أيضا؛ والياء للغائب غيرهما أى غير المؤنث والمؤنثتين فيكون للأربعة، أى لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

قوله: «وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى»، سواء كانت حروفه أصلية، كيُدحرج، أو فيه زائد، كيكرم، وأصله: يؤكرم؛ ويُقطِّع، ويُقاتِل.

وأصل الأفعال: ثلاثى، ورباعى، فتُحتْ حروف المضارعة فى الثلاثى، لأن الفتح، لخفته، هو الأصل، فكان بالثلاثىَ: الأصل أولى، أو لأن الرباعىّ أقلّ، فاحتمل/ الأثقل الذّى هو الضم، وتركوا الكسر، لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها؛ وكَسْرُ حروف المضارعة، إلا الياء لغة غير الحجازيين إذا كان الماضى مكسور العين، كما يجىء فى التصريف، ويكسرون الياء أيضاً، إذا كانت بعدها ياءٌ أخرى.

٢/ ٢٢٨

---

(١) فى المخطوطات: «نفعل» لقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُص﴾ [يوسف/ ٣].

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فلما ضموا في الرباعي الأصلي حروفه، حُمل عليه الرباعي المزيد فيه، كيفاعِل، ويُفعِل ويُفعِّل، وبَقي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

وأما أهراق يُهريق وأسطاع يُسطيع، فرباعي زيد فيه الحرفان، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

قوله: «ولايعرب من الفعل غيره» قد تقدم علته

قوله: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد.

فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمَّا النون فحرف، ولا حظ له في الإعراب، فبقي الجزءان مبنِّيين.

فإن قيل: فلما امتزجا فهلاَّ أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركَّبا(١)، أو: هَلاَّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أُعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله؟

قلت: إمَّا لأن الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه، فروعي إعراب الاسم بقدر ما أمكن، دون الفعل، ولا سيَّما والنون من خواص الأفعال، فتَرجَّح جانب الفعلية، وضعُفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإمَّا لأنَّ علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيُرجع إلى النباء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعياً آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجَّحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه، وهو اشتغال

---

(١) في ب ٤/ ٢٠: «الاسم المؤنث على التاء لما ركبا» وفي العبارة تحريف.

ما قبل النون المؤكـدِّدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفـرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا فى الأول، وضموا فى الثانى، وكسروا فى الثالث، لأجل الفرق(١).

[ولما كان أصـل الاسم الإعراب، لم يبنـوه مركباً مع التـنوين، بناءَ الفـعل مع النون، وأيضاً، لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى، ألا ترى إلى سقوطه فى الوقف، وفى الإضافة، ومـع اللام، ولضعف الامتزاج لم يُـعرب على التنويـن كما أُعرِب على تاء التأنيث(٢)].

وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونان(٣) من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسم معـرب، لكن لمَّا اشـتغل حرف الإعـراب بالحركة المجـتلبة قـبل إعراب الكـلمة لأجل الـفرق صار الإعراب مـقدراً كمـا فى نحو: غـلامى على مـذهب المصنف.

وقال بعضهـم: المضارع مع النونين مـبنى للتركيب، إلاَّ إذا أسـند إلى الألف نحو: هل تضربـان، أو الواو نحو: هل تضربون، أو الياء نحـو: هل تضربين، لأن الضمائـر البارزة تمنع التـركيب لفصلهـا بينهما، والمحـذوف للساكنيـن فى حكم الثابت، فنحو: يـضربُنَّ، وتضربِنَّ، كيخشون وتخشين فـالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق.

(١) فى المخطوطات: بعد قولـه: «لأجل الفرق»: «فإن قيل: فلِمَ لم يبن الاسم مع الـتنوين فإنه ممتزج به امتزاج الفعل بنونى التوكيد؟

قلت: إن التنـوين علامة أمكنيّة الاسم، أى أنـه لا يشابه الحرف ولا الفعل وأنه بـاقٍ على أصله، فبناؤه مع التنوين مضاد لـمقتضى التنوين فلم يعدّوا التنوين لكونه عارضـاً غير لازم مخرجاً لما قبلها عن أن يكون آخر الكلمة، فأجازوا دوران الإعراب عليه، وإن كان فى الظاهر غير آخرها ولـم يعربوا عليـها كما علـى تاء التأنيـث، لأنها دليل تمام الـكلمة التـى قبلها كـما عرفت فى أول الـكتاب، والإعراب يكون على أخر الاسم كما مر لا على حرف آخر بعد تمامه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) فى ب فقط ٤/ ٢٠: النونات مكان «النونان».

فإن قيل: فإذا كانت معربة فلمَ لَمْ تعوَّض النون من الحركة، كما عُوِّض فى نحو: يضربان ويضربون وتضربين لَمَّا اشتغل محل الإعراب، أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف/ التى هى ضمائر؟ ٢ / ٢٢٩

قلت: كراهة لاجتماع النونات.

وإنما لم يَدُر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث، لمشابهتها للتنوين[١]، والإعراب قبل التنوين لا عليه[٢]، ولتشابههما تقلب ألفاً فى نحو: «لنَسْفعاً...»[٣].

قوله: «ولا نون جمع»، اختُلف فيه أيضاً:

فالجمهور على أن الفعل مبنى للحاقه[٤]. قال سيبويه: إنَّ «يَضْربنَ» شابَهَ «ضَرَبْن»، يعنى أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملاً على «ضَرَبْن» جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه.

وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأولى فى الفعل المشابه للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء، مع أن هناك داعياً إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته نحو: ضربْن.

وقال بعضهم: هو معرب لضعف علة البناء، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محله السكون. ولم يعوّض النون من الإعراب خوفاً من اجتماع النونين.

[بيان إعراب المضارع]

(ص): «وإعرابه رفع ونصب وجزم؛ فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة والفتحة والسكون [نحو يضرب][٥].

---

(١) فى المخطوطات: لمشابهة النون للتنوين.

(٢) فى ط وظ: «لا عليها».

(٣) الفلق/ ١٥

(٤) فى ب فقط ٤/ ٢١: للحاقها.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٢.

والمتصل بـه ذلك بالنون وحذفـها، نحو: يضربان، ويـضربون وتضربيـن. والمعتل بالواو والـياء بالضمة تـقديراً والفتحـة لفظاً، والحذف؛ والمـعتل بالألف بالـضمة والفتحة تقديراً، والحذف».

(ش): قوله: «وإعرابه رفع ونصب وجزم»، قد مضى علة اختصاصه بالجزم.

قوله: «فالصحيح المجرد.. إلى آخره»؛ تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب، لأن الإعراب يختلف فى أنواعها، كما اختلف فى أنواع الأسماء، فنحا نحو تبيينه فى الاسمـاء، وبيَّن، ههـنا، اللفظـى والتقديرى فـى كل واحد من تـلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الاسماء، فإنه بيَّن هنـاك: التقديرى، ولـم يُبيِّن اللفظى لعدم انحصاره.

قوله: فالصـحيح»، احتراز عن المعتل نـحو يغزو، ويرمى، ويخشـى، فإنه ليس بالضمة رفعاً والسكون جزماً.

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احتراز عن الملـتبس بالضمير البارز المرفوع، ثم بيـنّ أن ذلك الضمـير لا يكـون فى المضـارع إلا فى المثنـى والمجموع والمخـاطب المؤنث، نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين، وإنما احترز عن هذه الأمثلة الخمسة، لأنها لا تكون بـالضمة والفتحة والسـكون، بل بالنون وحذفها، كـما يجىء؛ وإنما قيَّد الضمـير بالبارز، لأنه لو قال: المجـرد عن الضمير، وسكت، لـوجب ألاَّ يكون المتصـل بالضمـير المستـكن، نحو: زيـد يضرب، وهنـد تضرب، وأنت تـضرب، وأَضرب، ونضرب: بالضمة والفتحة والسكون؛ وإنما قيَّد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لـو سكت عـلى قوله: المجـرد عن ضمـير بارز، لـوَجَب ألاَّ [1] يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربُك: بالضمة والفتحة والسكون.

قوله: «والمتصل به ذلك»، أى المضارع المتصـل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف، والواو، والياء، فى الأمـثلة الخمسة: يرتفع بالنون ويـنتصب وينجزم بحذفها.

(١) فى ظ: «لوجب أن يكون» بسقوط «لا».

وإنما أعرب هذا بالنون، لأنه لَمَّا اشتغل محل الإعراب وهو اللام، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء: لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجُعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو(١) [وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء، دون نحو: يدعو ويرمى ويخشى، والقاضى، وغلامى، وإن كان الإعراب فى جميعها مقدراً لمانع/ مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف «يضربان»، مشابهاً لألف «ضاربان»، وواو «يضربون» مشابهاً لواو «ضاربون»، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف؛ وحُمِل الياء فى تفعلين على أخويه: الألف والواو، فى لحاق النون بهما](٢). ٢/ ٢٣٠

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله، أعنى الواو والياء والألف، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وخاصَّةً إذا كان على حرف، ولا سيَّما إذا كانت تلك الحروف من حروف المدَ واللين، فالكلمة معها: كمنصور، ومسكين وعمَّار، وسقوط النون فى الجزم ظاهر، لكونه علامة الرفع، وكذا فى النصب، لأن علامة الرفع لا تكون فى حالة النصب، إلاَّ أن الرفع فى الواحد، زال مع الناصب، وجاء فى موضعه الفتح.

وفى الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل فى الأسماء الستة، لأن حروف العلة يبدل بعضها ببعض فى الإعراب لكونها متولدة من حركات

---

(١) فى المخطوطات: «وأيضا لما شابه المضارع اسم الفاعل زيد النون بعد آلفه وواوه وبائه ليكون على صورة اسم الفاعل، وإن كان بين نونيهما فرق، وهو أن نون الاسم كالتنوين، ونون الفعل علامة الرقع، وكذا بين ألفيهما وواويهما، ويائيهما، وذلك أن الألف والواو والياء فى الاسم علامة التثنية والجمع بالاتفاق، وليست بضمائر، وهى فى الفعل ضمائر على الأصح كما تقدم فى باب الضمير» وإنما جاز الخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات، وإن كان بين نص المخطوطات ونص ط بعض التقارب فى المعنى.

الإعراب القائم بعضها مقام بعض، فصار النصب فى الأمثلة الخمسة، إذاً فى صورة الجزم.

وتحذف هذه النونات الخمس، مع نونى التوكيد[١]. أمَّا عند مَن قال: الفعل معهما مبنى، فظاهر، وأما عند مَن قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب معهما مقدراً، كما فى: قاضٍ، وتكسر النون بعد الألف غالباً، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى.

وقرىء فى الشواذ: «أَتعدانَنِى[٢]..».

وتفتح بعد الواو والياء، حملاً على نون الجمع فى الاسم، ونَدر حذفها لا للأشياء المذكورة نظماً، ونثراً، قال:

٧٧٨= أبيتُ أَسْرِي وتبيتي تدلُكي ... شعرَك بالعنبر والمِسْك الذّكِي[٣]

قوله: «والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها، وربما يظهر، فى الضرورة: الرفع فى الواو[٤] والياء، كما يظهر فى الاسم جرُّ الياء ورفعها، قال:

---

(١) فى المخطوطات: «مع نونى التوكيد، لأن الفعل مبنى» معهما، فلا يكون فى المبنى علامة الرفع، وأما لاجتماع النوّنات عند من قال: هو معرب مع النونين، ويكون الإعراب مقدراً» إلخ.

(٢) الأحقاف/ ١٧ قراءة أتعدانَنِي بفتح النون منسوبة إلى مجموعة من القراء، منهم أبو عمرو، وشيبة، وأبو جعفر، والجحدرى إلخ وقال أبو حاتم: فتح النون باطل وغلط. وقال بعضهم: فتح نون التثنية لغة رديئة، وهوّن الامر هنا الاجتماع.

انظر. همع الهوامع ١/ ١٧٧ ومعجم القراءات قراءة رقم ٨٣٣٥.

(٣) هو الشاهد الثلاثون بعد الستمائة.

واستشهد به على أن النون من الأفعال الخمسة قد يندر حذفها لا للأشياء المذكورة نظماً ونثراً، والأصل: تبيتين تدلكين.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: الخصائص ١/ ٣٨٨، والهمع والدرر رقم/ ١٠٨، والتصريح ١/ ١١١، وحاشية يس ١/ ٣٣٢، والأشباه والنظائر رقم/ ٢٧.

(٤) مثل له الشريف فى هامش ط بقوله:=

=٧٧٩ *كجواري يَلْعَبْن بالصحراء[١]*

ويقدَّر، لأجل الضرورة كثيراً، نصب الياء والواو، نحو قوله

=٧٨٠ *أبي الله أن أسمو بأمٍ ولا أبِ[٢]*

وكذا فى الاسم، قال:

=٧٨١ كأنَّ أيديهِنَّ بالقاع القَرِقْ أَيْدِي جَوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِقْ[٣].

ويقدَّر أيضاً فى السَّعة، كثيراً [كما فى الاسم][٤] كقولهم فى المثل: «أعـط

= إذا قلت علّ القلب يسلُوُ قيضت هواجس لا تنفكّ تغريه بالوجد

والشاهد فى قوله «يسلو» حيث أظهر الضمة على الواو

وهو من شواهد العينى ١/٢٥٢، والهمع والدرر رقم/ ١٢٣.

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن ظهور الجر والتنوين على الياء ضرورة. وصدر الشاهد.

* ما إن رأيت ولا أرى فى مدّتى*

والبيت قائله مجهول

من شواهد: ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافية/ ٤٠٣، وأمالى الزجاجى/ ٨٣.

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة واستشهد به على أن النصب على الواو يقدّر كثيراً لأجل الضرورة وصدر الشاهد:

وما سودتنى عامر عن وراثة

وهو لعامر بن الطفيل، ديوانه/ ١٣ من شواهد: المغنى ٢/٧٥٣، والأشباه والنظائر رقم ١٩٤. والمحتسب ١/١٢٧، وابن يعيش ١٠/١٠١، والعينى ١/٢٤٢، والأشمونى ١/١٠١، وانظر تفسير القرطبى ٣/٢٠٨

(٣) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تسكين الياء من أيديهن ضرورة، والقياس فتحها والبيتان من الرجز نسبا إلى رؤية ابن العجاج، وذكر البغدادى أنه لم يرهما فى ديوانه؛ وانظر ملحقات ديوان رؤبة/ ١٧٩.

وضمير أيديهن للإبل، والقاع: هو المكان المستوى، و«القرق» بفتح القاف الأولى وكسر الراء: الأملس.

من شواهد: الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٢٩١، والمحتسب ١/١٢٦، ٢٨٩ وابن الشجرى ١/١٠٥، والشافية ٤/٤٠٥، والأشباه والنظائر رقم ٦٩، وأمالى المرتضى ١/٥٦١.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/٢٥.

القوس باريها»(١) وكذا يقدر، فى الضرورة: رفع الحرف الصحيح وجرُّه، قال:

=٧٨٢ فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ(٢)

وإنما جاز حذف الواو والياء والألف فى الجزم، لأن الجازم عندهم، يحذف الرفع فى الآخر، والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد فى آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابه للحركة فحذفه، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة فى الضرورة، قال:

=٧٨٣ * ولا تَرَضَّاها ولا تَملَّق(٣) *

---

(١) انظر كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ٢٠٤ ومعناه: أى استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق له».

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد بن على أنه يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما فى: أشربْ، فإن الباء حرف صحيح، وقد حذف الضمة منه للضرورة.
والشاهد لامرىء القيس، ديوانه/ ١٩٤ من قصيدة أولها:
يادار ماويّة بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقل
«والمستحقب»: المكتسب، وأصله من استحقب، أى وضع فى الحقيبة، وهى خرج يربط بالسَرْج من خلف الراكب.
و «الواغل» الذى يأتى شراب القوم من غير أن يُدعى إليه، وهو مأخوذ من الوغول، وهو الدخول.
من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ١٣٠، وسيبويه ٢/٢٩٧، والنوادر/ ١٨٧، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٣/٩٦، والمحتسب ١/ ١١٠، وابن يعيش ١/٤٨، والمقرب ٢/ ٢٠٤، وشذور الذهب/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ٨٨.

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة، واستشهد به على أن حرف العلة قد لا يحذف للجازم فى الضرورة.
وصدره:
إذا العجوز غضبت فطلّق
والبيتان من رجز لرؤية بن العجاج، ملحقات ديوانه/ ١٧٩
وبعده:
واعمد لأخرى ذات دلّ مونق لينّة المس كمسّ الخِرنق
و «مونق»: اسم فاعل من: أنق الشىء أَنَقاً من باب تعب، أى راع حسنُهُ وأعجب. و «الخِرنق»: ولد الأرنب.
من شواهد: الخصائص ١/٣٠٧، والمنصف ٢/ ١١٥، والإنصاف ١/٢٦، وابن يعيش ١٠/ ١٠٤، ١٠٦، والأشباه والنظائر رقم ١٦٦ والتصريح ١/ ٨٧.

وقال:

=٧٨٤ * ألم يأتيك والأنباء تنمي[١] *

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما فى قوله:

=٧٨٥ ٢/٢٣١ *من حيثما سلكوا أدنو/ فأنظور[٢] *

وقوله:

=٧٨٦ *ينباع من ذفري غضوب جَسرة[٣] *

وربما جاء نحو: لم يأتى فى السَّعة.

[ارتفاع المضارع إذا تجرّد عن الناصب والجازم]

(ص): «ويرتفع إذا تجرَّد عن النّاصب والجازم نحو: يقوم زيد».

(ش): هذا، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهب الفراء، كالإيماء إلى ذلك المذهب.

(١) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة واستشهد به لما تقدم فى البيت قبله.
وعجزه:

*بما لاقت لبون بنى زياد»

وفى ب ٢٦/٤ أضاف العجز إلى الصدر، وليس فى الأصل.
والشاهد من أبيات لقيس بن زهير يقولها فى قصة شحناء، وقعت بينه وبين بنى زياد بسبب درع له أخذها الربيع فطرد قيس إبلهم، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشى» بمكة بأسياف وأدراع.
«واللبون»: الناقة ذات اللبن وبنوزياد: الربيع بن زياد وإخواته انظر الدرر اللوامع رقم ١١٢ بتحقيقى.
من شواهد: سيبويه ٥٩/٢، وأوضح المسالك ٥٥/١، والهمع رقم ١١٢ والأشباه والنظائر رقم ٥٤٨، وتفسير القرطبى ٢٥٧/٩. ونوادر أبى زيد/ ٥٢٣، والجمل للزجاجى/ ٤٠٧ والخصائص ٣٣٣/١، والمحتسب ٦٧/١، ١٩٦، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥ وسر الصناعة/ ٧٦/١، ٦٣/٢ وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١، ٨٥، ٢١٥، والإنصاف ٣٠/١، وابن يعيش ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والمقرب ٥٠/١، ٢٥٣.

(٢) هو الشاهد الحادى عشر فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ١١.

(٣) هو الشاهد الثانى عشر فى الخزانة، وقد وتقدم ذكره رقم ١٢.

ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع، كما فى: زيد يضرب، أى: ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: مررت برجل يضرب، ورأيت رجلاً يضرب.

وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون، إذاً كالاسم، فأُعطِى أسبقَ إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع.

وتلك الاعتراضات مثل أن يرتفع فى مواضع لا يقع فيها الاسم، كما فى الصلة، نحو: الذى يضرب[1] وفى نحو: سيقوم وسوف يقوم[2] وفى خبر «كاد» نحو: كاد زيد يقوم، وفى نحو: يقوم الزيدان.

ويمكن الجواب عن نحو: الذى يضرب ونحو: يقوم الزيدان، بأن يقال: هو واقع موقعه، لأنك تقول: الذى ضارِبٌ هو، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا: قائمان الزيدان، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً.

وعن نحو: سيقوم، بأن سيقوم، مع السين، واقع موقع «قائم»، لا «يقوم» وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: كاد زيد يقوم بأنَّ أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله:

٧٨٧= *وما كِدت آيبا[3]*

(١) فى المخطوطات: «الذى يضرب، لأن الصلة لا تكون إلا جملة».

(٢) فى المخطوطات: «سيقوم وسوف يقوم لأن التنفيس من خواص الأفعال».

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصل خبر كاد الاسم المفرد كما فى البيت

والشاهد قطعة من بيت وهو بتمامه.

فأُبْتُ إلى فهم وما كدت آيباً وكم مثلِها فارَقْتها وهى تَصْفر =

وإنما[١] عُدل عن ذلك الأصل لما يجيء فى بابه.

وقال الكسائى: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، لأنها دخلت فى أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصل المضارع إمَّا الماضى وإمَّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث[٢] هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفى، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنّما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارىء المنفصل.

ويتعيَّن المضارع للحالية بـ: «الآن» و: «آنفاً»، وما فى معناهما من الظروف الدالة على الحال؛ وبلام الابتداء عند الكوفيين[٣]، كما مرَّ.

وقال بعضهم: يتعيَّن له بنفيه بـليس نحو: ليس زيد يقوم وبـ: «ما»، نحو: ما يقوم زيد، أو: ما زيد يقوم، وبـ: «إن» نحو: إن يقوم زيد، عند المبرد.

وقال أبو على: «إنْ» لمطلق النفى، و«ما» لنفى الحال، وقد مضى الكلام على «ما» فى بابها[٤]، وسيجىء الكلام على ليس فى بابه.

= وفى ب ٤/ ٢٧ ذكر البيت بتمامه وهو ليس فى الأصل.

والبيت من جملة أبيات لتأبط شرّا، سببها أن بنى لحيان من هذيل وكانوا أعداء له أخذوا عليه طريق جبل وجدوه فيه يشتار عسلاً لم يكن له طريق غيره، وقالوا له استأسر أو نقتلك، فكره أن يستأسر، فصبّ ما معه من العسل على الصخر، ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الأرض من غير طريق، فصار بينه وبينهم مسيرة ثلاثة أيام فنجامنهم.

انظر ديوان تأبط شرا / ٨٩ من قصيدة مطلعها:

أقول للحيان وقد صَفِرتْ لهم وطابى، ويومى ضيق الحجر مُعْوِرُ

ومعنى صفرت: خلت، وطابى: سقاء اللبن: و«المعور»: المنكشف العورة.

وتصفر فى بيت الشاهد كناية عن تأسفها على خلاصه من هذيل.

من شواهد: إلا نصاف/ ٥٤٤، وابن يعيش ٧/ ١٣، وابن عقيل ١/ ١٢٤ وأوضح المسالك رقم ١١٨، والعينى ٢/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٢٠٣ والأشمونى ١/ ٢٥٩، والهمع والدرر رقم/ ٤٨٢.

(١) فى المخطوطات: وإنما وحب العدول عن هذا الأصل كما يجىء فى باب أفعال المقاربة».

(٢) فى المخطوطات: «بل حدث مع حدوث الزيادة، فإحالته على هذا الظاهر أولى» الخ.

(٣) فى المخطوطات: «وبلام الابتداء عند الكوفيين كما ذكرنا نحوه: إن زيداً ليقوم».

(٤) فى المخطوطات: وأما اختصاص ليس بالحال فسيجىء الكلام عليه.

ويتخلَّص للاستقبال بظرف مستـقبل، نحو: أَضربُ غداً ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كتقوم القـيامة، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك فـى الأمر والنهى والدعاء والتحـضيض والتمنـى والترجى، والإشفاق، لأنَّ طـلبَ الحاصل محال، وبـكونه وعداً، كقولك، واعداً: أكـرمك وأحسن إليك، وبنونى التـأكيد، ولام القسم، إذ الثلاثـة توكيد، وهو إنما يـليق بما لم يحـصل، نحو: والله لأَضربُ، علـى ضعف، ولأضربِنَّ.

وأما الحـاصل فى الحـال فإنه، وإن كـان محتمـلاً للتـأكيد، وذلـك بأن تخـبر المخاطب أن الحـاصل فى الحال متصـف بالتأكيـد، لكن لما كان موجـوداً، وأمكن للمخاطب فى الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته[١] لم يؤكد.

٢/ ٢٣٢ وإذا كان القسم بـ «مَا»، فهو/ للحال، لظـهور «ما» فى الحالية، كما مضى فى بابها.

وينصرف إلى الاستقبال[٢] بكل نـاصب أو جازم، فلـذا كانت «إذًا» النـاصبة علامة للاستقبال، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال.

وينصرف إليه أيضاً بلَو المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِن...﴾ [٣]

وكذا بـكل أداة شـرط وإن لم تعـمل إلاَّ «لَـو» فإنهـا موضـوعة للـشرط فـى الماضى[٤]. ويجب كون الجزاء مستقبلاً لأنه لازمَ الشرط الذى هو مستقبل، ولازم الشيء واقع فى زمانه.

---

(١) بعده فى المخطوطـات: «صار القسم ونون التأكيد الدّالّان عـلى المبالغة منصرفيـن إلى غير الموجود الأولى بالتأكيد أى الاستقبال إذا دخلا على المضارع.

وأما إذا كان جواب القـسم بـ «ما» فهو محتمل لـلحال، لأن «ما» فى الحالية ظاهرة كـما مضى فى بابها، وينصرف المضارع» إلى المستقبل الخ.

(٢) فى المخطوطات: «وينصرف أى المضارع إلى الاستقبال.

(٣) القلم/ ٩.

(٤) بعده فى المخطوطـات: «وإنما كان الشرط مستقبلاً، لأن» إن «وهـى أم أدوات الشرط ـ غير «لو» ـ موضوعة للشرط فى المستقبل كما مرّ فى الظروف المبنية» ويجب إلخ.

ويتخلص، أيضاً بحرف التنفيس؛ قال سيبويه ومس تبعه: وبِلاَ للنفى أيضاً.

وقال ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحان، وليس ببعيد؛ لقوله تعالى ﴿وَلا أَقُولُ لَكُمْ عندِى خَزَائِنُ اللَّه﴾(١): . [الآية ونحوه كثير](٢).

وينصرف المضارع إلى المضىّ، بلمْ ولَمَّا الجازمة.

وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضى فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان، والأوَّل أَولى، لأنَّ قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم.

وينصرف، أيضاً، إلى المضىّ بلَوْ غالباً، وبإذ، وربَّما، فإنهما موضوعان للماضى.

[نواصب المضارع]

(ص): «وينْصب بأن، ولَن، وإذن، وكىْ، وبأن مقدرة بعد حتى، ولامِ كى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو؛ مثل: أريد أن تحسَ إلىّ و: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾(٣)، والتى تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة، وليست هذه؛ مثل: علمت أن سيقوم، وأن لا يقوم، والتى تقع بعد الظن فيها الوجهان.

ولن، معناها نفى المستقبل مثل: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ﴾(٤)؛ وإذن إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: إذاً تدخل الجنة، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء فوجهان. وكى مثل: أسلمتُ كى أدخل الجنة، ومعناها السببيّة.

(ش): ذكر النواصب جملة، ثم ذكر منها مايعمل مضمراً؛ ثم أخذ يفصِّل، وهو قوله: «فـ«أنْ» مثل أريد أن تحسِنَ إلىَّ.. إلى آخره».

---

(١) هود: ٣١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٩.

(٣) البقرة/ ١٨٤.

(٤) يوسف/ ٨٠.

قوله: «والتى تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة».

اعلم أنّ «أَنَّ» الثقيلة يصح وقوعها فى كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها فى موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو، لا، نحو: عندى أنك قائم، ولولا أنك قائم، وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو: عرفت أنك خارج، وعلمت أنك داخل، أو معمول فعل الشك نحو: شككت فى أنك مسلم.

وقال سيبويه: إنّه يضعف أن يقال: أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل.

[وقال جار الله: إن الفعل الذى يدخل على أنَّ المفتوحة، مشدَّدة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها فى التحقيق(١)].

وفيه نظر، لقوله:

٧٨٨= وِدِدْتُ وما تُغْنِي الوِدَادَةُ أنَّني   بما في ضمير الحاجِبيَّة عالمُ (٢)

وفى نهج البلاغة: «وددت أن أخى فلاناً كان حاضراً».

وكذا فى تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم لكان كالمتضاد، قال: لأن التمنى يدل على توقع القيام، و «أَنَّ» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأنا لا نسلم أنَّ «أنَّ» دال على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أن المفتوحة» يجوز أن تقع بعد فعل غير دال على العلم واليقين كما فى البيت خلافا للزمخشرى فى مفصله، فإن «وددت» بمعنى تمنّيت.

والبيت أول أبيات أربعة أوردها أبو تمام فى الحماسة لكثير عزّة، وهى بعد الأول:

فإن كان خيراً سرنى وعلمته   وإن كان شراً لم تلُمنى اللوائم
وما ذكرتك النفس إلا تفرّقتْ   فريقين: منها عاذرٌ لى ولائم
فريق أبى أن يقبل الضَّيْمَ عنوة   وآخر منها قابل الضّيم راغم

والحاجبيّة نسبة إلى أحد أجداد عزّة

من شواهد: الحماسة بشرح المرزوقى/ ١٢٨٧، ١٥٧٠، وديوان كثير/ ١٩٩.

خبره مبالغ فيه مؤكّد:، فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك: تحقق أنك قائم، وأن يُنفى نحو قولك: لم يثبت أن زيداً قائم، وأنا شاكٌّ فى أنه قائم، ولو كان بين معنى التمنى ومعنى «أنَّ» تنافياً، أو كالتنافى لم يجز: ليت أنك قائم.

رجعنا إلى المقصود فنقول: إذا خففت المشدّدة تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشدّدة، لا تقول: عجبت من أن استخرج، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيُّن، والتيقن/ والانكشاف، والظهور، ٢/ ٢٣٣ والنظر الفكرى، والإيجاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخّيًا للعلم(١)، فلا تقول: أعجبنى أن ستخرج ولا: وددت أن ستخرج، أو: رجَوت أن ستخرج، كما تقول ذلك فى المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظاً ومعنىً: «أنْ» المصدرية(٢)، أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا معنىً فلكونهما حرفى المصدر، فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدى مؤدّاه أو ما يجرى مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذناً فى(٣) أول الأمر أنها مخففة، لأنَّ التحقيق بأن المخففة التى فائدتها التحقيق: أنسب وأولى، فلهذا لم يجىء بعد فعل التحقيق الصِّرف: أنْ المصدرية، وأمَّا بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم، فتجىء المصدرية والمشددة، والمخففة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لا تفيد الوجوب، فنظروا: فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله:

أن هالكٌ كلُّ من يحفَي و ينتعلُ(٤) =٧٨٩

---

(١) يقال: تأخّيت أخاً: أى اتخذت أخاً، وتأخّيت الشىء أيضاً مثل تحريته.

وفى ظ: «متاخماً» بدل: «متأخّيا» تحريف.

(٢) فى المخطوطات: «ومعنى أن المصدرية اللازمة للفعل التى تكون فى الماضى لمجرد المصدرية، وفى المضارع مصدرية ناصبة مخلصة للاستقبال» أما لفظا فظاهر الخ.

(٣) فى ب فقط: «من» بدل فى ٤/ ٣٢.

(٤) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ «أنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، و«هالك» خبر مقدم، و«كل» مبتدأ مؤخر، والجملة خبرها. =

أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُم﴾[١] و: ﴿وأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾[٢] لم يحتاجوا إلى فرق آخر، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤوّلة معها بالمصدر، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية ولا الشرطية.

وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنبَّأ﴾[٣] أي: لم يعلم، إلى قوله: ﴿وأَن لَّيْسَ للإِنسَانَ﴾ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾ أي لم يتفكروا، إلى قوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَد اقْتَرَبَ أَجَلُهُم﴾[٤] لم يحتاجوا. أيضاً، إلى فرق آخر، لأنَّ «أنْ» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً، وجب أن تُفصل المخففة من الفعل، إمَّا بالسين، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُون﴾[٥]، أو سوف يكون، أو «قد» نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾[٦] أو بحرف نفى نحو: علمتَ أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام،

= وصدره:

* فى فتية كسيوف الهند قد علموا *

ويحفى من الحفاء وهو المشى بلا نعل ولاخُفّ، وأرادبه الفقير و«ينتعل»: يلبس النّعل، وأراد به الغنى.

يريد قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعمّ فقيرهم وغنيهم، فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم.

والشاهد للأعشى، ديوانه/ ١٤٨

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٠، والإنصاف/ ١٩٩، والخصائص/ ٢٤١، والمنصف ٣/ ١٢٩، وابن الشجرى / ٢/ ٢، وابن يعيش ٨/ ٤٧، والهمع والدرر رقم/ ٥٣٤، وانظر تفسير القرطبى ١١/ ٢٣٦.

(١) النساء/ ١٤٠. (٢) الجن/ ١٦.
(٣) النجم من ٣٦ إلى ٣٩.
(٤) الأعراف/ ١٨٥.
(٥) المزمل/ ٢٠.
(٦) الجن/ ٢٨.

وما يقوم؛ وذلك لأنَّ «أنْ» المصدرية، لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، [وعاملة فى المضارع لفظاً فلا يفصل بينها وبين الفعل](١). كذا لا يفصل بين «لو» و «كيْ» المصدريتين والفعل ـ كما يجىء، بَلَى، قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل، لأنها، لكثرة دَوَرانها فى الكلام تدخل فى مواضع لا تدخلها أخواتها، نحو قولك: جئت بلامالٍ.

فإذا اتفق وقوع «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العلم، لم تلتبس بالمصدرية لِما قدَّمنا أنَّ المصدرية لا تقع بعد فعل العلم.

وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففة ومصدرية، كما فى قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٢)، قرىء بالرفع والنصب(٣)، فالرفع على أن الحسبان ظن غالب؛ فلا التباس بينهما على هذا. إلا فى مثل هذا الموضع.

ويسمِّى النحاة الحروف التى بعد «أن» المخففة: حروفَ التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نونى أنَّ.

وكما جاز أن يؤوَّل الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير. وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويَقوَى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما، أيضاً المخففة كقوله:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط.

وفى ط بعد قوله: بتأويل المصدر معنىً: «فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها» وليست فى المخطوطات، وب ٤/ ٢٣.

(٢) المائدة/ ٧١.

(٣) قراءة الرفع قرأبها أبو عمرو، والنسائى، وحمزة، ويعقوب، وخلف واليزيدى، والأعمش.

وانظر العنوان ورقه/ ٢٧١، وابن الشجرى ١/ ٢٥٢ والأشمونى ١/ ٢٩٢، ٣/ ٢٨٣، والمغنى ١/ ٣٠ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣. وانظر معجم القراءات قراءة رقم ١٩٦٣.

٧٩٠= ولا تدفِنَّني في الفلاة فإنني أخافُ إذا ما مِتُّ أن لا أُذوقُها[١]

جوَّز بعضهم أن يُؤول العلم بالظن مجازاً فيقال: علمت أن يخرجَ زيد بالنصب، أي ظننتُ.

٢/ ٢٣٤ وجوَّز الفراء، وابن الأنبارى: وقوعَ المصدرية بعد فعل/ علم غير مؤول، فيجوز أن يكون قوله:

٧٩١= فلما رَأي أن ثمَّر اللهُ مالَه وَأَثَّل موجوداً وسدَّ مفاقِرهْ[٢]

من هذا.

ويجوز أن تكون مخففة من غير عِوض، كما حكى المبرد عن البغاددِة[٣]: علمت أن تخرجُ بالرفع، بلا عوض، وذلك شاذ.

فنقول: إن «أن» التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدِّى مؤدَّاه، ولا ما يؤدِّى معنى

---

(١) هو الشاهد الأربعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد بـه على أنّ «أن» مخففة لوقوعـها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين واسمها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلم، وجملة: «لا أذوقها» فى محل رفع خبرها

والشاهد لأبى محجن الثقفىّ وقبله:

إذا مِت فادفنى إلى أصل كرْمة تروِّى عطامى بعد موتى عروقُها

من شواهد: المغنى ١/ ٢٩، والهمع والدرر رقم ٩٩٦، والأشمونى ٣/ ٢٨٣.

(٢) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الفراء وابن الأنبارى جوزا وقوع أن المصدرية بعد فعل علم غير مؤول بالظن كما فى البيت، فإن «رأى» فيه علميّة، ويجوز أن تكون فيه مخففة من غير فصل بينها وبين «ثمر» على الشذوذ و «أن» وما بعدها فى تأويل مصدرساداّ مسدّ مفعولى «رأى» إلا أنها فى القول الثانى مخففة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة: «ثمرالله» خبرها و«أثل»: أى أصّل وثبت. وسدّ الله مفاقره: أى أغناه وسد وجوه فقره، فيكون جمع مَفْقر كجعافر جمع جعفر، والمفقر: مكان الفقر وجهته.

والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه/ ١٣٣، من قصيدة مطلعها.

ألا أبلغا ذبيان عنى رسالة فقد أصبحت عن منهج الحق جائره.

وانظر الحيوان للجاحظ ٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(٣) فى المخطوطات: عن البغداديين.

القـول، ولا بعد الـظن، فهـى مصدريـة لاغيـر، سواء كانـت بعد فـعل التـرقب، كحـسبت، وطمـعت ورجوت وأردت، أو بـعد غيره مـن الأفعال كـقوله تعـالى ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَه﴾[1].

و: أعجبنى أن قُمْت و: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾[2]؛ أو لا بعد فعل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلا أَن كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاءَ﴾[3]، و: أن تقـومَ خيـرٌ من أن تقعد.

وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله:

أن تقرآن علي أسماء ويحكُما   مني السلاَم وأن لا تُشعِرا أحدا[4] =٢٩٧

وفى حرف مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾[5]، وذلك إمَّا للحمل على المخففة، أو للحمل على «ما» المصدرية.

والتى بعـد الظن إن كان بعدها غيـر «لا» من حروف العِوض فمخفـفةٌ لا غير، وكذا إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل. نحو: ظننت أن لا مالَ لك[6].

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية.

---

(١) الشعراء/ ١٩٧.

(٢) الأعراف/ ٨٢.

(٣) الحشر/ ٣

(٤) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد الستمائة فـى الخزانة واستشهد به على أن «أن الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع كـما فى البيت، إما للحمـل على «ما» المصدرية، أو على المخفـفة، ولو نصبت لحذفت النون من «تقرآن».

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: المنـصف ١/ ٢٧٨، وابن يعيش ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، والمغنـى رقم ٣٥، ١٩٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٩٠، والعينى ٤/ ٣٨٠، والتصريح ٢/ ٢٣٢، والأشمونى ٣/ ٢٨٧.

(٥) البقرة/ ٢٣٣.

(٦) فى ب فقط ٣/ ٣٥: «عندك» بدل: «لك».

قوله: «والتى بعد العلم مخففة لا غير»، وكذا التى بعد ما يؤدِّى معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كأمَر، ونزَّل، وأوحى، ونادى؛ فإنَّ فيها معنى: أعْلَمَ وقال، معاً؛ فنقول:

إن وَلِيَهـا فعل غير متصرف، كناديته أن ليس عندنا شىء فهى مفسِّرة، أو مخففة.

وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية وأن تكون مفسِّرة، ولا تحتمل المخففة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى: ﴿نُودِىَ أَن بُورِكَ مَن فِى النَّارِ﴾[1]، بمعنى: أى بورك، أو بمعنى: بالمباركة.

ولو قلنا: إن «بُورك» بمعنى الدعاء، فهى مفسِّرة لا غير، وكذا فى نحو: أمرته أن قم، وذلك لأن صلةَ المخففة، كما لا تكون أمراً ولا نهياً ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعاً، فكذا صلة المصدرية، أيضاً، على الأصح كما يجىء فى الحروف المشبهة بالفعل.

وأجاز سيبويه كون صلة المصدريّة ذلك، على أن يكون معنى: أمرته أن قم، أى أمرته بأن قم أى بالقيام.

وقال أبو على فى قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[2]: يجوز أن تكون مصدرية فتكون بدلاً من «ما» أو من الهاء فى «به»، أو خبر مبتدأ محذوف، أى: هو أن اعبدوا [الله][3] وأن تكون مفسِّرة.

وفى حكمه: ناديته أن يا زيد قم، لأن الفصل بالنداء كلا فصل، وكأنَّ الفعل وَلِى «أن».

وإذا وَلِيت ما فيه معنى القول، ووَلِيها فعل متصرف مصدّر بلاَ جاز كونها مخففة ومفسِّرة ومَصْدرية نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأُوحى إليك أن

(١) النمل/ ٨.

(٢) المائدة/ ١١٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٤/ ٣١.

لاتفعل، فإن كانت مخففة، فـ: «لا» للنفى، ولا يجوز أن تكون للنهى، لأن المخففة، كالمثقَّلة لا تدخل على الطلبيَّة، فيرتفع الفعل، وإن كانت مفسِّرة جاز كون «لا» للنفى، أو للنهى، فيرتفع الفعل أو ينجزم، وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أى: أمرته بألاَّ يفعل [وأوحى اليك ألا تفعل][1] ولا يجوز أن تكون: «لا» نهيا، فينجزم الفعل إلا عند أبى علىّ كما تقدَّم.

فإن وَليت ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرف مُصَدَّر بغير «لا» من حروف العوض نحو: أُوحى إليك أن ستفعل، فمخففة أو مفسِّرة، وكذا قوله تعالى ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيَا﴾[2]، لأن/ الفصل بالنداء كلا فصل. ٢/ ٢٣٥

وإن وَلِيت ما فيه معنى القول ولم يَلِها الفعل الصِّرف، بل وَلِيها اسمية، نحو: ناديته أن زيدٌ فى الدار، فهى، أيضاً، مفسِّرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية، لوجوب دخولها على الفعل.

وكذا إن وليتها الشرطية كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُم﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قل أُوحِىَ إلىَّ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾[4].

وأجاز الأخفش أن تَنصب «أن» الزائدة.

وجوَّز الكوفيون كون «أن» شرطية بمعنى «إنْ» المكسورة، كما ذكرنا فى قولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت؛ وقالوا فى قوله تعالى: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُم﴾[5]. إنَّ فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، ومنع ذلك البصريون.

---

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٣٦.

(٢) الصافات/ ١٠٤.

(٣) النساء/ ١٤٠.

(٤) الجن/ ١ ـ ١٦.

(٥) المائدة/ ٢

وجوَّز بعضهم كون «أن» المفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.

ولايتقدم على أن الموصولة معمول معمولها، كما تقدم فى باب الموصولات.

وأجاز الفراء ذلك مستشهداً بقوله:

=٧٩٣ *كان جزائي بالعصا أن أُجلدا[١]*

وقوله:

=٧٩٤ *وِشفاءُ غيِّكِ خابراً أن تسألي[٢]*

وهما نادران، أو نقول[٣]: لا يتعلق «بالعصا» بـ: «أن أُجلدا»، بل خبر مبتدأ

---

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء استدل» به على جواز تقديم معمول معمول «أن» المصدرية عليها، فإن قوله: بالعصا» يتعلق بقوله: «أجلدا»، و«أجلد» معمول «أن».

والشاهد للعجاج يشكو عقوق ابنه إياه، وقبله.

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا

«وتمعددا»: تكلم بكلام معد، أى كبر وخطب، وقيل: اشتدّ وقوي و«آض»: بمعنى صار. و«النهد»: العالى المرتفع. «والأجرد»: القصير الشعر.

من شواهد: المحتسب ٢/ ٣١٠، والمنصف ١/ ١٢٩، ١٣٠، ٣/ ٢٠، وابن يعيش ٩/ ١٥١، والعينى ٤/ ٤١٠، والهمعُ الدرر رقم ٢٨٦، والأشباه والنظائر رقم ٦٢٤، والأشمونى ٣/ ٢٨٤

ومما يجدر ذكره أن ب ٤/ ٣٨ ذكرت الشاهد وماقبله، وما قبله ليس فى الأصل.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن تقدم «خابراً» على «أن» نادر، أو هو منصوب بفعل يدل عليه المذكور والتقدير تسألين خابراً.

وصدر الشاهد:

* هلاً سألتِ وخُبر قوم عندهم *

وبعده:

هل نُكرم الأضياف إن نزلوا بنا ونسود بالمعروف غير تنحُّل

والشاهد من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبى.

(٣) فى بعض المخطوطات: «أو نقول: التقدير: كان جزائى أن أجلدا أجلد بالعصا. وشفاء غيك أن تسألى تسألين خابراً».

مقـدَّر، أو متعـلق بـ: «أُجـلد» مقـدراً، وكــذا: «خابراً» مـنصوب بــ: «تسألـين مقدَّراً».

[لن ومعناها]

قوله: ولَن معناه نفى المستقبل»، وهى تنـفى المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم.

قال الفراء: أصل «لَن» و«لم»: «لا»، فأبدل الألف نـوناً فى أحدهما وميماً فى الآخر.

وقال الخليل: أصل «لن»: لاَ أن، قال:

يْرَجّي المرْءُ مالا أن يُلاقِي وتَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ[1] ٧٩٥ـ

أى: لن يلاقى.

وقال سيـبويه: إنه مفـرد. إذ لا معنى للـمصدرية فى «لَـــن» كما كـانت فى «أن»، ولأنه جاء تقـديم معمول معموله علـيه، حكى سيبويه عن العرب: عمراً لَن أضرب.

(١) هو الشاهـد الخامس والأربعون بعد السـتمائة فى الخزانةْ واسـتشهد به على أن الخلـيل قال: أصل «لن»: لا أن، كما جـاءت فى البيت على أصلـها بدليل أن المعنـى فيهما واحد، فحذفـت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاسـتعمال كما حذفت من قولهم: ويلمه، والأصل: وبلُ أمـه، فلما حذفت الهمزة النفى ساكنان: ألف لا، ونون أن، فحذفت الألف لدفع التقاء الساكن، فصار: لن.

نسبه فى الخزانة لجابر بن رألان الطائى.

وروى أبو زيد فى النوادر/ ٢٦٤ هذا الشاهد، وقبله:

فإن أُمْسِك فإن العيش حلو إلىّ كأنه عسلٌ مشوب

وبعده

فما يدرى الحريص علام يُلْقى شراشره أيُخطىء أم يصيبُ

والشراشر: الثِّقْل، ثقل النفس.

من شواهد: المغنـى ١/ ٢٢، ٢/ ٧٥٦، والهمع والدرر رقم ٤٣١، والأشباه والـنظائر رقم/ ١٩٧؛ وانظر تفسير القرطبى ١٦/ ٢٠٨.

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيَّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنىً وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفراء.

ونقل المصنف فى «لا» منع تقديم معمول ما بعدها عليها، فلا يجوز: عمراً لا أضرب، والأصل جواز تقديم ما فى حيِّز حروف النفى عليها إلا «ما» كما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير.

[إذن وأحكامها]

قوله: «وإذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها».

الذى يلوح لى فى «إذن» ويغلب فى ظنى: أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوِّض منها التنوين، كما قُصِد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضى.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذى هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجرَّدوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دلَّ ذلك الفعل السابق. على الجملة المضاف إليها؛ كما يقول لك شخص، مثلا،.. أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أى: إذ تزورنى أكرم، أى وقت زيارتك لى أكرمك، وعوِّض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع فى الأصل لازم الإضافة، فهو ككلّ وبعض، إلاَّ أنهما معربان و «إذْ» مبنىّ.

فإذن، على ما تقرر، صالح للماضى كقوله:

=٧٩٦ *إذن لقام بنصري*[١]

(١) هو الشاهد السادس والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة واستشهد به على «إذن» تدخل فى الماضى كما فى البيت

والشاهد جزء من أبيات فى أول الحماسة، وقبله: =

وللمستقبل نحو: إن جئتنى،. إذن أكرمك، وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.

وإذن، ههنا هى «إذ» فى نحو قولك: حينئذ ويومئذ، إلا أنه كُسر ذاله فى نحو: حينئذ، ليكون فى صورةٍ ما أضيف إليه الظرف المقدَّم، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر، كقوله:

=٧٩٧
٢٣٦/٢

نهيتك عن/ طِلابكَ أمَّ عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيحُ[1]

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.

والغالب فى المبنى على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المعنىّ بقول سيبويه: «إذن» جزاء؛ وإنما ضمن معنى الجزاء لكونه كـإذْما، وحيثما فى حذف الجملة المضاف إليها، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمنه معنى الشرط، وذلك لأن كلمات الشرط مبهمة، والإضافة[2] توجد فى المضاف تخصيصاً، لكن لَمَّا كانت الجملة المضاف إليها «إذ» ثابتة من حيث المعنى ومبدل منها التنوين فى اللفظ، بخلاف: «إذما» وحينما لم يجزم «إذن» ما هو جوابه نحو: إذن أكرمك كما جزمت إذما وحيثما.

وإنما قلنا بكون الغالب فى «إذن» تضمن معنى الشرط، ولم نَقل[3] بوجوبه فيه، كما أطلق النحاة، لأنه[4] لا معنى للشرط فى قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّين﴾[5].

= لو كنت من مازن لم تستبح إلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
إذن لقام بنصرى معشر خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

والشاهد لقريط بن أنيف. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقى/ ٣٠

من شواهد: ابن الشجرى، ٢/٢٨٨، وابن يعيش ٩/١٣.

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الأربعمائة وسبق ذكره رقم ٦٠٠.

(٢) فى ظ: «والإضافة تمنع من الإبهام».

(٣) فى ظ: «ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه».

(٤) فى ظ: «لأنه جاء فى قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّين﴾ ولا معنى للشرط فيه.

(٥) الشعراء/ ٢٠.

وإذا كان للشرط جاز أن يكون للشرط فى الماضى، نحو: لو جئتنى إذن، لأكرمتك، وفى المستقبل، نحو: إذن أكرمَك بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى، جاز إجراؤه مجرى «لو» فى إدخال اللام فى جوابه، كقوله تعالى: ﴿إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾(١)، أى: لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك؛ وكذا قوله:

٧٩٨= *إذن لقام بنصري معشر خشن*(٢)

وليس اللام جواب القسم المقدَّر، كما قال بعضهم.

وإذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل، جاز [دخول الفاء فى جزائه](٣) كما فى جزاء «إن»، قال:

٧٩٩= ما إن أتيتُ بشيء أنتَ تكرهُهُ   إذن فَلاَ رفعت سوطي إليَّ يدي(٤)
إذن فعاقبني ربيِّ معاقبةً   قَرَّت بها عينُ مَن يأتيك بالحسد

---

(١) الإسراء/ ٧٥.

(٢) سبق ذكره رقم/ ٧٩٦.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الستمائة
واستشهد به على أن «إذن» إذا كانت للشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء «إن» كما فى البيت، كإن قال: إن أتيت بشىء فلا رفعت، فجملة: «فلا رفعت» جملة دعائيّة وقعت جزاء، واقترنت بما يقترن به جزاء الشرط لما فى: «إذن» من معنى الشرط، وكذا الحال فى البيت الثانى
والبيتان للنابغة الذبيانى، ديوانه/ ٨٦.
من قصيدة مطلعها:

يا دارمية بالعلياء فالسند   أقْوَتْ وطال عليها سالف الأبد

وبعدهما:

الأمقالة أقوام شَقِيتُ بهم   كانت مقالتهم قرعاً على كبدى

من شواهد: مجالس ثعلب ١/ ٣٠٢، والمغنى ١/ ٢١.

[فأدخل الفاء لأن المعنى: إنْ أتيت بشىء تكرهه[١]]

ثم، قد يستعمل بعد «لو» و «إن»، توكيداً لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل، بمعنى حرفى الشرط المذكورين مع فعل الشرط، نحو: لو زرتنى إذن أكرمتك، وإن جئتنى إذن أُزرْك، فكأنك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم، كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عمَّا هو جزاؤه معنى، نحو: أكرمك إن أكرمتنى، وأكرمتك لو أكرمتنى: جاز تأخر «إذن» الذى هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: أكرمك إذن.

وكذا يتوسط «إذن» بين جزأى ما هو جزاؤه معنى[٢] تقول: أنا إذن خارج، وإن كان نحو[٣] ذلك لا يجوز فى كلمة الشرط إلا ضرورة قال:

والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب[٤] =٨٠٠

كما تقول،[٥] وذلك لضعف معنى الشرط فى «إذن»، وكذا تقول: والله إذن لأخرجنَّ، كما تقول: والله إن كان كذا لأخرجنَّ.

ولما كان إذن إشارة إلى زمان الفعل المتقدم، وجب تقديم ذلك، إمَّا فى كلام المتكلم بإذَن، نحو قولك: إن جئتنى إذن أكرمك، قال تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ﴾[٦].

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٤/ ٤١.
وفى ط بعد الشاهد: «أى إن أتيت بشىء فلا رفعت».
(٢) فى ظ «معنى» ككلمة الشرط».
(٣) فى ظ: «وإن كان نحو: أنا إن كان كذا خارج، أى إن كان كذا فانا خارج لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر كما يجىء»/
(٤) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٨٦ وهو عجز، وصدره:
هذا سراقة للقرآن بدرسه
(٥) فى ب فقط ٤/ ٤٢ «كما يجىء ذلك».
(٦) الإسراء/ ٧٦ وفى ب ٤/ ٤٢ بزيادة: «خلافك إلا قليلا».

وإما فى كلام متكلم آخر، كقولك: إذن أكرمك، وأنا إذن أكرمك، فى جواب مَن قال: أنا أزورك.

ثم اعلم أنَّ «إذن» إذا وليَه المضارع، احتمل أن يكون للشرط فى المستقبل، كإن، وأن يكون للحال، فلا يتضمَّن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدِّثك بحديث: إذن أظنك كاذباً، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء، إمَّا فى المستقبل أو فى الماضى، كما مرَّ فى باب الظروف المبنيَّة، ولا مدخل للجزاء فى الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قلنا فى قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّين﴾[١].

فلما احتملت «إذن» التى يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقُصِد التنصيص على معنى الجزاء فى إذن نصب المضارع بـ «أن» المقدّرة، لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها أعنى كونه[٢] للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء. [وذلك بسبب النصب الحاصل بأن التى هى عَلَم الاستقبال[٣]].

وقريب من هذا[٤]: المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة فى جواب الأشياء الستة، كما يجىء، فإنه لما قصِد النصُّ على كون الفاء للسببية دون العطف: أُضمِرت «أن» بعدها. لينتفى عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببيّة.

ومثله، أيضاً[٥]، أنهم لَمَّا قصدوا بالواو معنى «مع»، وبأَوْ معنى «إلاَّ» أو «إلى»: نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأمِّ النواصب أى «أن» المصدرية: أَولى،

---

(١) الشعراء: ٢٠.

(٢) فى ب فقط ٤/ ٤٣: «كونها» بهاء التأنيث.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ظ: «ومثل هذا» مكان: «وقريب من هذا».

(٥) فى ظ: «وقريب من هذا».

فيكون معنى المصدرية مشعراً بكون الواو بمعنى «مع» التى لا تدخل إلا على الأسماء؛ وبكون «أو» بمعنى «إلاَّ» أو «إلى» اللتين حقهما الدخول على الأسماء.

وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التى هى الواو، والفاء، وأو، وحتى. فهلاَّ جاز إضمارها بعد الاسم.

وربما لم يجز إظهار «أن» بعد «إذن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها؛ ولم يجز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها، لأن المقتضى لنصبه لَمَّا كان قصد التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب؛ كما أن فاء السببية، وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، وإذن، كنواصب الفعل التى لا يُفصل بينها وبين الفعل، إلاَّ أنَّ إذن لما كان اسماً بخلاف أخواته جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون الفاء والواو: القسم، نحو: إذن والله أكرمك، والدعاء نحو: إذن رحمك الله، أكرمك، والنداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، وذلك لكثرة دَوْر هذه الأشياء فى الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه، فلا يقال: إذن عندك يُفصل الأمر، ولا بالحال نحو: إذن قائماً أضربك، لأن الظرف والحال، إذن، يكونان معمولين للفعل الذى هو صلة «أنْ»، ولا يتقدم على الموصول، ما فى حيِّز الصلة، بخلاف القسم والدعاء والنداء.

وإنما اشترط فى نصب الفعل ألاَّ يتوسط «إذن» بل يتصدَّر، لأن نصب الفعل، على ما قلنا، لغَرَض التنصيص على معنى الشرط فى «إذن» والشرط مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية فمن ثمَّة تقول: والله إن أتيتنى لأضربنك فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعُف [فيه][1] معنى الشرط، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٤٤.

فحصل مما تقدم: أن شرط وجواب انتصاب الفعل فى الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تصدُّره، وذلك إذا كان جواباً، وأن يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء، وألاَّ يكون الفعل حالاً؛ وأمَّا إذا تصدَّر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ﴾[1]، وكقولك: تأتينى فإذن أكرمك؛ جاز لك نصب الفعل وترك نصْبه، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون «إذن» فى جملة مستقلة. هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط؛ وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا/ لم يُقرأ: ﴿وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُوا..﴾[2] إلا فى الشاذ، لأنه غير متصدر فى الظاهر. ٢/ ٢٣٨

ثم اعلم أن الفعل المنصوب المقدَّر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوباً، فمعنى، إذن أكرمك: إذن إكرامُك حاصل، أو واجب.

وإنما وجب حذف خبر المبتدأ لأن الفعل لما التزم فيه حذف «أن» التى بسببها تهيَّأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حقَّ الظهور، فلو أُبرِز الخبر لكان كأنه أُخبر عن الفعل.

وكذا القول فى المنصوب بعد الفاء، على ما يجىء.

وأمَّا قولهم: «تسمعَ بالمعيدى خيْرٌ من أن تراه»[3] فشاذ.

---

(١) الإسراء/ ٧٦، وفى ب ٤/ ٤٤ بزيادة: «إلا قليلا».

(٢) الإسراء/ ٧٦ وهى قراءة عبدالله بن مسعود، وأبىّ
وانظر الفخر ٢١/ ٢٤، ومعجم القراءات، قراءة رقم ٤٦٠٣.

(٣) حكى عن المفصل أن المثل للمنذر بن ماء السّماء قاله لِشقة بن ضَمْرة، وكان سمع بذكره، فلما رآه اقتحمته عينه فقال: أن تسمع بالمعيدى خير من أن تَراه فأرسلها مثلاً فقال شقة أبيت اللعن: إن الرجال ليسوا بجزر تراد منها الإجسام. انظر: كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلاّم/ ٩٨.

وإنما ارتكب ادِّعاء أن «إذن» زمانـية محذوفة الجملة المضاف إلـيها، لظهور[(١)] معنى الزمان فيهـا فى جميع استعمالاتها، كما فى «إذ»، فـإن معنى إن جئتنى إذن أكرمك: فى وقت المجـىء إكرامك، وكذا: لو زرتنى إذن أكرمتـك، ولا سيما فى قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾[(٢)]، وقولهم: إذن أظنك كاذباً، بالرفع، فإنها متمحـضة للزمان ولا شرطية فيها؛ وقلب نونـها فى الوقف [ألفًا][(٣)] يرجّح اسميَّتها[(٤)].

ونقل عـن المازنى أنه كـان لا يرى الوقف علـيها بالألف، لـكونها حـرفاً كإن، وأجاز المبـرد الوجهيـن، وقال الفراء: إذا أعمـلتها فـاكتبها بـالألف وإذا ألغيـتها فاكتبها بالنون، لئلا تلتبس بـ «إذ» الزمانية.

وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها.

وتجويز الفصل بينـها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنـداء يقوِّى كونها غير ناصبة بنفسها، كأن، ولَن، إذ لا يُفصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله.

وأمَّا قولهم فى الشـرط: إنْ زيداً تضربْ، فهو عند البصريين بـفعل مقدَّر، كما يجىء بعد، وأمَّا نحو قوله:

٨٠١= *...فإن بحبِّها أخاك مصابُ القلب[(٥)]

---

(١) العبـارة فى ظ: «وإنما حملنـى على ادعاء أن: «إذن» محذوفـة الجملة المضـاف إليها ظهور مـعنى الزمان».

(٢) الشعراء/ ٢٠.

(٣) فى ب فقط ٤/ ٤٥: «وقلب نونها ألفاً فى الوقف».

(٤) فى ب فقط ٤/ ٤٥: «يرجح جانب الاسمية فيها».

(٥) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه إنما جاز الفصل بالجار والمجرور بين إنَّ وناصبها لقوّة شبه إنّ بالفعل.

والبيت بتمامه.

فلا تَلْحَنِى فيها فإن بحبّها أخاكَ مصاب القلب جمٌّ بلابلهْ

والشاهد قائله مجهول.

من شـواهد: سيبـويه ١/ ٢٨٠، وابن عـقيل ١/ ١٣٠، والمـغنى ٢/٧٧٣، وشرح شـواهد المغـنى للسيوطى/ ٩٦٩، والعينى ٢/٣٠٩، والهمع والدرر رقم ٥٠٧، والأشمونى ١/ ٢٧٢.

فلقوة شَبَه «إنَّ» بالفعل.

هذا، ومذهب سيبويه، ورواه عن الخليل: أنها حرف ناصبة بنفسها.

قال سيبويه: ويُروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة.

وضعَّفه سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدراً، لجاز تقديره فى: زيد «إذن» أكرمه، كما جاز فى: إذن أكرم زيداً، إذ المعنى لا يتغَّير، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: إنه اسم منوَّن.

ويُروى، أيضاً عن الخليل؛ أن أصله «إذ أن،» فركبا، كما قال فى «لَن» أصله: لا أن، ووجهه أن يقال: تغيَّر المعنى بتغيُّر اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال.

وإنما قلنا قبلُ: إن النصب مع حصول الشرائط أفصح، لأن سيبويه قال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذلك فى الجواب بالرفع، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا[1]، ولم يكن يروى غير ما سمع» هذا كلام سيبويه.

قوله: «إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها»، يعنى بالاعتماد: أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، وذلك فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك، وإنى إذن أكرمُك؛ وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها، قال:

٨٠٢ = لا تتركَنِّي فيهم شطيرا إني إذن أهلكَ أو أطيرا[2]

---

(١) فى سيبويه ١/ ٤١٢ والمخطوطات: «فلا يتعذر ذا».

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفعل جاء منصوباً بـ «إذن» مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر هو مجموع: «إذن اهلك» لا «أهلك» وحده فتكون «إذن» مصدّرة. =

بتأويل أنَّ الخبر هو: إذن أهلك، لا: «أهلك» وحده، فتكون «إذن» مصدرة، كما تقول: زيد لَن يقوم.

قال الأندلسيّ: يجوز أن يكون خبر «إنَّ» محذوفاً، أى: إنى أَذلّ، أو: لا أحتمل، ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك، قال: والوجه رفع أهلك، وجَعل «أَو» بمعنى «إلاَّ».

الموضع الثانى: أن يكون جزاءً للشرط الذى قبل «إذن»، نحو: إن تأتنى إذن أكرمك؛ وقولُ الشاعر:

٨٠٣= أُزْجُر حمارَك لا يرتَعْ بروضَتنا إذن يردَّ وقيدُ العَيْرِ مكروُب[1]

يجوز، على مذهب/ الكسائى: أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه للنهى، لا أنّه جواب الأمر. ٢/ ٢٣٩

= و «الشطير»: الغريب. وفى ط والمخطوطات: «لا تجعلنى» مكان: لا تتركنّى، «وشطير» مفعول ثان لتتركنى، لاحال.

والشاهد قائله مجهول، ونسبه فى معجم الشواهد ٢/ ٤٧٦ إلى رؤبة

من شواهد: الإنصاف ١/ ١٧٧، وابن يعيش ٧/ ١٧، والمغنى ١/ ٢٠، والعينى ٤/ ٣٨٣، والتصريح ٢/ ٢٣٤، والهمع والدرر رقم ١٠١٢، واللسان: شطر.

وانظر معانى الفراء ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨، والمقرب ١/ ٢٦١.

(١) هو الشاهد الخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز على مذهب الكسائىّ أن يكون «لا يرتع» مجزوماً بكون «لا» فيه للنهى، لا أنه جواب الأمر.

ويرد مجزوماً لا منصوبا بكونه جواباً للنهى كما هو مذهبه فى نحو: «لا تكفر تدخل النار» أى إن تكفر تدخل النار، فيكون المعنى لا يرتع، إن يرتع يردّ.

والشاهد من أبيات ستة لعبد الله بن عنمة (بالعين المهملة)

من شواهد: سيبويه ١/ ٤١١، والمقتضب ٢/ ١٠، وابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح الحماسة للمرزقى/ ٥٨٦، والمفضّليات/ ٧٤٩، وانظر القرطبى ٥/ ٢٥٠.

وفى شرح الحماسة للمرزوقى: هذا مثل والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول فى حرمتنا، ورعى سوامك روضتنا، فإنك إن لم تفعل ذلك ذممت عاقبة أمرك، وعدت خاسر الصفقة وخيم الرتّعة جعل إرسال الحمار فى حماهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم، ولا حمار ثَمّ ولا روض.

و «يردّ» مجزوماً لا منصوباً بكونه جواباً للنهى، كما هو مذهبه فى نحو قولك: لا تكفر تدخل النـار؛ أى: إن تكفر تدخل النار، فيكون المعـنى: لا يرتع، إن يرتع يُردّ.

وعند غـيره، يُردّ، منصوب، وإذن، مـنقطع عمـا قبله، مُصدَّر، كـأن المخاطب قال: لا أزجره، فأجاب بقوله: إذن يردَّ.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذى قبلها. نحو: والله إذن لأخرجنَّ، وقوله:

٨٠٤ = لئن عاد لي عبدُالعزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها[١]

ولا يقـع المضارع بـعد «إذن» فـى غير هـذه الثلاثـة معـتمداً عـلى ما قـبلـها، بالاستقراء؛ بَـلَى، تقع متوسطة فى غـير هذه المواضع، نحو: يقـتل إذن زيدٌ عمراً، ولبئس الرجل إذن زيد، ونحوه.

ويجوز فى نحـو قولك: إن تأتنى آتك وإذن أكرمك، ثـلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، بعطف الفـعل على المجزوم؛ والنصب على الاستـئناف، وعطف إذن مع الفعل، وهـما كالجملة الشرطـية، كما ذكرنا، علـى الجملة الشرطية، والـرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أى: إذن أنا أكرمُك..

---

(١) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ «إذن» لا تعمل فى المضارع الذى يقع جواباً للقسم الذى قبلها كما فى البيت. فـ «إذن» مهملة لعدم التصدر، و «لا أقيلها» مرفوع وهو جواب القسم المذكور فى بيت قبله وهو:

حلفت برب الراقصات إلى مِنًى يغول الفيافى نصّها وزميلها

والنصّ والزميل: ضربان من العَدْو.

والشاهد من قصيدة لكثير عزة، ديوانه/ ١٧١، يمدح عبدالعزيز بن مروان مطلعها:

إذا ابتدر الناس المكارم بذّهم عَراضةُ أخلاق ابن ليلى وطولُها

من شواهد: سيبويه ١/ ٤١٢، وابن يعيش ٩/ ١٣، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٨ والمغنى ١/ ١٩، والعينى ٤/ ٣٨٢، والتصـريح ٢/ ٢٣٤، والأشمونى ٣/ ٢٨٨، والهمع والدرر رقم ١٠١١.

[كى]

(ص): وكى مثل: أسلمت كى أدخل الجنة ومعناها السببية»

(ش): اعلم أن مذهب الأخفش أن كى فى جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أنْ».

وقد تظهر، كما حكى الكوفيون عن العرب: لكى أن أكرمك، قال:

فقالت: أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا[1] =٨٠٥

وقال:

أردْتَ لكيما أن تطير بقربْتي فتتركها شنًّا ببيداء بلقَعِ[2] =٨٠٦

ويعتذر لتقدم اللام عليها فى نحو: «لكيلا تأسوا»، وتأخره عنها فى نحو قوله:

كي لِتَقْضِيني رقيَّةُ ما وعدتني...[3] =٨٠٧

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.
استشهد به على «أن» تظهر كما فى البيت وفى ط والنسخ المخطوطة والخزانة هذا الشاهد قبل الشاهد الذى بعده وهو: أردت لكيما.. إلخ.
وفى ب ٤/ ٤٩ عكس الأمر وفى هذا تحريف لمخالفته الأصول.
والشاهد لجميل، ديوانه/ ١٢٥.
من شواهد: ابن يعيش ٩/ ١٤، والمغنى ١/ ١٥٧، وشرح شذو الذهب/ ٢٧٥، وأوضح المسالك رقم / ٢٩٠، والعينى ٣/ ٢٤٤، ٤/ ٣٧٩، والتصريح ٢/ ٣، ٢٣٠، ٢٣١، والأشمونى ٢/ ٢٠٤.
والهمع والدرر رقم ١٠٠٦.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.
استشهد به على ما تقدم قبله.
وهذا الشاهد: لا يعرف قائله.
والشن: القِرْبة الخلَق. و«البيداء»: الفلاة التى يبيد من يدخلها أى يهلك. و«البلقع»: الفقر.
من شواهد: معانى الفراء/ ١/ ٢٦٢، والإنصاف/ ٥٨٠، وابن يعيش ٧/ ١٩، و ٩/ ١٦، والمغنى ١/ ١٩٩، والعينى ٤/ ٤٠٥، والتصريح ٢/ ٢٣١، والأشمونى ٣/ ٢٨٠.

(٣) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة. =

بأن كى، المتأخرة فى الأول، بدل من اللام المتقدمة؛ واللام المتأخرة فى الثانى بدل من كى، المتقدمة، وقد يبدل الحرف من مثله، الموافق له فى المعنى، قال:

٨٠٨ = *فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا[١]*

أبدل «ثم» من الفاء، عند بعضهم

وعند الخليل أن الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب سوى «أن».

= واستشهد به على أن الأخفش يعتذر لتقدَّم اللام على كى فى: «لكيما» وتأخرها عنها فى «كى لتقضينى»: أن المتأخر بدل من المتقدم وهذا يرد على الكوفيين فى زعمهم أن كى ناصبة دائما، لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

والشاهد لابن قيس الرقيات، ديوانه/ ١٦٠.

والبيت بتمامه:

كى لتقضينى رقيَّة ما وعدتنى غير مُخْتلَس.

وقبل البيت:

ليتنى ألقى رقيّة فى خلوة من غير ما أنسِ

والمختلس بفتح اللام: مصدر ميمّى أى لتقضينى قضاء غير اختلاس

والمراد: لأنال من وصلها فى أمن من الرقباء.

والأنس بفتحتين بمعنى الإنس بكسر الهمزة وسكون النون.

من شواهد: العينى ٤/ ٣٧٩، والهمع والدرر رقم ١٢٤، والتصريح ٢/ ٢٣١، والأشمونى ٣/ ٢٨١.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له فى المعنى كما فى البيت. فإن ثم بدل من الفاء.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى، ديوانه/ ١١٥.

وصدره:

أرانى إذا مابتّ بتّ على هوًى

والشاهد من قصيدة يذكر فيها قصة النعمان بن المنذر ملك الحيرة لما خاف كسرى، ففرّ يستجير بقبائل العرب، فلم يجره أحد فرجع إلى النعمان فألقاه تحت أرجل الفيلة فقتلته.

ورواية البيت فى الديوان:

وإنى إذا أصبحت أصبحت غاديا

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت

من شواهد: المغنى رقم/ ١٨٥، وشرح شواهد السيوطى/ ٣٨٤، وابن الشجرى ٢/ ٣٢٦، والهمع والدرر رقم ١٦٠٣، والأشباه والنظار رقم/ ٣٦ والأشمونى ٣/ ٩٥. وانظر تفسير القرطبى ٤/ ٢٣٦.

ومذهب الكوفيين، أنها فى جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن».

ويعتذرون فى نحو: «كيما أن تَغُرَّ» (١) بأن «أن» زائدة، أو بدل من كى.

وفى: كى لتقضينى، بزيادة اللام، كما فى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٢) وفى: «كيمه» بأن الفعل المنصوب بكى، مقدَّر، و«ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل: جئتك، فتقول: كيمه، أى: كى أفعل ماذا ؟!

وفى اعتذراهم هذا مخالفة لعدة أصول:

أحدها: حذف الصلة وإبقاء معمولها.

والثانى: نصب «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدَّر، ولا تنصب إلا مقدمة عليه.

ولهم أن يقولوا: المقدَّر كالمعدوم، إلاَّ أنَّ «كى» يكون إذن متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما فى: لِمه، وبِمه، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط «ما» بهذا الوجه عن التصدر اللفظى.

والثالث: حذف ألف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له فى كلامهم.

وعند البصريين: كى قد تكون ناصبة بنفسها كأنْ، وجارَّة مضمراً بعدها «أن»؛ فإذا تقدمها اللام نحو: ﴿لكيلا تأسوا﴾(٣)، فهى ناصبة لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو مستفاد من اللام.

وإذا جاء بعدها «أن»، فهى، إذن، جارَّة لا غير، بمعنى لام التعليل، وهكذا فى «كيمَهْ» ولا تجر الاسم الصريح إلا فى «كيمَهْ».

---

(١) فى المخطوطات: «كيما أن تغر، ولكيما أن تطير.

(٢) النحل. ٧٣.

(٣) الحديد/ ٢٣.

٢/ ٢٤٠ وفى غير هـذه المواضع، نحو: جئـتك/ كى تكرمنـى، يحتمل أن تكـون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارة كاللام، مضمرة بعدها أن.

واللام فى: كى لتقضينى، زائدة عندهم أيضاً، أو بدل من «كى» الجارَّة، و «أن» عندهم فى: لكيما أن.. بدل من «كى»، لأن «كى» بعد اللام بمعنى «أن» كما مرَّ.

ولا يتقدم لى «كى» معمول الفعل المنـصوب بعدها، فلا يقال: جئتك زيداً كى تضرب[١]، لأنها إمَّا جارَّة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما.

وأجاز الكسائى تقديم معمول منصوب «كى» عليها.

وأمَّا قول الشاعر:

=٨٠٩ إذا أنْتَ لم تَنْفَعْ فضُرَّ فإنّما يرُاد الفتي كيما يضرُّ وينفَعُ[٢]

برفـع يضـر..، فقيـل: «ما» كـافَّة، وقيـل، مصـدرية وكى جـارَّة، أى لمضـرته ومنفعته.

وجوَّز المبـرِّد والكوفيون نـصب المضارع بعـد «كما» على أنـها بمعنى «كـيما» والياء محذوفة [للتخفيف][٣] وأنشدوا:

=٨١٠ *لا تَظْلموا الناس كَما لا تُظْلموا [٤]*

(١) فى ب فقط ٤/ ٥١: «حئتك كى زيداً تضرب.

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد الستمائة.

واستشهد به على أن يضرُّ بالرفع و«ما» كافَة. وقيل مصدرية وكى جارة أى لمضرتة ومنفعته.

والشاهد لقيس بن الخطيم، ديوانه/ ٢٣٥ وروايته:

* يرجَّى الفتى كيما يضرً وينفعا*

بالنصب

من شواهـد: المغنى ١/ ١٩٩، والعيـنى ٣/ ٢٤٥، ٤/ ٣٧٩، والتصريح ٢/ ٣ الأشـمونى ٢/ ٢٠٤، ٣/ ٢٧٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٥١.

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد السّتمائة فى الخزانة.

ونسب هذا الرجز لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه برواية لاتشتم الناس كما لاتشتم وقبله:

وشخصت أبصارهم وأجذموا

من شواهد الإنصاف ٢/ ٥٨٧.

وقيل: بل الناصب: «ما» تشبيهاً لها بأن، والكاف للتشبيه، والبصريون يمنعون ذلك وينشدون:

لا تَظْلِم النّاسَ كما لا تُظْلَمُ

بالتوحيد، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلا بأن، ظاهرة، أو مقدَّرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب: أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره.

وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم، وهو المصدر.

وأمَّا إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمَّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة، كما اخترنا قبل.

★★★

أحكام المضارع بعد حتى

(ص): وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى كى أو إلى أنْ، مثل: أسلمت حتى أدخل الجنة، وكنت سرت حتى أدخل البلد، وأسير حتى تغيب الشمس.

فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكاية، كانت حرف ابتداء، فيرفع، وتجب سببيته مثل: مرِض حتى لا يرجونه، ومِن ثمَّ امتنع الرفع فى.. كان سيرى حتى أدخلها فى الناقصة، و: أسرت حتى تدخلها.

وجاز فى التامة: كان سيرى حتى أدخلها، وأيهم سارحتى يدخلها.

(ش): ابتدأ بالحروف التى ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند البصريين: حتى، ولام كى، ولام الجحود: حروف جرّ، والواو، والفاء، وأو، حروف عطف، ولا ينَصبُ شىء [عندهم](١) منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى حروف جر، وهى من عوامل الأسماء(٢)؛ والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين؛ وجاءت «أن» ظاهرة بعد لام كى، خاصة، فى بعض المواضع، فتبيَّن بذلك أنها غير عاملة بنفسها.

وعند الكوفيين أن حتى، واللامين، تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب، فاللام قامت مقام كى، فعملت عملها، وكذلك حتى التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى إلى، فتعمل عمل «أن».

وفيما قالوا بُعد، لأن الأصل عدم خروج الشىء عن أصله واعتقادُ بقائه على أصله: أَولى، ما لم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

---

(١) كلمة «عندهم» سقطت من ب ٤/ ٥٣.

(٢) فى بعض المخطوطات: «وهى من عوامل الأسماء، ولا يعمل شىء منها فى الأفعال».

وفيما تأوَّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارَّة، حتى تبقى على أصلها [من الجر][1] مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولا سيَّما وقد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها:

=٨١١ *لَلُبس عباءَة وتقرَّ عيْنِي*[2]

وفى قوله:

=٨١٢ *الاَ أيّهذا الزّاجريّ أَحْضُرَ الوغي*[3]

عَلَى أن لامَ الجحود ليست بمعنى «كى»، ولا بمعنى «أن»؛ و «حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه./ ؟ ٢/٢٤١

وقال الكسائى من بين الكوفيين: إن «حتى» ليست فى كلام العرب حرف جر،

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٥٣.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «تقرّ منصوب بـ «أن» مضمرة بعد الواو و«أن تقر» فى تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو: «لبس».

والشاهد صدر، وعجزه:

أحبّ إلىّ من لبس الشفوف

والبيت منسوب لميسون بنت بحدل الكلبية، ومن أبياتها:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحبّ إلىّ من قصر منيف
وأكل كُسَيرة فى كسر بيتى أحب إلىّ من أكل الرغيف
خشونة عيشتى فى البدو أشهى إلى نفسى من العيش الطريف
فما ابغى سوى وطنى بديلاً فحسبى ذاك من وطن شريف

من شواهد البحر ٧/ ٤٣٦، وسيبويه ١/ ٤٢٢، وان الشجرى ١، ٢٨٠، وابن يعيش ٧/ ٢٥، وأوضح المسالك رقم/ ٥٠٥، والمغنى ١/ ٢١٢، ٢/ ٣٤، ٩٨، ١٣٠، شذور الذهب/ ٢٧٩، والعينى ٤/ ٣٩٧، والتصريح ٢/ ٢٤٤، والهمع والدرر رقم ١٠٣٦، والأشمونى ٣/ ٣١٣. وانظر تفسير القرطبى ١٥/ ٢٧٢.

(٣) هو الشاهد العاشر فى الخزانة. وسبق ذكره رقم ١٠.

واستشهد به على أن «أحضر» منصوب بـ «أن» مُضْمَرة بدليل تمامه:

وأن أشهد اللّذات هل أنت مخلدى

وإن الجرَّ الذى بعدها فى نحو: «حتى مطلع الفجر»[١]، بتقدير حرف الجر، أى «إلى» بعدها، أى: حتى انتهى إلى مطلع الفجر، فلا يَرد عليه الاعتراض فى حتى، بأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال، كما وَرَد على سائر الكوفيَّة[٢]، بل يَرد عليه: أنها غير مختصة بقبيل، لكن فى مذهبه بُعد، لأن حذف الجارّ وبقاء عمله، فى غاية القلة، فكيف اطَّرد بعد «حتى»،؟ وأيضاً، كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.؟

وعند الجرمى: أن الفاء، والواو، وأو، ناصبة بنفسها.

وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أى أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه فى المعنى فخالفه فى الاعراب، كما انتصب الاسم الذى بعد الواو فى المفعول معه، لمَّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببيَّة، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء.

وقولُهم فى نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إنه نصِب على الصَّرف بمعنى قولهم: نصِب على الخلاف، سواء.

وكذا زعموا أن انتصاب الظرف فى نحو: زيد عندك[٣]: على الخلاف، كما مضى فى باب المبتدأ، والظاهر من مذهبه أنه جَعَل الخلاف أمراً معنوياً ناصباً، كما أن الابتداء عند أكثر النحاة رافع.

ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف فى نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءنى زيد لا عمرو.

(١) القدر/ ٥.

(٢) فى ظ: كما ورد على سائر الكوفيين، فيصح عنده أن تكون ناصبة بنفسها لكن فى مذهبه بعد» إلخ.

(٣) بعد قوله: «زيد عندك» فى المخطوطات: «لأنه خالف المبتدأ الخبر إذا لا يطلق على زيد أنه عند، كما أطلق فى زيد قائم: أن زيداً هو القائم. والظاهر» إلخ.

ولا يَرد على الجرمى الاعتراض بوحوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول: إن هذه الحروف بهذه المعانى[المخصوصة][(١)] بالمضارع، وأما قوله تعالى: ﴿...فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾[(٢)]، فقليل، وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما فى قوله:

لو بغير الماء حَلقي شرِقٌ[(٣)] =٨١٣

وقوله:

* .... فهلاَّ نفسُ ليلي شفيعها*[(٤)] =٨١٤

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين:

قالوا: حتى حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يصح تقدير الفعل اسماً إلاَّ بأن، أو كى، أو، ما، أو، لو. ولا يصح تقدير «ما» و «لو»، لأنهما لا تنصبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدرتين،؟ مع أن «لو» لا تجيء مصدرية إلاَّ بعد فعل التمنّي ـ كما يجيء.

(١) ما بين معقوفقين سقط من ب ٤/ ٥٥.
(٢) الروم/ ٢٨.
(٣) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الجملة الاسمية بعد «لو» وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذاً
وعجز البيت:
كنت كالغصَّان بالماء اعتصارى
والشاهد لعدى بن زيد، ديوانه/ ٩٣ من قصيدة يخاطب بها النعمان. والغصّان: من غص بالطعام، من باب تعب: إذا لم يقدر على بلعه والاعتصار: الملجأ
قال أبو عبيدة: والمعنى: لو شرقَتُ بغير الماء أسغت شرقى بالماء فإذا غصصت بالماء فبم أسيغه؟
وفى حاشية الأمير على المغنى ١/ ٣١٣: الاعتصار: إزالة الغصّة بالماء قليلاً قليلاً.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٢، والمغنى ١/ ٢١٣، والعينى ٤/ ٤٥٤، والتصريح ٢/ ٢٥٩، والهمع والدرر رقم ١٣١٨، والأشمونى ٤/ ٤٠، واللسان: «عصر»
(٤) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائة والشاهد لصمة القشيرى أو قيس بن الملوح من شواهد: المغنى ١/ ٦٩ ـ ٢١٣ ـ، والعينى ٣/ ٤١٦، ٤/ ٤٥٧ ـ ٤٧٨ والتصريح ٢/ ٤١، ٢٦٣. والأشمونى ٢/ ٢٥٩ ـ ٤/ ٥٢، والهمع والدرر رقم ١٣٢٥.
وانظر شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢/ ٦١.
ومما يجدر ذكره أن هذا الشاهد سقط من ط، وأشار إليه السيد الشريف في هامش ط فى الخزانة، واستشهد به لما تقدم فى البيت قبله، وفيه التخريجان الآخران أيضا والبيت بتمامه.
يقولون ليلى أرسلت بشفاعة   إلى فهلاَّ نفس ليلى شفيعها.

ولا يصح تقدير «كى»، لأن «كى» لا تستعمل إلا فى مقام السببيَّة، سواء كانت بمعنى «أن»، نـحو: لكى أقوم، أو بمعنـى اللام؛ بَلَى؛ قد جاءت «كـى» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة نحو قول أبى ذؤيب:

٨١٥ = تُرِيدينَ كيما تجمعيني وخالداً وهل يُجْمع السيفان ـ ويْحَكِ ـ في غِمْدِ[1]

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغـير السببية بعد الإرادة، أيضاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ...﴾[2]، وبعد فعل الأمـر، كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾[3]، فـتكـون اللام زائـدة، كـما فـى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[4].

وإذا كان فى «كى» معنى السببية، لم يصح تقديرها فى نحو: أسير حتى تغرب الشمس؛ فلـم يبق إلاَّ «أَنْ» التى هى أم الباب، ولأنـه ثبت تقديرها أيضـاً فى غير هذا الباب، نحو: «وتقرَّ عينى..» و: «أحضرَ الوغى»، وحَملُ المشكوك فيه على ما ثبت أَولى.

قوله: «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظـر إلى ما قبله»، نحو: سرت حتى أدخلها، يعنى، ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلـم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً، بل الشرط أن يكـون مضمون الفعل الـواقع بعد حتى، مستـقبلاً بالنظر إلـى مضمون الفعلِ الذى قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول كان عند السير مترقباً بلا رِيب، فيجـوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبـار، ماضياً/ أو حالاً أو مستقبلاً، أو لم يـكن على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكـون منك السير، إمّا للدخـول، على أن «حتى» بمـعنى «كى»، أو إلى الدخـول، على أن «حتى» بمـعنى «إلى»، ثـم عَرِضَ مانع مـنع من حـصول الدخـول، فلم يكـن الدخول فـى أحد الأزمنة[5].

٢/ ٢٤٢

(١) هو الشاهد الستّون بعد الستمائة فى الخزانة
واستشـهد به على أن «كى» جـاءت من غير سببـية بعد فعـل الإرادة و«ما» بعدها زائدة، والـفعل منصوب بحذف النون، والنون الموجودة للوقاية.
والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ١/ ٢٥٩.
ومن شواهد الهمع والدرر رقم ١٠٠٧.

(٢) الأحزاب/ ٣١ (٣) الشورى/ ١٥. (٤) النمل / ٧٢.

(٥) فى ظ: «فى أحد الأزمنة لا ماضياً ولا حالاً ولا مستقبلاً».

وقوله: «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله» لا يصلح أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه، لأن «حتى» التى يقع بعدها المضارع مرفوعاً كان أو منصوباً، لا تخلو(١): إمَّا أن تكون بمعنى «كى»، أو «إلى»، فما بعدها إمَّا مسبب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبَّب بعد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأولى أن يُجعل كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، جواباً عن اعتراض يُورَد، تقريره أن يقال: إنك إذا جوَّزت فى نحو: سرت حتى أدخلها بالنصب: أن يكون الدخول ماضياً أو، حالاً عند الإخبار كما تجوِّز كونه مستقبلاً، فكيف انتصب الفعل بأن، التى هى عَلَم الاستقبال؟ فيُجابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير، لا بالنظر إلى حال التكلم، فمِن ثم جاز انتصابه بـ«أن».

ثم إذا أردنا أن نبيِّن متى يرفع المضارع بعد «حتى» ومتى ينصب؟ قلنا: ذاك إلى قَصْد المتكلم، فإن قَصَد الحكمَ بحصول مصدر الفعل الذى بعد «حتى»: إمَّا فى حال الإخبار، أو فى الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجَب رفع المضارع، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو: إنَّ زيداً سارَ حتى يدخلها، واعلم أنه سار حتى يدخلها، أو على الظن والتخمين، نحو: أظن عبدَ الله سارَ حتى يدخلها، وأرى أنه سار حتى يدخلها، أو تعقَّب الكلام شك، نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن؛ وسار حتى يدخلها، بلغنى ولا أدرى، وذلك انك قد تحكم بحصول الشىء على سبيل الشك والظن، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين؛ فعلى هذا، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجَباً، بحيث يمكن أن يؤدِّى حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى» سواء اتصل مضمون الأوَّل بمضمون الثانى نحو: سرت حتى أدخلها، أو لم يتصل به نحو: رأى منِّى العام الأول شيئاً حتى لا أستطيع أن اكلمه العام بشىء.

---

(١) فى بعض المخطوطات: «لا يخلو إما أن يكون بمعنى إلى أو بمعنى كى وفى كلا الوجهين لابد أن يكون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، لأن المسبب لابد أن يكون بعد السبب، والنهاية بعد البداية.

فعلى هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سبباً لحصول ما بعده، فلا يجوز ماسرت حتى أدخلُها بالرفع، و: أسرتَ حتى تدخلُها؟ لأنَّ السب منتف فى الأول وغير محكوم بثبوته، لا بالعلم ولا بالشك فى الثانى، فكيف يمكّن الحكم بحصول مسبَّبه؟.

وقال الأخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلُها بالرفع، إلا أنَّ العرب لم تتكلّم به، وقد غُلِّط فيه.

وجاز: أيُّهم سار حتى يدخلُها؟ لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن السائر، لا عن السير.

وإذا قلت: قلمَّا [(١)] سرت حتى أدخلها، وقلَّ رجل سار حتى يدخلها، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفى المصرَّح به.

وإن أردت بهذه الكلمات: النفى الصِّرف، وهو الأغلب فى كلامهم، كما ذكرنا فى باب الاستثناء، وجب النصب.

وأما نحو: إنما سرت حتى أدخلها، فلفظ «إنما» يستعمل لمعنيين: إمَّا لحصر الشيء كقولك: إنما سرت أو قعدت[(٢)]، إذا حصرت[(٣)] سيره؛ فيجوز الرفع على قبح، لأن الحصر[(٤)] كالنفي؛ وإمّا للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادَّعى الشجاعة والكرم والعلم: إنما أنت شجاع، أى فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع، إذن بلا قبح ولا يجوز: سرت حتى تغربُ الشمس، بالرفع، لأن السير لايكون سبباً إلى الغروب[(٥)]، ويجوز ما سرت إلا يوماً حتى أدخلُها بالرفع/ وما سرت إلا قليلاً، لأن النفى انتقض بالا. ٢/٢٤٣

(١) فى ط، وب ٤/٥٨: «فلما» بالفاء.

(٢) فى ب فقط ٤/٥٨: «وإنما قعدت».

(٣) المخطوطات: «إذا حقرت سيره».

(٤) فى المخطوطات: «لأن التحقير» مكان: لأن الحصر.

(٥) فى ب فقط ٤/٥٨: «لا يكون سبباً لغروب الشمس».

هذا كله فى رفع ما بعد حتى.

وان قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى، سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب.

وكذا يجب[1] إن لم يقصد، لا حصوله فى أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل فى أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله.

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كى» وبمعنى «إلى»، فنحو: سرت حتى تغيبَ الشمس متعيِّن لمعنى الانتهاء، ونحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، متعين لمعنى السببيَّة، ونحو: سرت حتى أدخلها محتمل لهما.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلا مع إعادة «حتى» نحو: سرت حتى أدخلُها وحتى تغربَ الشمس.

قال الجزولى، ونعم ما قال، إذا كان بمعنى «كى[2]»، لم يدخل على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كان للانتهاء نحو: «حتى مطلع الفجر»[3]، بل وجب دخولها على المضارع، كما أن «كى» التى بمعناها، لا تدخل، من الأسماء، إلا على لفظة واحدة، وهى «ما» الاستفهاميَّة، نحو: كيمه، على خلاف فيها أيضاً.

وقال الأندلسى: لم يثبت «حتى» بمعنى «كى» بل لا تأتى إلا للانتهاء وأوَّلَ نحو قولهم: كلمته حتى يأمَر لى بشىء: بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لى بشىء، أى إلى أن يأمر؛ فجوَّز وقوع[4] صريح الاسم فى موضع كل مضارع منصوب بعد حتى، نحو: كلمته حتى أمْره لى بشىء لأنه بمعنى «إلى».

---

(١) فى ب فقط ٤/٥٩: «وكذا يجب النصب إن لم يقصد».

(٢) فى ب فقط ٤/٥٩: «إذا كانت حتى بمعنى كى».

(٣) القدر/ ٥.

(٤) كلمة: «وقوع» سقطت من ب ٤/٥٩.

وما ذكره تكلف، لا يتمشّى له فى نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة.

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أى حرف استئناف، أى: ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلّق المنصوب، لأن حتى، المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جرّ متعلّق بما قبلها، ولا نعنى بذلك أن ما بعدها مبتدأ مقدراً أى: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1] بالرفع[2] فهو فى الاستئناف مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة.

وقال المصنف: إنما وَجَب مع الرفع السببيَّة، لأن الاتصال اللفظى لَمَّا زال بسبب الاستئناف، شرط السببيَّة التى هى موجبة للاتصال المعنوى، فإن السبب متصل بالمسبَّب معنى، حتى يكون جُبراناً لما فات من الاتصال اللفظى، قال:

٨١٦= *ولا صُلحَ حتي تضبعونَ ونضبَعا*[3]

فعدم الصلح سبب الضَّبْع، أى مدّ الأيدى بالسيوف؛ وقوله: ونضبعا، عطف على: تضبعون على توهم النصب، على نحو قوله تعالى: «فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن»[4].

---

(١) البقرة/ ٢١٤. وهى قراءة نافع والكسائى وآخرين. انظر معجم القراءات، قراءة رقم ٦٣٥ .

(٢) فى بعض المخطوطات: «بالرفع، بل معنى كونها حرف ابتداء أن ما بعدها مبتدأ جملة مستأنفة كما فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ هود/ ٤٠ .

(٣) هو الشاهد الواحد والستون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حتى» فيه ابتدائية، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، ونصب «نضبع» بالعطف على توهّم نصب ما قبله.

قال البغدادى: «وقد ضبعت الخيل والإبل تضبع بفتح الباء فيهما ضبْعاً بسكونها: إذا مدّت أضباعها فى عدوها، وهى أعضادها.

وفسّره أبو عمرو بن العلاء بقوله: أى حتى تضبعون للصلح و المصافحة وذكر البغدادى أن الشاهد لم يقف على تتمته ولا على قائله، أما قائله فهو عمرو بن شأس وأمّا تتمته فهى:

نزود الملوك عنكمُ وتزودنا ولاصلح حتى تضبعونَ ونضبعا

أى تمدون أضباعكم إلبنا بالسيوف، ونمدُّ أضباعكم إلينا . انظر: اللسان ضبع.

من شواهد: مجالس ثعلب ١/ ٤١، وإصلاح المنطق/ ١٩٦ واللسان: «ضبع».

(٤) المنافقون/ ١٠. وقراءة و «اكون» هى قراءة أبى عمرو والحسن واليزيدى. انظر معجم القراءات رقم ٩٢٧١ .

ورفع قـوله: وتضبـعون وإن كان مسـتقبلاً، لأنـه مع العزم الجـزم عليه، كـأنه حاصل، أو قد حصل ومضى[١].

قوله: «ومِـن ثَمَّ امتنـع الرفع»، أى مِن جـهة كون «حتـى»، المرفوع ما بـعدها حرف استئـناف، امتنعت المسـألة المذكورة، لأنه تبـقى كان الناقصة بـلا خبر، ولو كانت جـاز الرفع، وامتـنع: أسرت حتى تـدخلها؟ لما ذكـرنا، وهو أنك لـم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول؟

وأمَّا فى: أيُّهم سار حتى يدخلُها، فأنت حاكم بحصول السير، سائل عن تعيين السائر.

واعلم أن الأخفـش أجاز الفصل بين «حـتى» و: «أو»، وبين الفعـل المنصوب بعدهما، بالشـرط، نحو: انتظر حتى إن قُسِم شىء تأخذَ، بنـصب تأخذ، ولو جئت بالـشرط/ مجـزوماً، فـليس لـك فى «تأخـذ» إلا الجزم، وكـذا بعد «أو»، نـحو: لاأسير[٢] والله أو إذا قلت لك: اركب تركبَ بنصب تركب. ٢/ ٢٤٤

واستقـبح ابن السرَّاج الـفصل بينهـما، وقال: الفصـل بالظرف أسهـل، نحو: سكَـتَ حتى إذا أردنا أن نـقوم: يقول؛ و: أَقِـم حتى مـتى أكلنـا تأكل، فالـظرف مفصولاً بـه على قبحه أسهل مـن حرف الشرط أعنى «إن»، وأمَّا الفـصل بالاسم غير الظرف، نحو: انتظِر حتى مَن أخذ تأخذ، فلا يجوز، بل يجب جزم «تأخذ».

ولا يجوز الفصل، اتفاقاً، بين «أن»، و «لَن»، و«كـى»، وبين منصوباتها، لأنها الناصبـة بنفسها، ولا يفـصل بين العامل الحرفـى ومعموله. وكذا، لا يفـصل بين الفاء والواو واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد.

---

(١) فى ب ٤/ ٦٠: «ومعنى» بالعين مكان: «ومضى» بالضاد، تحريف.

(٢) فى ظ: «أسير» بدون: «لا».

[لام كى ولام الجحود]

(ص) : ولام كى مثل: أسلمت لأدحل الجنة، ولام الجحود«لام تأكيد بعد النفى لكان، مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾(١).

(ش): الظاهر أنَّ «أنْ» تقدر، أيضاً بعد اللام الزائدة التى تجىء بعد فعل الأمر أو الإرادة، نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ﴾(٢) و: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ﴾(٣).

والتى لتأكيد النفى تختص من حيث الاستعمال بخبر «كان» المنفية إذا كانت ماضية لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾(٤)، أو معنى نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ﴾(٥).

وكأنَّ هذه اللام فى الأصل هى التى فى نحو قولهم: أنت لهذه الخطة، أى مناسب لها وهى تليق بك، فمعنى ما كنت لأفعل: ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بى ذلك، ولا شك أن فى(٦) هذا معنى التأكيد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾(٧). فكأنَّ أصله(٨): لِيُفترى، فلما حُذف اللام، بناءً على جواز حُذف(٩) اللام مع أنَّ وأنْ، جَاز إظهار «أن» الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها(١٠).



(١) الأنفال/ ٣٣.
(٢) الشورى/ ١٥.
(٣) الأحزاب/ ٣٣.
(٤) الأنفال/ ٣٣.
(٥) النساء/ ١٦٨.
(٦) فى ط: «ولا شك فى أن فى هذا».
(٧) يونس/ ٣٧.
(٨) فى ط: «كان أصله».
(٩) فى ب فقط ٤/ ٦٢: «حذفت» بالتاء.
(١٠) فى ط: «كالنائبة عن أن».

[أحكام المضارع بعد حروف العطف الفاء والواو، وأو]

(ص): «والفاء بشرطين: أحدهما السببية، والثانى أن يكون قبلها أمر أو نهىٌ أو نفى أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرْض.

«والواو بشرطين: الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك. وأو بشرط معنى: إلى أن».

(ش): ترَك التحضيض، وهو من جملة الأشياء المذكورة، نحو: ﴿لَوْلا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً﴾(١)، و: ﴿لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾(٢).

وترك الترجِّى أيضاً، قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾(٣)، على قراءة النصب، وقال الله تعالى: ﴿لَّعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ ثم قال: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾(٤) بالنصب على قراءة حفص(٥).

وأمَّا الدعاء فهو داخل فى باب الأمر والنهى، عند النحاة، لا عند الأصوليين، كما يجيء فى باب الأمر، نحو: اللهم لا تؤاخذنى بذنبى فأهلِكَ، و: اللهم ارزقنى مالاً فأصَّدَّق به.

والكسائى والفراء، جوَّزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر أيضاً، نحو: غفر الله لك فيدخلك الجنة.

قوله: «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحاً نحو: ائتنى فأشكرَك، فلا كلام فى صحته، وأمَّا إذا لم يكن صريحاً، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيراً فيثابَ عليه، و: حسبك الكلام فينامَ الناس، أو اسم

---

(١) الفرقان/ ٧، وفى ب ٤/ ٦٣: «لولا أنزل عليه ملك» إلخ، تحريف.

(٢) القصص/ ٤٧. (٣) عبس/ ٣، ٤.

(٤) غافر/ ٣٦، ٣٧.

(٥) وقرأ بالرفع: «فأطلعُ» نافع ـ ابن كثير ـ ابن عامر ـ حمزة ـ الكسائى ـ عاصم ـ شعبة ـ أبو جعفر ـ خلف ـ يعقوب.

انظر معجم القراءات قراءة رقم ٧٧٩٩.

فعل، نحو: نزال فأقاتلَكَ، وعليك زيداً فأكرمَك، أو يكون الأمر مقدَّراً نحو: الأسدَ الأسدَ فتنجوَ، فالكسائى يُجرى جميع ذلك مُجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جنى فى نحو: نزال، بناءً على أنه مطرد كالأمر، على ما هو مذهب سيبويه.

وأمَّا النصب فى قراءة أبى عمرو: «وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونَ»(١)، فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: قلت لزيد/ اضرب فيضربَ أى: اضرب يا زيد فإنك إن تضرب يضرب، أى يضرب زيد ٢/ ٥

وأمَّا النّهى(٢) فنحو: لا تشتمنى فتندمَ، والنفى: ما تأتينا فتكرمَنا، وهو: إمَّا صريح، كما ذكرنا، أو مؤوَّل نحو: قلَّما تلقانى فتكرمَنى، وكذا: قلَّ رجل، أو: أقلُّ رجل، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفى الصِّرف، وتستعمل فى اللفظ أيضاً استعماله.

وأمَّا ما يفيد معنى النفى، لكن لا يجرى فى استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: أنت غير أمير فتضربنى، وكذا التقليل بقد، فى المضارع، لا يقال: قد تجيئنى فتكرمَنى.

وقد جوَّز قوم نصب جواب كلّ ما تضمن النفى أو القلَّة، قياساً لا سماعاً. وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفى ملحقاً بالنفى، أى منصوبَ الجواب، نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا، أى: لست بوالٍ، أمَّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفى فلا يّجوز ذلك.

وذكر سيبويه: حسبته شتمنى فأثبَ عليه، أى: لو شتمنى لَوَثبتُ عليه.

وقد تضمر «أن» الناصبة بعد الواو، والفاء، الواقعتين إمَّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: إن تأتنى فتكرمْنى أو تكرمَنى آتك، أو بعد الشرط والجزاء فى الثانى، للنفى، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض،

---

(١) البقرة١١٧.
(٢) فى ظ فقط: وأما التمنّى»، تحريف.

فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿إن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَعْلَمَ﴾، على قراءة النصب.

وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو: إنما يجيئنى[1] فيكرمَنى زيد، لِمَا قلنا فى «حتى»: إن فيه معنى التحقير القريب من النفى.

وأمَّا بعد الحصر بالاَّ نحو: ما قام إلا زيد فتحسن إليه، فلا يجوز اتفاقاً، لأنه بعد إثبات صريح، بَلَى، إن لم يرجع الضمير الذى عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثبت، بل إلى شىء فى حيِّز النفى، نحو: ما قام أحد إلا هند فأحسنَ إليه أو فأكرمه، والضمير لأحد جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسنَ إليه إلا هند، على أن ذلك قبيح، لأن قولك: فأحسنَ إليه متعلق بما قبل «إلاَّ» وقد تقدم فى باب الفاعل أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك.

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً، فى ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفى أصلاً، كقوله:

=٨١٧ سأترك منزلي لبني تميم وأَلْحَقُ بالحجاز فأستريحا[2].

والتمنى، نحو: ليتك عندنا فنكرمك، والعَرْض، نحو: ألا تزورنا فنعطيَك، والاستفهام نحو: هل تزورنا فنحسنَ إليك.

وكان الأصل فى جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل

(١) فى ب ٤/ ٦٥: «إنما يجئنى» تحريف.

(٢) فى الشاهد الثانى والسّتون بعد الستمائة فى الخزانة. =

= واستشهد به على أن: «استريح» جاء منصوباً بعد الفاء فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفى أصلاً.

والشاهد قائله مجهول عند صاحب الخزانة، ونسبه العينى إلى المغيرة بن حبناء.

وفى ب: ٤/ ٦٦، «والحق» بفتح القاف، تحريف.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٢٣، والمقتضب ٢/ ٢٤، وابن الشجرى ١/ ٢٧٩، والهمع والدرر رقم/ ٢١٠.

مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام، كإذا المفاجأة؛ ومعنياهما، أيضاً، متقاربان، ولذلك تقعان فى جواب الشرط، إلا أنَّ «إذا» المفاجأة مختصة بالاسمية؛ وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً كقوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]، وقوله:

٨١٨= *ألم تسأل الرّبعَ القَوَاء فينطقُ*[2]

وقوله:

٨١٩= *لم تدرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ*[3]

جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصب. وكذا لا منع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء، نحو: اضربنى وأضربك بالرفع، وكذا فى «أو»، قال الله تعالى: ﴿..تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[4]، معنى الرفع فيه معنى النصب إلى أن يسلموا جاز لك الا تصرف فى المواضع المذكورة إلى النصب، اعتماداً على

٢/ ٢٤٦ ظهور/ المعنى.

---

(١) المرسلات/ ٣٦.

(٢) هو الشاهد الثالث والسّتون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ما بعد فاء السببيّة قد يبقى على رفعه قليلاً وهو مستأنف.
وعجزه:
وهل تُخبِرَنْك اليومَ بيداءُ سملقُ
وهو مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى، ديوانه/ ١٤٤
والقواء: القفر ـ والبيداء؛ القفر، والسملق البيداء التى لا شىء فيها.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٢٢، وابن يعيش ٧/ ٣٧، وشرح شذور الذهب/ ٢٦٦، والمغنى ١/ ١٤٤، والهمع والدرر رقم ١٠٢٤، ١٦٠٠ والتصريح ٢/ ٢٤٠، وانظر تفسير القرطبى ١٢/ ٩١.

(٣) هو الشاهد الرابع والستون بعد الستمائة فى الخزانة
واستشهد به على ما تقدم قبله.
وصدره:
ولقد تركْت صَبِيّةً مرحومةً.
والشاهد من أبيات لمويلك المزموم فى امرأته أَم العَلاء
من شواهد: المحتسب ١/ ١٩٣، والمغنى/ ٥٣٤، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٩٠٣.

(٤) الفتح / ١٦ .

والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، والمضارع المرتفع، بلا قرينة مُخلِّصة للحال أو الاستقبال: ظاهر فى معنى الحال كما تقدم فى باب المضارع، فلو أبقَوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حاليَّة الفعل على الجملة التى قبل الفاء، فصَرْفه إلى النصب منبِّهٌ فى الظاهر على أنه ليس معطوفاً، إذ المضارع المنصوب بأن: مفرد، وقبل الفاء المذكورة جُمَل، ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا فى المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيئان: دفع جانب كون الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما ذكرنا فى «إذن» سواء، [لأن فاء السببيّة يجب دخولها على الجمل][1].

وإنما اخترنا هذا على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً، فتقدير زرنى فأكرمَك: ليكن منك زيارة فإكرام منى، لأن فاء السببيه[2] إن عطفت، وهو قليل فهى إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: الذى يطير فيغضب زيد: الذباب.

وكذا نقول فى الفعل المنصوب بعد واو الصَّرف[3]، إنهم لَمَّا قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصَّرف عن سنَن الكلام المتقدم مُرشداً من أوَّل الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهى، إذن، إمَّا واو الحال، وأكثر دخولها على

(١) فى ظ: بعد قوله: «سواء» زيادة، وهى: لأن فا إلسببية يجب دخولها على الجمل.

(٢) فى المخطوطات: «لأن فاء السببّية ليست للعطف وجوبا، بل قد تكون، وقد لا تكون كما يجىء فى باب الحروف، ولهذا قال المصنف فى قوله: الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن الفاء فيه للسببية لا للعطف* والتى تحمل السببية والعطف لا تعطف مفرداً على مفرد، بل هى لا تدخل إلا على الجمل»

وكذا تقول إلخ.

(٣) فى هامش ط علّق الشريف بقوله: «يسمى الكوفيون هذه الواو الناصبة للمضارع واو الصرف.

الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى قم وأقومَ، أى: قم وقيامى ثابت، أى فى حال ثبوت قيامى، وإمَّا بمعنى «مع» وهى لا تدخل إلا على الاسم فقصدوا[1] ههنا، مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى قم وأقومَ: أى قم مع قيامى، كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو.

ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيَّد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أى: ليكن منك قيام وقيام منى، لم يكن فيه نصوصيَّة على معنى الجمع، كما لم يكن، فى تقديرهم، فى الفاء معنى السببيَّة، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: كل رجل وضيعته، والأَولى فى قصد النصوصية فى شىء على معنىً: أن يُجعل على وجه يكون ظاهراً فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا فى نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية فى وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السببيَّة، التى هى أكثر استعمالاً من الواو فى مثل هذا الموضع، أعنى فى انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء فى أصل العطف، وفى صرف ما بعدهما[2] عن سنن العطف لقصد السببية فى إحداهما والجمعية فى الأخرى، وأيضاً لقرب معنى الجمعيَّة من التعقيب الذى هو لازم السببية.

ثم اعلم، أنه لَمَّا كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز فى هذا الجواب مالا يجوز فى الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطى فيأتيِك زيداً، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام

---

(١) فى ب فقط: «فلما قصدوا.

(٢) فى ب فقط: «بعدها «مكان» «بعدهما».

التى هى «هل» أو الظرف أو كيف أو لمه وبين الفعل المستفهم عنه نحو: هل فآتيك تخرج؟ ومتى، فأكرمك/ تزورنى؟ وكيف فأستقبلك تجيئنى؟ ولِمَ فأسير تسير؟ ٢/ ٢٤٧

ويجوز، أيضاً حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مقامه، لأنه فى اللفظ، كالجُزء[١] مما هو كالشرط، تقول: متى، فأسيرَ معك، أى: متى تسير فأسيرَ معك، ولا يجوز شىء من ذلك فى صريح الشرط والجزاء، لأن كل واحد منهما، فى اللفظ، جملة ظاهرة.

قالوا: ولا جواب للجواب بالفاء.

ولا يجاب، أيضاً، الشىء الواحد بجوابين، فقوله تعالى: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾[٢] جوابه قوله: ﴿فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾[٣] جملة متوسطة بينهما؛ ويجوز أن يكون «فتكونَ» معطوفاً على «فتطردَهم».

وإنما لم يُجَب بجوابين [لأنه كالشرط والجزاء][٤]، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.

ومعنى النفى فى نحو: ما تأتينا فتحدثنا: إن تأتنا تحَدّثْنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان، كقوله تعالى: ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٥].

هذا هو القياس، وذلك لأن فاء الجزاء، قياسه أن يُجعل الفعل المتقدّم عيه الذى هو غير موجَب: موجَباً، ويدخل عليه كلمة «إن» ويكون الفاء مع ما بعده من

(١) فى ب فقط: «كالجزاء» مكان «كالجزء».

(٢) الأنعام/ ٥٢.

(٣) الآية السابقة.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فاطر/ ٣٦.

الفعل جزاءً، كما تقول فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[١]، أى: إن تطغوا فحلول الغضب حاصل.

ويجوز، أيضاً، أن يكون النفى راجعاً إلى الحديث فى الحقيقة لا إلى الإتيان، أى؛ ما يكون منك إتيان بعده حديث[٢] وإن حصل الإتيان.

وبهذا المعنى، ليس فى الفاء معنى السببيّة، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجىء.

وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية، لأن قولك: إن أتيتنى حدثتنى مخالف فى المعنى لقولك: تأتينى ولا تحدثنى، بل إنما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصِّرف: إمَّا عاطفة للاسم على الاسم نحو: ما كان منك إتيان فحديث، على ما يؤوِّلون به مثل هذا المنصوب؛ وإمَّا عاطفة للفعل على الفعل نحو: ما تأتينى فتحدثنى بالرفع، فيكون النفى فى الموضعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً، فيكون المجموع المقيَّد بقيد تعقب الحديث إياه منفياً، والمركب من جزأين، ينتفى بانتفاء جزأيه معاً، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضاً، فعلى الأول، يكون المعنى ليس منك إتيان ولا حديثٌ معه.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، بهذا المعنى.

وعلى نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى: منك إتيان لكن لا حديث بعده.

ومنه قول على رضى الله عنه فى نهج البلاغة: «لا يخرج لكم من أمرى رضىً فترضونه ولاسخط فتجتمعون عليه».

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط، لأن الحديث الذى يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان؛ بَلَى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً

---

(١) طه/ ٨١.

(٢) فى ظ: بعد قوله: بعده حديث: «أى ليس منك الإتيان المقيد بالحديث مع أنه حاصل منك مطلق الإتيان».

(٣) المرسلات: ٣٦.

على الفعل الأول جاز هـذا المعنى، فيكون المراد: ما تأتينا، فأنـت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قال:

٨٢٠= غيرَ أنَّا لم يأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلا[1]

أي فنحن نرجّى.

ويجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس، كما ذكرنا قبل، فيكون قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[2] منه، أي: فهم يـدهنون؛ وكذا قوله تـعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[3]، أي: فهـم/ يعتـذرون، فأنـه قال: ٢/ ٢٥٠ فيـدهنـوا، و: فيعـتذروا، كـما أن قولـه تعـالى: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾[4] بمعـنى: فَتَسْتَوُوا[5]، وكذا قوله:

٨٢١= *ألم تسأل الربع القواء فينطق*[6]

وقوله:

٨٢٢= *لم تدر ما جزعٌ عليكِ فتجزع*[7]

ولا أرى بأسـاً من أن لا يقدر فـى مثله المبتدأ، لأن فاء الجـزاء قد تدخل عـلى المضارع المثبـت والمنفى بلا، مـن غير تقدير مبـتدأ، كما يجىء فـى المجزوم، لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف أى فنحن نرجى.
من شـواهد: سيبـويه ١/ ٤١٩، وابن يعـيش ٧/ ٣٦، والمقرب ١/ ٢٦٥، والمـغنى/ ٥٣٣، ونسـبه سيبويه لبعض الحارثيين.

(٢) القلم/ ٩. (٣) المرسلات/ ٣٦.

(٤) الروم/ ٢٨.

(٥) فى ب فقط ٤/ ٧١: «فتستوا» بواو واحدة، تحريف.

(٦) سبق ذكره رقم ٨٢٨ وهو الشاهد رقم ٦٦٣ فى الخزانة.

(٧) سبق ذكره رقم ٨١٩ وهو الشاهد رقم ٦٦٤ فى الخزانة.

وقال سيبويه: المعنى: فهى مما ينطق [على كل حال وذلك][1] بناء على توهمات الشعراء وتخيُّلاتهم، ثم رجع وقال.

وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية، أيضاً، إلى النصب، أمناً من اللبس، كما ذكرنا فى نحو: ائتنى وأكرمُك بالرفع، لأن واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا فى باب الحال، نحو قولك: قمت وأضرب زيداً، أى: وأنا أضرب زيداً.

وكذا، ربَّما لا يصرف كما ذكرنا بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[2]، مع أنه بمعنى «إلاَّ» أمناً من اللبس، فإن «أو» فى الأصل لأحد الأمرين، والمعنى: لابدَّ من أحد الأمرين: القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى «إلى»، أو «إلاَّ».

فللرفع بعد الفاء، إذن، أربعة معان[3] ـ كما تقدم ـ، وللنصب معنيان[4] عند سيبويه وإنما جاز النصب عنده فى المعنى الثانى، مع أن الفاء ليست للسببية، تشبيهاً للفاء وما بعدها بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها مضارع كائناً بعد نفى، كما شُبِّه فى: «كن فيكونَ»[5]؛ والنفى بالمعنى الثانى كثير الاستعمال، كقولهم: لا يسعنى شىء فيعجز عنك، أى ان وسِعنى شىء لم يعجز عنك، قال:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٧١.

(٢) الفتح/ ١٦.

(٣) فى هامش ط علق الشريف بقوله: «نفى المجموع، ونفى الثانى وحده، ونفى الأول وحده، وقصد السببية.

(٤) فى هامش ط علق الشريف بقوله: قصد السببية مع انتفائهما، والقصد إلى نفى الثانى.

(٥) البقرة/ ١١٧، وهى قراءة ابن عامر وشريح، والذمارى انظر قراءة رقم ٣٦٤ فى معجم القراءات. وفى ظ بعد قوله: «فيكون» فنصب فى قراءة أبى عمرو، والصواب ما ذكرت.

وما قام منّا قائم في نَدِينا فَيَنْطِقَ إلاَّ بالتي هي أعرفُ[١] =٨٢٣

وقال:

وما حلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً ببلدةٍ فيُنْسَبَ، إلاَّ الزِّبرقانُ له أبٌ[٢] =٨٢٤

أى يحل ولا ينسب، ولولا أن ما بعد الفاء فى البيتين منفيٌّ لما جاز الاستثناء لأن الاستثناء المفرّغ لا يكون فى الموجب[٣].

وقد يستأنف بعد الواو[٤]، من غير معنى الجمعية، كقولك: دعنى ولا أعود، أى: وأنا لا أعود على كل حال؛ وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلاَّ»، كما تقول: أنا أسافر، أو أقيم، حكمتَ أوّلاً بالسفر، ثم بَدَا لك، فقلت: أو أقيم، أى: أو أنا أقيم، أى بل أنا أقيم.

وجوَّز سيبويه الرفع فى قوله:

---

(١) هو الشاهد السادس والستون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن النفى بالمعنى الثانى، وهو أن يرجع النفى لما بعد الفاء كثير الاستعمال كما فى البيت، فإن النفى منصبٌّ على يتطق فى المعنى و «قام» مثبت فى تأويل المستقبل لمناسبة المعطوف

والشاهد من قصيدة طويلة للفرزدق يفتخر بها على جرير، وعدتها مائة بيت وخمسة عشر بيتاً، انظر ديوان الفرزدق ٢/ ٢٩ من قصيدة مطلعها

عزفْتَ بأعشاشٍ وما كِدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كنت- تعرفُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٢٠، وتذكرة النحاة لأبى حيان/ ٧١، والعينى ٤/ ٣٩٠، والأشمونى ٣/ ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم٢١٠.

(٣) بعد قوله: «لا يكون فى الموجب» زيادة فى المخطوطات وهى «فقد ثبت بما تقدم أنه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو وأو على أن معنى الرفع كمعنى النصب.

وقد يرفع على معنى الاستئناف، وليست الفاء للسببيّة كما قلنا فى: ماتأتينا فتحدثنا، أى فأنت تحدثنا بما يحدث الجاهل بحالنا، وأما الواو فنحو قولك: دعنى ولا أعود، أى أنا لا أعود على كل حال.

وأما أو فكما تقول: أنا أسافر إلخ.

(٤) علق الشريف. بقوله: «أى الواو التى من شأنها أن تكون للجمعية وقد يقطع عنها».

٨٢٥= *نُحاوِلُ ملكاً أو نموت[١]

إمَّا على العطف على «نحاول»، أو على القطع، أى: نحن نموت.

وقولهُ تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولا﴾[٢] بالرفع، مقطوع، أى: هو يُرسل.

وقولُه:

٨٢٦= إن تَرْكبوا فركُوب الخيل عادتنُا أو تنزلون فإنا معَشْرٌ نُزُل[٣]

عند الخليل محمولٌ على المعنى، أى تركبون أو تنزلون، كقوله:

٨٢٧= *ولا ناعبٍ إلا بين غُرابُها*[٤]

وقال يونس: هو علـى القطع، أى بل أنتم نازلون و «أو» بمعنـى بل كما يجىء فى حروف العطف.

---

(١) هو قطعة من بيت وهو:

فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

وفى ب ٤/ ٧٣ ذكر البيت بتمامه، وليس فى الأصل

واستشهد به على أن سيبويه جوز الرفع فى قوله: «نموت» إما بالعطف علـى نحاول أو على القطع أى نحن نموت.

والشاهد هو الشاهد السابع والستون بعد الستمائة، وهو لامرىء القيس ديوانه/ ١٠٧.

من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٧، والخصائص ١/ ٢٦٣، وتفسير القرطبى ٧/ ٢١٨ والمقتضب ٢/ ٢٧ والجمل للزجاجى/ ١٨٦، وابن يعيش ٧/ ٢٢، والأشمونى ٣/ ٢٩٥.

(٢) الشورى/ ٥١، وقراء الرفع قرأ بها نافع، وابن عـامر، والزهرى، وشعبة وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر (معجم القراءات قراءة رقم ٨٠٥٧).

(٣) هو الشاهد الثامن والستون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد بـه على أن: «تنزلون» عند الخـليل معطوف على إن تـركبوا على المعنى، وهـو المسمس عطف التوهم، وقال يونس: هو على القطع أى بل أنتم نازلون و«أو» بمعنى بل.

والشاهد للاعشى ديوانه/ ١٥٠.

من شـواهد: ابن الـشجرى ٢/ ٣٠، وسـيبويه ١/ ٤٢٩، والمـغنى ٢/ ٧٧٣، والـهمع والـدرر رقم ١٣٠١، وانظر: شواهد سيـبويه من المعلقات فى ميزان الـنقد للمحقق حيث تـناول هذا اشاهد فى ضوء البحث والنقد فى قضية العطف على التوهم/ ٨٢.

(٤) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٣٠٠.

كما فى قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١] أى: بل هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، ثمَّ فى غير هذا الباب، أى فى غير الجمعية، قال:

٨٢٨= ٢/ ٢٤٩

علي الحَكَمِ المأتيِّ يوماً إذا قضي   حكومَتَهُ أن لا يجورَ[٢]/ ويَقْصِدُ[٣]

لم ينصب «يقصد» لأنه احتمل مع النصب، أن يكون معطوفاً على «يجور»[٤] المنفى، فيكون المعنى: على الحكم أن لا يـجورَ ولا يقصد، وهو تناقض. ويحتمل أن يكون عطفاً على: لا يجور، الكائن بمعنى: يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن يقصد، فترك العطف خوفاً من اللـبس، ورفع على القطع، أى: وهو يقصد، كما تقول: زيد يجىء إذا اشتهيت مجيـئه، فالمعنى: ينبغى له أن يقصد، أى: أن لا يجور.

وقد يقطع مع الفاء التى لغير السببية، كما ذكرنا فى قوله:

٨٢٩=

... فنرجِّي ونكثر التأميلا[٥]

---

(١) الصافات/ ١٤٧.

(٢) فى ط فقط «لا يجوز» بالزآى، تحريف.

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن القطع قد يجىء بعد الواو غير الجمعية.
والشاهد من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبى اللحام التغلبى أو عبدالرحمن بن أم الحكم
قال البغدادى: وقوله: «على الحكم» ظرف وقع فى موقع الخبر المقدم
وقوله: ألا يجور فى تأويل مبتدأ مؤخر.
والمعنى: واجب عـلى كل حكم بين الناس يؤتـى لفصل الخصومات ألاَّ بجور فى حـكمه إذا قضى قضيته وحكم حكمـه، وهو يقصد ويعدل فى قضاياه. و«الحكم بفتحتـين: وصف من حكمت بين القوم: فصلت بينهـم، فانا حاكم وحكم بفتحتين، والحكم بالضم: الـقضاء، وأصله المنع، يقال: حكمت عليه: إذا منعته من خلافه، فلم يقدر على الخروج من ذلك.
«والمأتى»: اسم مفعول من أتيته، يكون متعديا بنفسه، ويجىء لازما يتعدى بـ «إلى».
من شواهد سيبويه ١/ ٤٣١، والمحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١
وابن يعيش ٤/ ٣٨، ٣٩، والمغنى ١/ ٣٩٧، واللسان قصد، والاشباه والنظائر رقم/ ٢١٥.

(٤) فى ط: «يجوز» بالزاى، تحريف.

(٥) هو الشاهد ٦٦٥ فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٨٢٠.

ومثله قوله:

٨٣٠= فما هو إلاَّ أن أراها فُجاءةً (١) فَأَبْهَتَ حتي ما أكادُ أجيبُ(٢)

يروى بنصب «أبهت» ورفعه على القطع أى فأنا أبهت

قوله: «والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك»، أى يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو: زرنى وأزورك، أو نهى، نحو:

٨٣١= لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم(٣)

أو استفهام، نحو: هل تزورنى وتعطيَنى، أو تمنٍّ، نحو: ليتك عندنا وتكرمَنا، أو تحضيض، نحو: هلاَّ تزورنا وتكرمَنا، أَوَ عَرْض نحو: ألاَ تزورنا وتكرمَنا.

---

(١) فى ط: «فجأة»، تحريف.

(٢) هو الشاهد السبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّه يروى بنصب «أبهت» ورفعه على القطع أى فأنا أبهت.

والشاهد لعروة بن حزام العُذرى، وقبله وهو مطلع القصيدة:

وإنى لتعرونى لذكراك رَوْعة لها بين جلدى والعظام دبيبُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٠، وابن يعيش ٧/ ١٣٨.

(٣) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «تأتى» منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهى.

والشاهد اختلف فى قائله، فنسبه ابن سلام فى أمثاله إلى المتوكل الكنانيّ.

وبعده:

والهمُّ إن لم تمضه لسبيله داء تضمّنهُ الضلوع قديمُ

ونسبة سيبويه للأخْطل، ونسبه الحاتمى لسابق البربرى ونقل السيوطى أنه للطرماح.

والمشهور أنه من قصيدة لأبى الأسود الدؤلى

فإن صح ما ذكر عن المتوكل لليثى فإنما أخذ البيت من شعر أبى الاسود

انظر ديوانه/ ١٦٦، من قصيدة مطلعها.

حسدوا الفتى إذ لم ينالواسعيه فالقوم أعداء له وخصوم

من شواهد: تفسير القرطبى ٦٨/١٤، وسيبويه ١/ ٢٢٤، والجمل للزجاجى/ ١٨٧، وابن يعيش ٧/ ٢٤، والمغنى/ ٣٩٩، وشذور الذهب/ ٣١٠، والعينى ٤/ ٣٩٣، والتصريح ٢/ ٢٣٨.

والنحاة يؤوِّلون هذا بواو العطف نحو: ليكن منك زيارة وزيارة مني، وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء.

قوله: «وأو، بشرط معنى إلى أن».

معنى «أو» في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: زيد يقوم أو يَقعُد، أي يعمل أحد الشيئين، ولابدَّ له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى، الذى هو لزوم أحد الأمرين: التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنَّ الفعل الأول يمتدّ إلى حصول الثانى، نصبت ما بعد «أو»، فسيبويه يقدره بإلاَّ، وغيره بإلى، والمعنيان يرجعان إلى شىء واحد، فإن فسَّرته بإلاَّ، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أى: لألزمنك إلاَّ وقت أن تعطينى، فهو فى محل النصب على أنه ظرف لما قبل «أو»؛ وعند من فسَّره بإلى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التى بمعنى إلى.

هذا، وقال سيبويه فى قول الشاعر:

=٨٣٢ وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي ويَغْضَبَ منه صاحبي بِقَؤُولِ[1]

يجوز رفع يغضب ونصبه، أمَّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعنى قوله: ليس نافعى.

وقال أبو على، فى كتاب الشعر، بل هو عطف على «نافعى»؛ وليس بشىء، لأنه يكون المعنى، إذن، ما أنا بقؤول للشىء الذى ليس يغضب منه صاحبى، أى: لا أقول شيئاً لا يغضب منه صاحبى، وهذا ضد المقصود.

---

(١) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه جوز فى «يغضب» النصب والرفع والشاهد من قصيدة لكعب من سعد الغنوى، ومنها:

لقد أنصبَتْنى أمُّ عمرو تلومنى ... وما لوم مثلى باطلاً بجميل

ألم تعلمى أن لا يراخى منيتى ... قُعودى، ولايُدْنى الحمامَ رحيلى

من شواهد: سيبويه ١/٤٢٦، والمقتضب ٢/١٧، والمنصف ٣/٥٢، وأمالى القالى ٢/٢٠٤، وابن يعيش ٧/٣٦.

وإذا نصبته فهـو على الصَّرف[١]، قال المبـرد: لا يجوز ذلك [لأن فيـه إذاً نفى النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود][٢] لأن مراد الشاعر: الذى يـغضب منه صاحبى لا أقوله:

قلت: الذى قاله، إنما يلزم لو جعلنا هـذا الصَّرف فى سياق قوله: ليس نافعى، لأنه يكون المعنى، إذن، لا أقول قولاً، لا يجمع النفع وغضب صاحبى ،[منه وهذا عكس مـا ينبغـى، لأنه ينبـغى ألاّ يقول قولاً، لا يـجمع نفـعى وغضب صـاحبى منه][٣]، وأما إذا جعلناهُ فـى سياق النفى الذى هو: ما أنا، فلا يفـسد المعنى، لأنه يكون المعـنى إذن: لا يكون منى الـقول الذى لا ينفعـنى مع غضب صاحـبى منه، وذلك إمَّا بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحـدهما، لأن المركب ينتفى بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما، فتـقدم الواو على ما هو منفى حقيقة، أعنى القول، الذى تضمنه قوله: بقؤول، كتقدم الفاء علـى الفعل المستفهم عنه فى قولك: متى فأكرمك تكرمنى؟ كما تقدم فى تعليل ذلك.

٢/ ٢٥٠ وقال سيبويـه، وتبعه أبو على: إنَّ يغـضب المنصوب معطوف عـلى «الشىء»، أى الذى غَضبُ صاحبى[٤] أى: لِسبَبِ غضَبِ صاحبى.

وفيه نظر، لأن الضمير فى منه يرجع إلى الـشىء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقـؤول لشىء منه يحـدث غضب صاحبى مـن الكلام الذى لا ينفـعنى[٥] ولا معنى لهذا الكلامً.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المـقدر، لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الـغضب منه، فلا يحتاج إلى لـفظ «منه»، كما بيَّنا فى الـظروف المضافة إلى الجمل: أن نحو قولك: يومَ تسودّ فيه الوجوه: قبيح.

(١) الصرف: المراد به النصب على واو المعيّة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٧٦.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٧٦.

(٤) فى ب ٤/ ٧٧: «غضب صاحبى منه» بزيادة «منه».

(٥) فى ظ: بعد قوله: «لا ينفعنى»: «على أن من متعلق بيغضب لابيان الشىء، ولا فائدة فى هذا».

[إضمار أنْ بعد حروف العطف]

(ص): «والعاطفة[١] إذا كان المعطوف عليه اسماً».

(ش): عطف على «حتى» فى قوله: وحتى إذا كـان مستقبلاً، أى: العاطفة يقدَّر بعدها أن، نحو قولها:

=٨٣٣ لَلبسُ عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف[٢]

ليكون الاسـم معطوفاً علـى اسم، وكذا العطف بالـفاء وغيره، نحو: أعـجبنى ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم.

والواو والفاء وأو، فى مـثل هذه المواضع، لا يشوبهـا معنى السببيـة، والجمعية والانتهاء[٣].

[إظهار أنْ جوازاً ووجوباً]

(ص): «ويجوز إظهار أن، مـع لام كى، والعاطفة، ويجب مـع لا فى اللام «فى اللام».

(ش): أخذ يبيِّن المواضـع التى يجوز فيها إظهار «أن» المـقدرة، والمواضع الذى يعرض فيه ما يجوب إظهار «أن» فالذى يبـقى بعد القسمين، هو الموضع الذى لا يجوز فيه إظهارها. فنقول:

إنما جـاز إظهارها مـع لام «كـى» والعاطفة واللام الزائـدة، لا للجحود، نحو:

---

(١) علق الشريـف على ذلك بقوله: «والعـاطفة يحتمل أن يراد الحـروف العاطفة كلها كـما جوزه أبو حيّان مع الواو والفاء وأو، وثم إلا أنه لا يجوز مع غيرها، ويحتمل ان يراد الواو فقط، لأنه كلامه فيها.

(٢) هو الشاهد الثامـن والخمسون بعد الستمائة فى الخـزانة، وهو منسوب لميسون بنت بحـدل الكلبية، وسبق ذكره رقم ٨١١.

(٣) المعنى أن «أو» إذا كان ما بعدها منصوبا تكون بمعنى: إلى أن.

﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ﴾(١)، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو: جئتك للاكرام، وأعجبنى ضرب زيد وغضبه، وأردت لضربك كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾(٢)، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو «أن» المصدرية.

وأما لام الجحود(٣) فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك.

وكذا «حتى» لم يظهر بعدها، لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كى» وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح، كما مرَّ، وحُمِل عليها: التى بمعنى «إلى»، لأن المعنى الأول أغلب من التى يليها المضارع.

وأمَّا الفاء، والواو، وأو، فلأنها لَمَّا اقتضت نصب ما بعدها، للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها(٤).

وقد ظهرت «أن» بعد «أو» فى الشعر، قال:

٨٣٤= *أو أن يلومَ بحاجة لُوَّامُها*(٥)

وأمَّا وجوب الإظهار مع لام «كى» إذا وَلِيها «لا» فلاستكراه اللامين المتواليين.

---

(١) الزمر/ ١٢.

(٢) النمل/ ٧٢.

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «وقد يحذف لام الجحود؛ فيجوز إظهار أن كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى﴾ [يونس/ ٣٧] على ما تقدم.

(٤) علق الشريف بقوله: وقد ظهر، قال تعالى: ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِى أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء﴾. [هود/ ٨٧]. وفى هامش ط «أمرنا» مكان: «أموالنا» تحريف.

(٥) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن قد ظهرت بعد «أو» فى الشعر.
والشاهد من معلقة لبيد المشهورة، وصدره:

* أقضى اللبانة لا أفرِّط ريبةً*

وأمَّا قول المصنف: لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حرف[١] النفى لاستحقاقها صدر الكلام، ففيه نظر، لأن «لا» من بينها تدخلها العوامل، نحو: كنت بلا مال، و: «وحسبوا أن لا تكون فتنة»[٢].

والكوفيون جوَّزوا إظهار «أن» مع لام الجحود، بدلاً من اللام وتأكيداً له، لأن مذهبهم أن اللام هى الناصبة بنفسها، ويجوِّزون تقديم معمول الفعل بعدها، عليها، خلافاً للبصريين، واستدلوا بقول الشاعر:

=٨٣٥ لقد عَذَلتني أم عمرو، ولم أكن مقالتَهَا ما كنت حيّاً لأسمعا[٣]

لأن اللام عندهم هى الناصبة، وليست هى مصدرية. وهو عند البصريين: على تقدير فعل ناصب، أى: ما كنت أسمع مقالتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسِّراً للمضمر.

[إضمار أن فى غير المواضع المذكورة]

واعلم أنَّ «أنْ» تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيراً، لكنه ليس بقياس، كما فى تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: «تسمعَ بالمعيدىّ خير من أن تراه»[٤] ومنه: عساك تفعل كذا، على رأى، كما مرَّ فى المضمرات.

---

(١) فى ب فقط: «على حروف» بصيغة الجمع.

(٢) المائدة/ ٧١

(٣) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة
واستشهد به على أن مقالتها مفعول مقدّم لأسمع عند الكوفيين كما نقله الشارح المحقّق وغيره.
وعند البصرين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير:
ما كنت اسمع مقالتها، ثم بين ما أضمر بقوله: لأسمعا.
من شواهد: الإنصاف/ ٥٩٣، وابن يعيش ٧/ ٢٩، والتصريح ٢/ ٢٣٦.
والشاهد قائله مجهول.

(٤) علق الشريف على المثل بقوله:
قال الكسائى: وهو تصغير معدىّ منسوب إلى معد بن عدنان أبى العرب.. يضرب للرجل الذى له صِيتٌ وذكر فى الناس، فإذا رأيته اقتحمته عيك.
انظر المثل فى كتاب «الأمثال» لأبى عبيد/ ٩٧
وقال ابن السكيت: «تسمع بالمعيدى» لا أن تراه، قال: وكان تأويله تأويل أمر كأنه قال: اسمع به ولا تره.

٢/ ٢٥١ ويقلُّ ذلك إذا كان مقدَّراً/ باسم مرفوع، كما فى: تسمع بالمعيدىّ... ولا سيما إذا كان فاعلاً؛ وقد جاء قوله:

=٨٣٦ *وحُقَّ لمثلي يا بثينةُ يَجْزَعُ*(١)

وقد تنصب مضمرة شذوذاً، كقوله:

=٨٣٧ *ألا أيهذا الزاجري أحضُرَ الوغي*(٢)

يُروى رفعاً ونصباً والكوفيون يجّوزون النصب فى مثله قياساً.

★★★

---

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن أصله: أن يجزع، فحذفت أن وارتفع الفعل وهو نائب فاعل «حُق».

والشاهد لجميل بن معمر العذرى، ديوانه/ ٤٠ «من قصيدة مطلعها.

عادنا البينُ بين الحىّ واقتسموا حبل النوى فهو فى أيديهم قِطِعُ

ورواية الديوان:

ومن كان مثلى يا بثينة يجزع

من شواهد: الخصائص ٢/ ٤٣٥، وسر الصناعة ١/ ٢٨٥ وابن يعيش ٤/ ٢٧، ٨/ ٤٣.

(٢) هو الشاهد العاشر فى الخزانة، والشاهد الثامن والخمسون بعد الستمائة فى الخزانة وقد تقدم ذكرهُ رقم ١٠ وتكرر فى عدة مواضع.

[أدوات الجزم]

(ص): «وينجزم بـلَم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا فى النهى وكَـلمٌ المجازاة وهى: إنْ، ومهما وإذما، وحيثـما، وأين، ومتى، ومَن، وما، وأى[1]، وأنّى، وأمّا مع كـيفما وإذا، فشاذ، وبإنْ مقدرة».

(ش): هذا ذكر الجوازم مطلقاً.

[معانى الأدوات الجازمة للفعل الواحد]

(ص): «فلَم، لقب المـضارع ماضياً، ونفيه، ولـمَّـا مثلها، وتختصّ بـالاستغراق، وجواز حذف الفعل، ولام الأمر المطـلوب بها الفعل، ولاء[2] النهى المطلوب بها الترك».

(ش): أخذ فى التفصيل.

قوله: «فـلَمْ لِقلْـب المضارع ماضيـاً»، قد ذكرنا فى بـاب المضارع أن بعـضهم يقول: إنّ «لم» دخل على الماضى فقلـب لفظه إلى المضارع، وقد جاءتْ «لم» فى الشعر غير جازمة، كقوله:

لولا فوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرتِهِم ... يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار[3] =٨٣٨

(١) كلمة: «وأى» سقطت من ب ٤/ ٨١.

(٢) فى المخطوطات: «ولا» من دون الهمزة.

(٣) هو الشاهد السادس والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لم» قد جاءت فى الشعر غير جازمة.

ورواية البغدادى: «من ذهل» مكان من نعم» كما جاءت فى ط والمخطوطات.

وذكر البغدادى أن «نعم» بضم النون وهو اسم امرأة مكان: ذُهلٍ»، تحريف.

والصُّليفاء مصغر صلفاء وهى الأرض الصلبة، والمكان: أصلف ويقال: صَلْفاء بوزن حرباء.

وقال الأصـمعى: الأصـلف والصـلفاء: ما اشـتد من الأرض وغُـلظ وصلُـف والجمع: الأصـالف والصّلافىّ. =

وجاءت، أيضاً في الضرورة، مفصولاً بينها وبين مجزومها، قال:

٨٣٩= فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها كأنْ لَمْ، سِوي أهلٍ من الوَحْش تؤهَل[١]

قوله: «ولَمَّا مثلها»، يعنى لقلب المضارع ماضياً ونفيه[٢] أى نفى الماضى.

قوله: «وتختص بالاستغراق»؛ اعلم أنَّ «لَمَّا»، كما قالوا، كان فى الأصل «لَمْ» زيدت عليه «ما»، كما زيدت فى «إمَّا» الشرطية، وأينما، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء:

أحدها: أن فيها معنى التوقع، كقد، فى إيجاب الماضى، فهى تستعمل فى الأغلب، فى نفى الأمر المتوقع، كما يُخبر بقَدْ، فى الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير[٣] قد ركب الأمير، أو: لَمَّا يركب، وقد استعمل فى غير المتوقَّع، أيضاً، نحو: ندِم ولَمَّا ينفعه الندم،

واختصَّت «لَمَّا»، أيضاً، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلُّم، نحو: ندِم ولَمَّا ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: فى الاستغراق.

= ويوم الصلفاء: هو يوم من أيام العرب، لكن الشاعر صغَّره.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: المحتسب ٢/ ٤٢، وابن يعيش ٧/ ٨، والهمع والدرر رقم ١٢٨٦ والعينى ٤/ ٤٤٦، والأشمونى ٤/ ٦، اللسان: صلف.

(١) هو الشاهد السابع والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ «لم» قد فصلت فى الضرورة من مجزومها، فإن الأصل: كأن لم تؤهل، سوى أهل من الوحش.

والشاهد من قصيدة طويلة لذى الرمة، ديوانه: ٥٩١.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٤١، والمغنى ١/ ٢١٨، والهمع والدرر رقم ١٢٨٤ واللسان: سكن، والأشمونى ٤/ ٥.

(٢) كلمة: «ونفيه» سقطت من ب ٤/ ٨٢.

(٣) فى ب ٤/ ٨٢: «ركوب الأمر»، تحريف.

ومنع الأندلسى من معنى الاستغراق فيها، وقال: هى مثل «لم» فى احتمال الاستغراق وعدمه.

والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النحاة.

وأما «لم» فيجوز انقطاع نفيها دونَ الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم.

واختصَّت «لما» أيضاً، بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: إن لَّما تضرب، ومَن لَّما تضرب، كما تقول: إن لم تضرب، ومَن لم تضرب، وكأنَّ ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى أو شبهه[1]، ومعموله[2]!

واختصَّت، أيضاً، بجواز الاستغناء بها فى الاختيار عن ذكر المنفى، إن دلَّ عليه دليل، نحو: شارفت المدينة ولَّما، أى: ولما أدخلها، كما جاء ذلك فى «قد» التى هى نظيرتها، قال:

أزِف الترحل غيرَ أنّ ركابنا لما تَزَلْ برحالنا وكأنْ قدِ[3] =٨٤٠

وقد جاء ذلك فى «لم» ضرورة، كقوله:

احفَظْ وديعتَك التي استُودِعْتها يوم الأعارب[4] إن وصلت وان لَمِ[5] =٨٤١

(١) فى ب فقط ٤/٨٣: «وشبهه» بالواو.

(٢) فى ب فقط ٤/٨٣: «وبين معموله» بزيادة: «بين».

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الخمسمائة، وسبق ذكره رقم ٦٣٦.

واستشهد به على أن الفعل بعد «قد» محوذف اختياراً، أى وكأن قد زالت.

(٤) فى ط: «الأعارب» بالراء، وفى الخزانة كذلك.

(٥) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف مجزوم«لم» ضرورة، والأصل: وإن لم تصل.

والشاهد لابن هرمة، ديوانه/ ١٩١ ورواية الديوان: «الأعَازب» بالزاى وفسره فى الهامش بقوله: يريد وقت الفوضى والاضطراب وذكر البغدادى أن يوم الأعارب بالراء لم يقف عليه فى أيام العرب.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٢٨٥، والعينى ٤/ ٤٤٣، والتصريح ٢/ ٢٤٧، والمغنى ١/ ٢١٩، والأشمونى ٤/ ٦.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لـم» و«لما» فهى للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّك﴾(١)، و: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾(٢) وقوله:

٨٤٢ = * ألّما تَعرفُوا منّا اليقينا(٣) *

قوله: «ولام الأمر»؛ اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو: ليغفْر لنا الله، وهى مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، وثُمَّ، نحو: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا معَك﴾(٤)، و: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾(٥)، وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالهما/ [بما بعدهما](٦) أشد، لكونهما على حرف واحد، فصار الواو، أو الفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة، ككلمة على وزن فَخِذ وكَتِف، فتخفف بحذف الكسر. ٢/ ٢٥٢

وأمَّا «ثمَّ» فمحمولة عليهما، لكونها حرف عطف مثلهما.

وتلزم اللام، فى النثر، فعلَ غير الفاعل(٧) المخاطب، وهو إمَّا فعل المفعول نحو: لأُضرَب(٨) أنا، ولتُضرَب أنت، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب؛ المحذوف.

(١) الشعراء/ ١٨، وفى ب ٤/ ٨٣: «ألم نربّك وليداً» بزيادة: وليداً».

(٢) الشرح/ ١.

(٣) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الهمزة الدّاخلة على لّما للاستفهام التقريرى، أى ألم تعرفوا منا إلى الآن الجدّ فى الحرب عرفاناً يقيناً، أى قد علمتم ذلك فلم تتعرضوا لنا.

والشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم، وصدره:

* إليكم يا بنى بكر إليكُمْ *

(٤) النساء/ ١٠٢.

(٥) الحج/ ٢٩.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٨٤.

(٧) كلمة: «الفاعل» سقطت من ب ٤/ ٨٤.

(٨) فى ب فقط ٤/ ٨٤ «الأضربُ» بضم الباء، تحريف.

وإمَّا فعل الغائب المذكور، نحو: ليضربْ زيد؛ ولتَضرب هند، وهما كثيران.

وإمَّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: «قوموا فلأصلِّ لكم»، وقال الله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[1]، وهذا، أى أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلابدَّ من اللام كما رأيت.

فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر، وبعضهم غائب، فالقياس: تغليب الحاضر، نحو: افعلاَ، لحاضر وغائب، وافعلوا،، لِمَن بعضهم حاضر.

ويجوز على قلَّة: إدخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء: الخطاب واللام: الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصّا على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً، كقوله عليه السلام: «لتأخذوا مصافَّكم»[2]، وقرىء فى الشواذ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[3].

وجاء فى النظم حذف هذه اللام فى فِعل غير الفاعل المخاطب قال:

=٨٤٣ مُحمَّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفس إذا ما خِفْتَ من أمر تبالا[4]

وأجاز الفراء حذفَها فى النثر فى نحو: قل له يفعلْ، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ

---

(١) العنكبوت/ ١٢.

(٢) فى رواية مسلم: فيأخذ الناس مصافهم: انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٥/ ١١٦.

(٣) يونس/ ٥٨، وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر، وعثمان بن عفّان وأبى، وأنس، والحسن، وأبو جعفر الرواسى وآخرين انظر قراءة رقم ٣٣٩٢ فى معجم القراءات.

(٤) هو الشاهد الثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء فى ضرورة الشعر حذف لام الأمر فى فعل غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محمد لتفد نفسك كل نفس والتّبال بفتح التاء: هو سوء العاقبة، وأصله: وبال، فتاؤه مبدلة من الواو.

والشاهد منسوب إلى أبى طالب عم النبى ﷺ أو لحسان أو للأعشى وقيل: إنه مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٠٨، والمقتضب ٢/ ١٣٢. وابن الشجرى ١/ ٣٧٥، وابن يعيش ٧/ ٣٥، والمقرب ١/ ٢٧٢، وشرح شذور الذهب / ١٨٨، والمغنى ١/ ١٨٦ والهمع والدرر رقم ١٢٨١، والعينى ٤/ ٤١٨ والتصريح ٢/ ١٩٤، والأشمونى ٤/ ٥، وتفسير القرطبى ١٨/ ٨٨، ٣/ ٣٨٣، ٥/ ٥١.

الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾(١)؛ وإنما ارتكب ذلك، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة؛ والأولى أن يقال فى مثله(٢): إنه جواب الأمر كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم: صلُّوا، جُعِل قوله عليه السلام كالعلة فى إقامتها.

وقال بعضهم: جزمه لكونه شبه الجواب، كما قلنا فى قوله: ﴿كُن فَيَكُونَ﴾(٣)، بالنصب(٤)، ولو كان كما قال الفراء، لم يختص هذا بجواب الأمر.

ثم اعلم أنه كان القياس فى أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضاً كالغائب، لكن لما كثر استعماله حُذفت اللام وحرف المضارعة تخفيفاً، وبُنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة(٥)، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة فى أوله؛ وقد جاء فى الحديث أمر المخاطب باللام، نحو: «لتزرَّه، ولو بشوكة»، وفى آخر: «لتقوموا إلى مَصَافِّكم»، وهو فى الشعر أكثر، قال:

٨٤٤ - لِتَقُم أنت يا ابن خيرِ قُريش فَلْتُقَضّى حوائج المسلمينا(٦)

والذى غرَّ الكوفيون حتى قالوا: إنه مجزوم والجازم مقدر، هو القياس

---

(١) إبراهيم/ ٣١.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «فى مثله»: هو مجزوم، لأنه جواب الأمر، ولايلزم أن يكون الشرط علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفى فى كونه شرطاً توقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفاً أيضاً على أشياء أُخر كما تقول: «إن توضأتَ صحت صلاتك».

(٣) البقرة/ ١١٧، بالنصب، وقد تكررت الآية، وبيان من قرأ بها بالنصب.

(٤) فى ظ: بعد قوله: «بالنصب»: «واستبعد هذا القائل ما استبعده الفرّاء،» ولو كان إلخ.

(٥) فى ظ بعد قوله: «حرف المضارعة»: لأنه زال موازنة الاسم بزوالها مع زوال الشياع، وامتناع لام الابتداء.

وأمّا مع الجوازم والنواصب فلم تزل الموازنة، بل زال الشياع ودخول اللام وقد جاء.. إلخ.

(٦) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام، وهو فى الشعر أكثر منه فى النثر، أراد: قم، وكذا اللام فى: فَلْتُقضىّ لأمر المخاطب، والياء إشباع الكسرة. والبيت قائله مجهول.

من شواهد: الإنصاف/ ٥٢٥، والمغنى ٢٥١، ٦٠٩ والتصريح ١/ ٥٥، ٢/ ٢٤٦.

المذكور، وأيضاً مجيئه باللام فى الشعر، وأيـضاً معاملة آخره معاملة المجزوم، كما يجيىء، وأيضاً، الحمل على «لاء» النهى، فإنـها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب.

قوله: «ولا النهى المطلوب بها الـترك»، وهى تجزم بخلاف «لا» فى النفى، وقد سُمِع عن العرب بلا النفى، أيضاً، إذا صحَّ قبـلها «كى» نحو: جئته لايكن له علىَّ حجَّة، ولا يكون، ولا مَنْع أن تجعل «لا» فى مثله للنهى.

ولاء النـهى تجىء لـلمخاطـب والغائـب على الـسواء، ولا تختـص بالغـائب كاللام، وقد جاء فى المتكلم قليـلاً، كلام الأمر، وذلك قولهم: لا أَرَيَنَّك هنا، لأن المنهىَّ فى الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي: لاتكن ههنا، حتى لا أراك.



[الشرط والجزاء]

(ص): «وكَلم المجازاة تدخل على الفعلين، لسببيَّة الأول ومسببيَّة الثانى ويسميَّان شرطاً وجزاءً، فإن كانا/ مضارعين أو الأول، فالجزم، وإن كان الثانى فالوجهان». ٢/ ٢٥٣

[إنْ]

(ش): اعلم أن أمَّ الكلمات الشرطية «إنْ»، ومن ثمَّة، يحذف بعدها الشرط والجزاء، فى الشعر خاصة، مع القرينة، قال:

٨٤٥ = قالت بنات العمِّ يا سلمي وإنْ كان فقيراً معدماً قالت وإنْ[١]

ويحذف فى السَّعة شرطها وحده إذا كان منفياً بلا، مع إبقاء «لا»، نحو قولك: إيتنى وإلاَّ أضربْك، أى: وإلاَّ تأتنى أضربك[٢]. وكذا يحذف بعد «إمَّا» الشرطية مع بقاء «لا»، إذا تقدم ما يكون جواباً من حيث المعنى، كقولك: افعل هذا إمَّا لا، أى: إمَّا لاتفعل ذاك فافعل هذا.

وعند الكوفيين، تجيء «إن» بمعنى «إذ»، قالوا فى قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾[٣] إنها بمعنى إذ، لأن «إن» مفيدة للشك ـ تعالى الله عنه.

---

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به عى أن فيه حذف الشرط والجزاء معا لضرورة الشعر، والتقدير: وإن كان ذلك رضيته أيضاً. والشاهد رجز منسوب إلى رؤبة، انظر ملحقات ديوانه/ ١٨٦.

وقبل الشاهد:

قالت سليمى ليت لى بعلاً يمُنْ يغسل جلدى ويُنسِّينى الحزنْ
وحاجةً ما إنْ لها عندى ثمنْ ميسورةً قضاؤها منه ومِنْ

من شواهد: المقرب ١/ ٢٧٧، والمغنى ٢/ ١٧٦، والعينى ١/ ١٠٤. والهمع والدرر رقم ١٣٠٨، والتصريح ١/ ١٩٥، والأشمونى ١/ ٣٣، ٤/ ٢٦، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٣٩٦.

(٢) فى ظ بعد قوله: «وإلاّ تأتنى أضربك»: «ويقولون افعل كذا وإمّا لا فافعل كذا، أى إما لاتفعل هذا».

(٣) البقرة/ ٢٣.

والجواب: أنَّ «إنْ» ليست للشك، بل لعدم القطع فى الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلَّمنا ذلك أيضاً، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها فى حقه تعالى، لضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ﴾(١)، لما كان التكليف من حيث التخيير فى صورة الابتلاء، وقال تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(٢)، لما كانوا فى صورة مَن يُرتجى منهم ذلك، وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ﴾(٣)، أى يترك الإلطاف لمَن يعلم أنه لاينفعه ذلك، فكذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(٤)، و: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾(٥)، لَمَّا كان أمرهم فى نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضده،لا بالنسبة إلى عِلم البارى تعالى.

[مهما]

قوله: «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضهم: هى كلمة غير مركبة على وزن فَعْلى، فحقها على هذا أن تكتب بالياء.

ولو سمِّى بها لم تنصرف لكون الألف زائدة، ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضاً.

وقال الخليل: هى «ما» ألحقت بها «ما» كما تُلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: متى ما(٦)، وإن ما، ثم استكره تتابع المثلين، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسهما فى الهمس؛ وقول الخليل قريب، قياساً على أخواتها.

وقال الزجاج: هى مركبة من «مَهْ» بمعنى «كُفَّ» و «ما» الشرطية، وفيه بُعد(٧)،

(١) الأنعام/ ١٦٥.
(٢) البقرة/ ٢١، وتكررت فى القرآن الكريم.
(٣) فاطر/ ٨.
(٤) آل عمران/ ١٣٩.
(٥) البقرة/ ٩١.
(٦) فى ط: «متيما»، تحريف.
(٧) فى ظ بعد قوله: «وفيه بعد»: «إذ لا معنى للكف فى معنى الشرط إلا على بعد».

وهو أن يقال فى: مـهما تفعل أفعل: إنـه رَدّ على كلام مقدر، كأنه قـال لك قائل: أنت لاتقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تـفعل أفعل؛ ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب: مَهْمَن بمعنى «مَن» كما فى قوله:

٨٤٦= أماوِيً، مَهْمَنْ يستمع في صديقه أقاويلَ هذا الناس ماويً يندمِ[١]

لكان مُقَوِيًا لمذهب الزجاج.

وقد جاء «مـهما» فى الاسـتفهام بمـعنى «ما» الاسـتفهامـية، أنشد أبـو زيد فى نوادره:

٨٤٧= مهما ليَ الليلةَ مهما ليَهْ أودي بنعليَّ وسرباليَهَ[٢]

ومهما اسم بدليل رجوع الضمير إليه، قال تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾.

وقال الشاعر:

---

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الكوفيين حكوا عن العرب مجىء «مهمن» بمعنى مَنْ، كما فى البيت.

ومهمن: اسم شرط يجرم فعليه: الأول: يسمعن، والنـون هى نون التوكيد الخفيفة، والثانى يندمِ، وكسر للقافية.

قال البغدادى شبيه بشعر حاتم، ولكنى لم أتوقف عليه منسوباً إليه.

من شواهد: السبع الطوال/ ٤٥، وابن يعيش ٤/٨ واللسان: «مهه».

ورواية ط والمخطوطات: يستمع»، ورواية البغدادى: «يسمعن»

(٢) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «مهما» فيه بمعنى الاستفهام.

وقال ابن الحاجب فى أماليـه: إنه يجوز أن يكون«مه» فى مهما لى الليلة اسـم فعل بمعنى اسكت، وأكفف عما أنت فيه من اللوم كأنه يخاطب لائماً على ما يراه من الوله، ثم قال: مالى الليلة تعظماً للحالة التى أصابته، والشدّة التى أدركته، ثم ذكر الأمر الذى يحقق تعظيم الأمر فقال:

* أودى بنعلى وسرباليه *

يعنى ذهب بنعلى وسرباليه.

والشاهد مطلع قصيدة لعمرو بن مِلقْط الطائى وهو جاهلى كما فى الدرر.

من شواهد: المغنى ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٠، والهمع والدرر رقم ١٢٩٢، وابن يعيش ٧/ ٤٤.

* ومهما وَكَلْتَ إليه كفاه[١] * =٨٤٨

وقد جاء «ما» و«مهما» ظرفي زمان، تقول: ما تَجْلس أجلسْ، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه.

[إذما]

وأما «إذ ما» فهو عند سيبويه حرف، كـ«إن»، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما» تدخل على «إذا» مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل؛ وإن د خلت على الماضي كإن، ولاتصير جازمة معها، فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي؟ فإذما، عنده غير مركبة.

قال السيرافي: ما علمت أحداً من النحاة ذكر «إذما» عير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتين أحدهما قوله:

إذ ما دخلْتَ علي الرّسولً فقل له   حقّاً عليكَ إذا اطمأنَّ المجلسُ[٢] =٨٤٩

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن «مهما» اسم بدليل رجوع الضمير إليه، وهو الهاء من «كفاه»، والضمير لايرجع إلا إلى الاسم، وأما الضمير في إليه فراجع إلى الممدوح.
قال البغدادي: والمصراع الشاهد وقع في شعر شاعرين:
أحدهما: المتنخّل الهذلي وهو عجر، وصدره:
* إذا سُدْتَه سُدْت مطواعة *
والآخر ذو الإصبع العدواني وصدره:
* فإن سُسْتَهُ سُسْت مطواعةً *
وقوله: إذا سدته هو من المساودة التي هي المسارّة، والسِّواد كالسِّرار بكسرهما لفظاً ومعنى، قال: إذا ساررته طاوعك وساعدك.
وقال قوم: هو من السيادة، فكأنه قال: إذا كنت فوقه سيداً له أطاعك ولم يحسدك، وإن وكلت إليه وفوضنته شيئاً كفاك.
والمطواع: الكثير الطّوع والانقياد، والتّاء لتأكيد المبالغة.
من شواهد: ابن يعيش ٧/ ٤٣.
(٢) هو الشاهد السادس والثمانون بعد الستمائة في الخزانة.
واستشهد به على أن سيبويه استشهد به لإذما. =

٢/ ٢٥٤ والآخر قوله/ :

٨٥٠= إذْ ما تَرِيْني اليوم أُزجي مطيّتى أصَعِّد سيراً في البلاد وأُفْرِعُ[١]

وقال بعض النحاة: أصله إمّا، وهو لايجيىء إلا بنون التوكيد بعده كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٢]، فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيَّر صورة إمَّا، بقلب الميم الأولى ذالاً؛ ولايتمُّ له هذا فى قوله: إذ ما دخلت[٣].

وقال المبرد: إذما باقية على اسميتها، و«ما» كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم، كما فى «حيث» فإنها صارت بـ «ما»، بمعنى المستقل، وجازمة[٤].

وأمَّا الاعتراض بإذاما، فلايلزم، إذ ربَّما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام

= والشاهد للعباس بن مرداس، ديوانه/ ٨٨ برواية:

إما أتيت على النبى فقل له حقّا عليك إذا اطمأن المجلسُ

من قصيدة يمدح بها الرسول ﷺ، وبعده:

ياخير من ركب المطى ومن مشى فوق التراب إذا تعدُّ الأنفسُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٢، والمقتضب ٢/ ٤٦، والكامل للمبرد ١/ ٣٧٩، والجمل للزجاجى/ ٢١٦ والخصائص ١/ ١٣١، وابن يعيش ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٦، ورصف المبانى/ ٦٠.

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله، فـ«ترينى» مجزوم بإذما بحذف النون، والأصل: تَرِيْننى، فحذفت الأولى للجزم، والثانية نون الوقاية والياء ضمير المتكلم، وجزاء الشرط هو الثانى.

وقد أنشدهما سيبويه معاً، فكان ينبغى للشارح المحقق إنشادهما كذلك، وهو:

فإنِّيَ من قومٍ سواكُمْ وإنما رجاليَ فهمٌ بالحجاز وأشْجَعُ

فجملة: إنى من قوم سواكم فى محل جزم جزاء الشرط والفاء للربط.

والبيتان لعبدالله بن همام السّلولى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٢، والأزهية/ ٩٨، وابن الشجرى ٢/ ٢٤٥ وابن يعيش ٣/ ٣٧، ٩/ ٦.

(٢) مريم / ٢٦.

(٣) إشارة إلى الشاهد السابق.

(٤) بعد قوله: «وجازمة» فى المخطوطات: «والأصل بقاء الكلمة على الاسمية التى كانت عليها، وعدم تغيرها إلى الحرفية بدخول كلمة أخرى.

وأما القياس على إذا حيث لم تصر جازمة، فلايلزم» إلخ.

اختياراً منهم بلا مرجّح، ألا ترى أن «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل: «إذا» أقعد فيه، وتجزم «حيث» مع «ما» دون «إذا».

حيثما

وأمَّا «حيثما، فنقول: «ما» فيها، كافة لحيث عن الإضافة، لا زائدة، كما فى: متى ما، وإمَّا، وذلك أن «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصَّصة بسبب المضاف إليه، فكفتها «ما» عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها كلها، تجزم لتضمنها معنى «إن»، التى هى للإبهام، فلاتستعمل فى الأمر المتيقن من المقطوع به، لايقال، مثلاً، إن غربت الشمس، أو طلعت؛ فجعل العموم فى أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعد «إن»، لأنه نوع عموم أيضاً.

والشرط بعد هذه الأسماءا أيضا، كالشرط بعد «إن» فى احتمال الوجود والعدم.

وأيضاً، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامَّة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فى مَن ضربتَ ضربتُ: إن ضربت زيداً، وإن ضربت بكراً ضربتُ، إلى مالايتناهى، وكذا، ما، ومتى، وسائر أخواتهما.

ويجوز اتصال «ما» الزائدة، بإن، وأىّ، وأيَّان، ومتى؛ وأمَّا فى: حيثما، وإذما، فكافة، كما ذكرنا.

[الاختلاف فى العامل فى الشرط والجزاء]

وقد اختُلِف فى العامل فى الشرط والجزاء.

قال السيرافى: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً، وربطها الجملتين: إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهى كالابتداء

العامل فى الجزأين، وكظننت، وإنَّ، وأخواتهما، عملت فى الجزأين لاقتضائها لهما.

وذهب الخليل، والمبرد، إلى أن كلمة الشرط تعمل فى الشرط، وهما معاً تعملان فى الجزاء، لارتباطهما، وحرف الشرط ضعيف لايقدر على عملين مختلفين؛ وهذا كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر.

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأن ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كإنَّ وأخواتها، و«ما» و«لا».

وقال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده[1] لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلايستغرب عمله فيه.

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

وقال الكوفيون: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجِوار، كما أنه جُرَّ بالجوار فى قوله:

٨٥١ = * كبيرُ أناس في بِجادِ مزمَّل[2] *

والجزم أخو الجر؛ وليس بشىء، لأن العمل بالجِوار للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

---

(١) فى ظ بعد قوله: «وحده»: لطلبه للجزاء، وضعف الأداة عن العمل، وعمل الفعل الجزم غريب، أما ضعف الأداة فقد» أجيب إلخ.

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد الثلاثمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٥١ .

واستشهد به على أن قوله: «مزمل» جر لمجاورته المجرور وهو «أناس» أو بجاد، ولولاه لرفع لأنه صفة لقوله: «كبير».

والشاهد لامرىء القيس، وصدره:

* كأن ثبيرًا فى عرانين وبله *

وقال المازنى: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين[١]، وهو قريب، على ما اخترنا قبل.

وكلمة «إن» لأصالتها فى الشرط وكونها أمَّ الباب، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعل، نحو: إن زيدٌ ضرب، وإن زيداً ضربت/ وكذا «لو» نحو: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٢]، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لايجوز فيها إلا فى الضرورة، قال: ٢/ ٢٥٥

٨٥٢= فمتي واغِلٌ يَزُرْهُمْ يُحيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السّاقي[٣]

وقال:

٨٥٣= * أينما الريح تميِّلها تَمِلْ[٤] *

وقال:

٨٥٤= * وَمَن نحن نُؤمِّنْه يَبِتْ وهو آمِنٌ[٥] *

---

(١) فى ظ بعد قوله «مختصين»: «ولعدم دخول لام الابتداء.

(٢) الإسراء: ١٠٠.

(٣) هو الشاهد الحادى والستّون بعد المائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٧٢.
واستشهد به على أنه فصل اضطراراً بين متى ومجزومه فعل الشرط بـ «واغل» فـ «واغل» فاعل فعل محذوف، يفسّر المذكور و«الواغل»: الذى يدخل على من يشرب الخمر، ولم يُدْعَ إليها.

(٤) هو الشاهد الثانى والستّون بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٧٣.
واستشهد به لما تقدّم قبله، فتكون «الريح» فاعلة لفعل محذوف يفسِّر الفعل المذكور أى أينما تُميِّلها الريح تميّلْها، وصدر الشاهد

* صعدة نابتة فى حائر *

(٥) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدم قبله، فـ«نحن» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: فمن نؤمنه نؤمّنه.
والشاهد لهشام المرّى: وعجزه:

* ومن لانُجِرْه يُمْسِ منّا مُفزّعا *

وقيل: إن الشاهد منسوب إلى مُرّة بن كعب بن لؤى القرشى وهو جاهلى.
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٥، والمغنى ٢/ ٥٨.

وذلك كما جاز وقوع الاسم بعدَ الهمزة الاستفهامية، لَمَّا كانت أصلاً فى الاستفهام، وسواء ههنا، ولِىَ الاسمَ فعلٌ، كأزيدٌ ذهب [أو، لا، كأزيد ذاهب][1]؛ ولم يجز ذلك فى سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلاتقول: متى زيداً تلقى أو تلقاه، ومَن زيدٌ ضربه، ومتى زيد خرج، وهل زيد خرج [وهل زيداً ضربت أو ضربته][2] إلا اضطراراً، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل، نحو: متى زيد خارج، وهل زيد ذاهب، جاز.

وحق الفعل الذى يكون بعد الاسم الذى يلى «إن»، وما تضمَّن معناها من الأسماء أن يكون ماضياً، سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً، نحو: إن زيد ذهب، وإن زيداً لقيت أو لقيته، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله:

٨٥٥ = يُثْنِي عليكَ وأنتَ أهلُ ثنائه ... ولديك إن هو يستزدْك مَزِيدُ[3]

وقوله:

٨٥٦ = * أينما الريح تميِّلها تملْ[4] *

وإنما ضعف مجىء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله؛ فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل بمضمر يفسره

---

(١) ما بين معوقين سقط من ط.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد بن على أن مجيىء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعاً شاذٌ، وحقّه أن يكون ماضيا سواء كان لفظاً ومعنى نحو: إن زيد قام قمت أو معنى فقط: كقول السموءل:

* وإن هو لم يحمل على النفس ضَيْمها *

والشاهد من أبيات ستة لعبدالله بن عَنَمة الضَّبىّ وأوّلها:

أأُبىُّ لاتبعَدْ وليس بخالد ... حيًّا ومن تُصبِ المنونُ بعيدُ

من شواهد: الهمع والدرر رقم ١٢٩٤، والأشمونى ٤/ ١٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٠٤١.

(٤) هو الشاهد رقم ١٦٢ فى الخزانة وقد تقدّم ذكره رقم ٨٥٣.

ذلك الفعل الظاهر، ولايجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون فى الشاذ:

* إن مُنْفِسٌ أهلكته[١] * =٨٥٧

وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسِّره الفعل الناصب أى: إن هلك أو أُهْلِك، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أو، لا.

ونُقل عن الأخفش أيضاً فى مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل فى المبتدأ عنده هو الابتداء، وعند الكوفيين: الخبر، أو الضمير فى الخبر، كما تقدم فى باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوباً، فإن كان افعل بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلّقه، فهو عند البصريين منصوب بالمقدر.

وعند الكوفيين بالظاهر، كما مرَّ فى المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه، نحو: إن زيداً ضربت، فهو أيضاً عند الكوفيين منصوب بالظاهر، وعند البصريين بالمقدر، وذلك لمَا ثبت عندهم من قوة طلب كلمةالشرط للفعل، حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً، إلا فى لفظة «إن»، لكونها أمَّ الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لاَ فِعْلَ بعده، كما جاز فى كَلِمة الاستفهام.

وعند البصريين، حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط: حكمهما متقدمين على الشرط، فيجوز عندهم، إن قمت: زيد يقم، وإن لم تأتنى زيداً أضرب، فهما معمولان لمقدَّرين يفسرهما[٢] جواب الشرط.

---

(١) هو الشاهد رقم ٤٦ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ١٧٠.

(٢) فى ظ: «يفسّرهما الظاهران» مكان: «يفسرهما جواب الشرط.

أمَّا الكوفيون فلايجوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع، لأن الجزم عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذى هو أجنبى من الشرط؛ أمّا لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يُعدُّ فاصلاً من الجوار/ نحو: إن يضربنى زيدٌ[١] أضربْ؛ فإن تقدمه المنصوب، فالفراء يمنع، أيضاً، جزم الجواب مطلقاً[٢] كما فى المرفوع للعلة المذكورة، والكسائى يُفصِّل فى الفاصل، فإن كان ظرفاً للجزاء، لغْواً جزم الجزاء، لأنه كلاَ فصل، نحو: إن تأتنى اليوم، غداً آتيك، وإن تأتنى، إليك أقصد[٣]، وإن لم يكن ظرفاً، لم يجز، للعلة المذكورة. ٢/ ٢٥٦

واستشهد البصريون بقول طفيل الغَنَوىّ:

٨٥٨ = وللخيل أيّامٌ فمن يَصْطَبِر لها ويعرِفْ لها أيامها الخيْرَ تُعقبِ[٤]

والقصيدة مكسورة القافية.

والأكثر جعل المرفوع مبتدأ، فيجب إذاً رفع المضارع اتفاقاً، وتصدير المبتدأ بالفاء، نحو: إن قمت فزيد يقوم.

---

(٢) فى ظ: «إن يضربنى زيد أو أن تضرب زيداً أضرب».

(٢) علق الشريف على ذلك بقوله: «وإن كان الاسم المنصوب معمول الجزاء أيضاً عندهم نحو: إن تأتنى زيداً أضرب.

(٣) فى ظ بعد قوله: «اقصد» «لأن الفصل بالظرف كلا فصل».

(٤) هو الشاهد التسعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «الخيْر» مفعول مقدم لـ «تعقب» وتعقب مجزوم جواب الشرط، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة.

و«تعقب» فى الشاهد، أى تحدث الخير فى العاقبة.

والشاهد لطفيل الغنوى، ديوانه/ ٣٥، من قصيدة مطلعها:

بالعفر دارٌ من جميلة هيّجَتْ سوالفَ حبٍّ فى فؤادك مُنْصِبِ

والعُفْر بضم العين وسكون الفاء: كثبان حمرٌ بالعالية فى بلاد قيس وسوالف: مواض انظر هامش الديوان.

من شواهد: الإنصاف / ٦٢١.

وفى ط: «الخبر بقب بدل: «الخير تعقب»، تحريف.

وفى ب ٤/ ٩٥: «الخبير بزيادة الباء تحريف أيضاً.

وكذا: الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتفاقاً، نحو: إن ضربتنى فزيداً أضربُ.

ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو: إن تأتنى والله آتك، وإن تأتنى ـ غفر الله لك ـ ، آتك، وإن تأتنى يا زيد آتك، وإن تأتنى ولافخر أكرمْك.

ولايجوز، عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط، نحو: زيداً إن تضرب يضربك، وكذا معمول الجزاء، فلايجوز: زيدًا إن جئتنى أضربْ بالجزم، بل، إنما تقول: أضربُ مرفوعاً، ليكون الشرط متوسطاً، و«زيداً أضرب» دالاً على جزائه، أى: إن جئتنى فزيداً أضربُ، وعلة ذلك كله، أنَّ لكلمة الشرط صدر الكلام. كالاستفهام.

ولايجوز، أيضاً: زيداً إن جاءك فأكرمه، لما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير: أنَّ مالا ينصب بنفسه لايفسِّر[1]، وأمَّا إذا قلت: زيداً إذا جاءك تضربُ أو تضربه، وزيداً حين جاءك تضرب أو تضربه، فإن لم تُجرِ «إذا» و «حين» مُجرى كلمات الشرط، بل جعلتهما كيوم الجمعة فى قولك: زيداً يومَ الجمعة تضربُ، أو تضربه، فنَصْبُ «زيداً» أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لِقُبح: زيدٌ ضربتُ على تأويل ضربته.

فإن قيل: أليس يكفى الضمير فى: إذا جاءك، وحين جاءك؟

قلت: لو لم يكن الفعل واقعاً على زيد، نحو: زيد حين جاءك تضرب عمراً، لكفى، لكان لَمَّا كان واقعاً عليه معنىً، وهوالخبر فى الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أولى، وأمَّا إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد أولى لِما تبيَّن فى المنصوب على شريطة التفسير: أن «زيدٌ زرته»، بالرفع، أولى من النصب.

(١) علق الشريف بقوله: «وما بعد الفاء لايعمل فيما قبلها».

وأن أجريت «إذا» و«حين» مُجْرى كلمات الشرط وجب رفع «زيد» عند البصريين، كما ذكرنا فى «إن»، وشَغل «تضرب، إذاً بالضمير أولى، إن كان واقعاً على «زيد»، لأن جواب الشرط هو الخبر فى الحقيقة، والشرط قيدٌ فيه، فلايعتبر الضمير الذى فيه، فقولك: زيد إن جاءك فأكرمه، أولى من: فأكرم؛ وإن كان واقعاً غلى غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو: زيدٌ إن جاءك فأكرمنى، كفى الضمير فى الشرط.

وأمَّا الكوفيون، فجوَّزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط، قالوا: لأن حقَّ الجواب التقديم، فنحو إن تضرب أضرب، كان عندهم فى الأصل: أضربُ إن تضربْ، فلما تأخر الجواب انجزم على الجِوار، قالوا والدليل على أن مرتبته التقديم قوله:

٨٥٩ = يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرَعُ[1]

برفع الجواب، مراعاة لأصله من التقديم.

ورُدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة، لأن الجزاء من حيث المعنى، لازم كما مرَّ فى الظروف المبنيَّة، ومرتبة اللازم بعد الملزوم، وقوله: تصرعُ ضرورة، إمَّا على حذف الفاء، كقوله:

٨٦٠ = * من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها[2] *

---

(١) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧١٠.
واستشهد به على أن الكوفيين استدلوا به على أن رتبة الجزاء التقديم فرفع «تُقرَع» مراعاة لأصله، ولو كان رتبته التأخير لجزم.

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط ضرورة أى فالله يشكرها.
الشاهد نسبه سيبويه وخدمته لعبدالرحمن بن حسّان.
ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله

إن يسلم المرء من قتل ومن هَرَمٍ للذّة العيش أفناه الجديدان
فإنما هذه الدنيا وزينتهُا كالزاد لابد يوماً أنه فانى

=

وقوله:

=٨٦١ ٢/ ٢٥٧

هذا سراقة للقرآن/ يدرُسُه والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب[(١)]

وقوله:

=٨٦٢

وإنى متى أَشْرِفْ على الجانب الذى به أنتِ، من بين الجوانبِ ناظرُ[(٢)]

فإنه لايعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلايقال: زيدٌا إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أى: فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وأمّا تعليقه بين القسم وجوابه [نحو: والله إن جئتنى لأكرمنك][(٣)]، فسيجىء.

[وإنما جاز تعليق «إذ» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر][(٤)] فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُون﴾[(٥)]، فلِعدم عراقة «إذا» فى الشرطية.

وإمَّا على التقديم والتأخير، للضرورة، أى إنك تصرع إن يُصرع أخوك؛ ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا.

= وانظر شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصارى/ ٦١ وهو بيت مفرد.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٥، والمغنى ١/ ٥٨، ١٠٢، ١٤٩ ١٧٨، ٢٦٠، ٢/ ٤٧٢، ٥٧١، ٧٠٧، ٧٢١، والهمع والدرر رقم ١٣٠٢، والأشباه والنظائر رقم ٦٩٦، وتفسير القرطبى ٢/ ٢٥٨.

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦.

وتقديره: والمرء ذئب إن يَلْقَ الرُّشى

(٢) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد السّتمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: ناظر» جواب الشرط بتقدير مبتدأ محذوف مع الفاء الرّابطة أى فأنا ناظر، وتكون الجملة الشرطية خبر إنَّ.

والشاهد لذى الرّمة، ديوانه/ ٣٢٨ من قصيدة مطلعها:

لميّة أطلال بحزوى دواثرُ عَفَتْها السّوافى بعدنا والمواطِرُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٧، والمقتضب ٢/ ٦٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) النحل/ ٤٠.

وأما تقديم معمول الشرط على أداته فأجازه الكسائى دون الفراء.

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جـواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأنَّ للشرط صدرَ الكلام؛ بل هو دالٌّ عليه، وكالعوض عنه.

وقال الكوفيون والمبرد[١]: بل هو جواب فـى اللفظ أيضاً، لـم ينجزم[٢] ولم يصدَّر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم، جواب واقع فى موقعه، كما ذكرنا؛ وإنما ينجزم على الجوار إذا تأخـر عن الشرط، وذلك نحو: أضرب إن ضربـتنى، فـ «أضرب» جواب من حيـث المعنى اتفاقـاً، لتوقف مضمونـه على حصول الشـرط، ولهذا لم يُحـكم بـالإقرار فى قـولك: له عـلىَّ ألـف درهم[٣] إن دخـلت الـدار، [وعنـد البصرية][٤]، أيضاً، لايقدر مع هذا المتقدم جـواب آخر الشرط وإن لم يكن جواباً للشـرط، لأنه، عندهم، يـغنى عنـه، فهو مثل «اسـتجارك»[٥] المذكـور الذى هـو كالعوض من المقدَّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يـقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبـته التأخر عن الشرط، تـقدَّم على أداته؛ لأنـه لو كان هو الجواب، لَلَـزم جزمه، ولَلَزم الـفاء فى نحـو: أنت مُكرم إن أكـرمتنى، ولجـاز: ضربت غلامَـه إن ضربت زيداً، عـلى أن الضمير فى «غلامه» لزيد، فمرتبته الجزاء عـند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفيَّة قبل الأداة، كما مرَّ.

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول عـلى جوابها بما تقدم[٦]، ولا تدخل إلا إذا

---

(١) كلمة «والمبرد» سقطت من ط وب ٤/ ٩٨.

(٢) فى ب فقط: «لم يجزم».

(٣) كلمة «درهم» سقطت من ظ و ب.

(٤) «وعند البصرية» سقطت من ظ.

(٥) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/ ٦].

(٦) فى ب فقط ٤/ ٩٨: «المتقدم».

كان ضدُّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء: من ذلك الشرط، كقولك: أكرمُه وإن شتمنى، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدُّه وهو المدح أولى بالإكرام؛ وكذلك قوله: «اطلبوا العلم ولو بالصين»؛ والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط فى مثله: اعتراضية، ونعنى بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقًا به معنى، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، كقوله:

=٨٦٣ * فأنْتِ طلاقٌ، والطّلاق أَليّةٌ[1] *

وقوله:

=٨٦٤ * يَرَي كلَّ من فيْها، وحاشاكَ، فانيا[2] *

وقد تجىء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيِّد ولَد آدم، ولا فخر»[3]، فتقول فى الأوَّل: زيد وإن كان غنيًا: بخيل، وفى الثانى: زيد بخيل وإن كان غنياً؛ وجواب الشرط فى مثله: مدلول الكلام، أى: إن كان غنياً فهو بخيل،

---

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢٦٣.
واستشهد به على أن جملة: «والطلاق ألية» اعتراضية وقعت بين المصدر وهو طلاق، وبين عدده وهو ثلاثاً فى المصراع الثانى وهو

* ثلاثاً ومَنْ يَخْرِقْ أعقُّ وأظلم *

(٢) هو الشاهد الثالث و[illegible]عون بعد الستّمائة فى الخزانة:
واستشهد به على [illegible] جملة: «وحاشاك» اعتراضية وقعت بين مفعولى: «يرى»، أولهما: كل، وثانيهما «فانيا».
وصدره:

* وتَحتَقِرُ الدُّنيا احتقارَ مجرِّب *

والبيت من قصيدة للمتنبى يمدح بها كافوراً الإخشيدىّ
وقبل هذا البيت:

وقد تَهبُ الجيش الذى جاء غازيا   لسائلك الفردِ الذى جاء عافيا

(٣) فى رواية «مسلم» أنا سيد الناس يوم القيامة». انظر الجامع المفهرس لألفاظ صحيح مسلم رقم ٩٥٠١.

فكيف إذا افتقر؟ والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تقرَّر، ولو أظهرته[١]، لم تذكر الجملة[٢] المذكورة، ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

وقال الجَنَزى[٣]: هى واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا: إنه هو الأولى بالجزاء المذكور/ فالتقدير، عنده: زيد إن لم يكن غنياً، وإن كان غنياً فهو بخيل[٤]، وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة؛ لكنه يلزمه أن يأتى بالفاء فى الاختيار فتقول: زيد وإن كان غنياً فبخيل، لما تقدَّم[٥] من أن الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبر اختياراً. ٢/٢٥٨

وأما على ما اخترنا[٦] من كون الواو اعتراضية، فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين أىّ جزأين من الكلام كانَا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفاً.

وعن الزمخشرى أن الواو فى مثله للحال، فيكون الذى هو كالعوض من الجزاء عاملاً فى الشرط نصباً على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم فى «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولايصح اعتراض الجنزى عليه بأن معنى الاستقبال الذى فى «إن» يناقض معنى الحال الذى فى الواو، لأن حالية الحال باعتبار عامله مستقبلاً، كان العامل

---

(١) فى ط: «ولوظهرته»، تحريف.

(٢) بعد قوله: «لم تذكر الجملة» فى ظ: «الظاهرة، والواو الاعتراضى أيضاً لأنه لايؤتى به إلا فى جملة متوسطة ـ أو متأخرة».

(٣) الجنزى: هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزى أبو حفص.
هو إمام فى النحو والأدب لايشق غباره، مات فى رابع عشر من ربيع الآخر سنة خمسين وخمسمائة وقد جاوز السبعين، انظر البغية ١/٢٢١ ولم يرد له ذكر فى شرح الرضى إلا فى هذا الموضع.

(٤) فى ط: «فبخيل» مكان: فهو بخيل تحريف.

(٥) فى ظ: لما تقدم أن نحو زيد إن لقيته كريم لايجوز إلا فى الشعر».

(٦) فى ظ: وأمّا على ما تقدم من كون الواو اعتراضية لايلزم ذلك لأنها لاتجىء إلا فى وسط الكلام وآخره».

أو ماضياً، نحو: اضربه غداً مجرَّدًا، وضربته أمس مجردًا؛ واستقباليَّة «إن» باعتبار زمان التكلم، فلا تناقض بينهما.

[أحكام متنوعة فى مجال الشرط والجزاء]

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى، فالشرط لايكون إذاً إلا ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أضربك إن ضربتنى، وأضربك إن لم تعطنى، وإنما جاز ذلك حتى لاتعمل الأداة فى الشرط لفظاً، كما لاتعمل فيما هو كالجزاء [عند البصريَّة، أو ما هو جزاء عند الكوفيَّة][1].

وقد يجىء فى الشعر مضارعاً، نحو: آتيك متى[2] أتيتنى، أنشد سيويه:

=٨٦٥ فقلتُ تحمَّلْ فوق طَوْقِك، إنها مُطبَّعةٌ، من يأتها لايَضيرُها[3]

كأنه قال: لايضيرها مَن يأتها [كقوله:

=٨٦٦ * والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب[4] *

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) فى ب فقط ٤/ ١٠٠: «آتيك إن أتيتنى».

(٣) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد السّتمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن التقدير عند سيبويه" لايضيرها من يأتها فهو مؤخر من تقديم.

والشاهد لأبى ذؤيب الهذلى.

وقوله: «مطبعة» أى مختومة بالطابع، يعنى أن هـذه القرية فى بيت قبل الشاهد مملوءة بالطعام لأن الخَتْم إنما يكون غالباً بعد الملء

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٣٨، والمقتضب ٢/ ٧٠، وابن يعيش ٨/ ١٥٨، والتصريح ٢/ ٢٤٩، والعينى ٤/ ٤٣١، والأشمونى ٤/ ١٨، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٠٨.

ومطلع قصيدة:

ما حُمِّل البُخْتىّ عام غياره عليه الوُسوقُ بُرُّها وشعيرُها

وعام غيارة: أى عام ميرة أهله، يقال: «خرج فلان يمير أهله». أى يمتار لهم.

(٤) هو الشاهد الثانى والثمانون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦١.

واستشهد به على أن التقدير عند سيويه: والمرء ذئب، فأخّر خبر المبتدأ بعد الشرط، وتكون الجملة دليل الجواب المحذوف وعند المبرد: «ذيب» هو الجزاء بتقدير المبتدأ مع إلغاء أى فهو ذيب وتكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وصدر الشاهد:

أى: المرء ذيب، على أحد التقديرين][1].

فإن تقدم ما هو جواب معنىً، على الظروف الزمانية، أو المكانية من كلمات الشرط، كمتى، وإذما، وأيان، وأين، وحيثما، وأنَّى؛ فلاشبهة فى تضمنها للشّرط، إذ لا تصلح للاستفهام، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام، فى هذه الكلمات الصالحة لهما.

وأمَّا ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة، أيضاً، نحو: مَن، وما، وأىّ: فإن جاء بعدها ماضٍ، احتمل عند سيبويه كونها موصولة، وشرطية، نحو: آتى مَن أتانى، فإن كانت موصولةً، فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلف فيه، كما ذكرنا فى باب المبتدأ، والتقدير: من أتانى آته، ولامحل للفعل بعد هذه الكلمات، إن قدَّرناها موصولة، وهو فى محل الجزم إن كانت شرطية.

وابن السَّراج قطع بكونها موصولة، عملاً بالظاهر، لأن جَعْلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجَعْل المتقدم كالعوض منه.

وإن جاء بعدها مضارع نحو: آتى مَن يأتينى، فالوجه كونها موصولة، ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع، وذلك لما تقدم من أن الشرط يكون ماضياً فى الاختيار، إذا تقدم ما هو جوابه معنى.

وإن جئت بالظروف قبل مَن، وأىّ، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل، فالواجب، كما ذكر سيبويه: جعلها موصولة، سواء ولَىَ الكَلِمَ المذكورة ماضٍ نحو: أتذكر إذ مَن أتانا أكرمناه، أو مضارع نحو: أتذكر حين ما تفعله أفعله.

وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها شرطية، قال لبيد:

=

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

=٨٦٧
٢/ ٢٥٩

على حين مَنْ تَلْبَثْ/ عليه ذَنُوبهُ يجدْ فَقْدَها إذ فى المقام تدابُرُ[١]

فإن قيل: لِـمَ جاز فى السَّعة فى نـحو: غلام مَن تضرب أضرب، ولـم يجز فى نحو: أتذكر إذ مَن [٢] يأتنـا نكرمه، و «إذ» مضـاف إلى ما بعده، كـما أن «غلام» مضاف كذلك؟

قلت: لأن «غلام» اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سَرَى معنى الشـرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف.

وأمَّا «إذ»، فإنه مضاف إلى الجملة، لا إلى «مَـن»، وهو فى الحقيقة مضاف إلى مضمون تلـك الجملة كما مرَّ فى الظـروف المبنية، وذلك المضمون، هـهنا، مصدر «نكرمه» واقعاً على معنى «مَن»، أى: أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا، فلم يَصر مع «مَن» كالكلمة الواحدة، ولـم يكتسب منه معنى الشرط، إذ ليس مضافاً إلى «مَنْ» كما كان «غلام» مضـافاً إليه، فلذا لم يلزم تصدُّر «إذ»، كـما لزم تصدر «غلام»، بل هو معمول لتذكر، المقدم عليه، فلا يجوز[٣] جَعْل «مَن» شرطية، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم «إذ» عليه.

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جزم أدوات الشرط المضاف إلى جملـتها ظرف خاص بالشعر كما فى البيت، فإنه جازى بـ«مَنْ» مع إضـافة حين إلى جملة الـشرط ضرورة، وحكمها ألاّ تضـاف إلا إلى جملة خبرية؛ لأن المبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار، لا بحروف المعانى، وما ضُمِّنتْ معناها.

وجاز هذا فى الشعر تشبيهاً لجملة الشرط بجملة الابتدء والخبر والفعل والفاعل.

وصف مقاما فاخر فيه غيره، وضرب الذنوب وهى الدلو مملوءة ماء مثلاً لما نزل به من الحجَّة.

والتدابر: الـتقاطع، ويروى: «تداثر» وهـو التزاحم، وأصله مـن الدَّثر وهو المال الكثـير، والمقام: المجلس الذى جمعهم للخصام.

والشاهد للبيد. انظر شرح ديوان لبيد / ٢١٧.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤١، والهمع والدرر رقم ١٣٠٦، والإنصاف/ ٢٩١.

(٢) كلمة «من» سقطت من ظ.

(٣) فى المخطوطات: «فلذا لم يجز تقدمه على كلمة الشرط للزومها صدر الكلام» فإن قلت إلخ.

فإن قلت: فـ «مَن» مع دخول «إذ» عليه: فى صدر الكلام، ويكفى فى كلمات الشرط والاستفهام كونها فى صدر كلام مـا، كما فى نحو: زيدٌ من يضربه أضربه، ونحو: جاءتنى التى مَن يضر بها تضربه.

قلت: قـد مرَّ فى باب المبـتدأ، أن كلمة الشـرط والاستفهام لا يـتقدم عليـها ما يصير من تمام جملـتها، إذا أثَّر فى تلك الجملة وزاد فى معناهـا شيئاً؛ وأزيده ههنا شرحاً فأقول:

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاسـتفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بتـلك الكلمات بلا فصل. والـثانى: أن يحدث فى الجملـة التى هو من تمامها[١] معنىً من المعانى، وذلك مثل: إنَّ، وكـأنَّ، وظن، وأخواتها، وما، النافية؛ لا تقول: مَا مَن يضرب أضرب، وما إن تقعد أقعد.

وأمَّا «لا» فليست كـ«ما»، لأنها تُلغَى فى اللفظ، نحـو كنت بلا مال، ومررت برجل لا كريم ولا شجاع، فلذا تقول: لاَ مَن يعطك تعطه، ولا مَن يكرمك تكرمه. وكذا تقول: لا إن أتيناك أُعطيتنا، ولا إن قعـدنا سألت عنّا. والظروف المضافة إلى الجمل، لا شكَّ فى إحداثها فى الجمل معنىً وهو تصييرها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط فى الحـقيقة فى صدر الكلام، لأن المصدر مفرد، ولـيس الصلة وخبر المبتدأ كذلك[٢].

فإن قيل: خبر المبتدأ أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ بتقدير المفرد.

قلـت: لا نسلـم، وما الدلـيل علـى ذلك؟ فإن هـذا دعوى من بـعض النـحاة أطلقوهـا بلا برهان علـيها قطعى، سوى أنـهم قالوا: الأصل هو الإفـراد، فيجب تقـديرها بالمـفرد، وهم مطُـالَبون بأن أصـل خبر المبـتدأ الإفراد، بل لـو ادُّعى أن

---

(١) فى المخطوطات: «من تمامها تلك الكلم معنىً من المعانى يغيّرها عن معناها» وذلك مثل إلخ.

(٢) علق السيد الشريف عـلى ذلك بقوله: «أى ليسا مقدّرين بالمفرد، فلا يـصير دخول المبتدأ الموصول على حرف الشرط».

الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأن الاخبار فى الجمل أكثر، وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد[١]، بل يكفى فى تقدير الإعراب فى الجمل: وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه.

وتقول: ما أنا ببخيل، ولكن إن تأتنى أعطك، لأن «لكن» لا تغيِّر معنى الجملة التى بعدها، بل هى لاستدراك ما قبلها، كما يجىء فى الحروف المشبهة بالفعل؛ قال:

فلست بحلاَّل التّلاع مخافةً ولكن متى يَسْتَرفد القومُ أرْفِدِ[٢] =٨٦٨

وأمَّا قوله:

وما ذاك أن كان ابنَ عمِّى ولا أخى ولكن متى ما أملكِ الضُّرَّ أنفعُ[٣] =٨٦٩

برفع أنفع، لأن القوافى مرفوعة، فعلى التقديم والتأخير، لضرورة الشعر، كما مرَّ فى قوله:

---

(١) فى بعض المخطوطات بعد قوله «بالمفرد»: «لأنا نقول: لِمَ قلتم أنه لايكفى فى تقدير إعراب الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه؟ بل يحتاج إلى كونها مقدّرة بالمفرد، ومع ذلك لابد لهذا من دليل، ولايجدون» وتقول إلخ.

(٢) هو الشاهد السادس والتسعون بعد السّتمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن وقوع الجملة الشرطية بعد «لكن لكونها لاتغير معنى الجملة.

و«التلاع»: جمع تَلْعة، وهى مجرى الماء من رءوس الجبال إلى الأودية.

و«أرفد» بكسر الفاء، لأنه مضارع رفده رفداً من باب ضرب أى أعطاه أو أعانه.

والشاهد من معلقه طرفة المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٢، والمغنى ٢/ ٦٧١، وشذور الذهب/ ٤٣٥، والعينى ٤/ ٤٢٢.

(٣) هو الشاهد السابع والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «أنفع» مرفوع، وهو مؤخر من تقديم لضرورة الشعر والشاهد من قصيدة للعجير السَلُولىّ فى قصة ذكرها البغدادى. واسم الإشارة فى الشاهد راجع لما صنعه من الجميل مع المستلحم [وهو المستلحق فى القرابة والجوار من اللحمة بالضم، وهى القرابة] وهو ردّ ما أُخذ من ماله إليه قهرًا، وهو مبتدأ وخبره محذوف أى صنعته. واسم كان ضمير المستلحم، وابنَ خبر كان. والتقدير: وما ذاك الجميل فعلته معه لكونه ابنَ عمّى، ولكونه أخى ولكن من شأنى إذا قدرت على الضّر والبطش نفعت.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٤٢.

٨٧٠= * إنك ان يُصرع أخوك تصرع *(١)

و «متى»، شرطية بلا شبهة، فتجزم «أملك»، إذ لا تجىء موصولة كما، ومَن، وأىّ.

٢/ ٢٦٠ وأما إذا المفاجأة/ فيصبح مجىء من وما وأى شرطية بعدها نحوْ مررت به فإذا من يأته يعطهْ، كما يجوز: فإذا مَن يأتيه يعطيه، على أنَّ «مَن» موصولة؛ وذلك لأن «إذا» المفاجأة، لا تغيِّر ما بعدها عن معناه، على الصحيح، إذ ليست بمضافة إليه.

وأما عدم وقوع(٢) نحو: أين، ومتى، من الظروف بعدها فلا ختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية.

ومَن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة مضافة إلى الجملة بعدها يجب ألاَّ يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها إلا على اضمار المبتدأ بعدها، أى: فإذا هو مَن يأته يعطه [لما ذكرنا فى امتناع: أتذكر إذ مَن يأتنا نكرمْه](٣) والإضمار يحسنُ بعد «إذا» المفاجأة، أَلا ترى إلى حذف الخبر فى مثل: خرجت فإذا السبع.

وأمَّا «أمَّا»، فإن كان بعدها: مَن، أو، مَا، أو، أىّ، وبعدها فعل مضارع، فإنه يصح(٤) جعلها شرطية، لأن الجواب لأمَّا، دون كلمة الشرط التى بعدها [كما يجىء فى حروف الشرط، ويقبح جزم الشرط](٥) مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى: آتيك إن تأتنى؛ فالأوْلى جعلها موصولة، نحو: أمَّا مَن يأتينى فإنى أكرمه؛ وإن كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية، وموصولة، نحو: أماّ مَن أتانى

(١) سبق ذكره رقم ٧١٠.

(٢) فى ظ: «وأما عدم وقوع إن بعدها وعدم وقوع الجمل الاستفهامية» نحو إلخ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٤) فى ظ: «يقبح» بدل: «يصح».

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

فإنى أكرمه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[١]، ولا تكون بعد إنَّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وهل، إلا موصولة، لتأثيرها فى معانى ما بعدها؟

وكان قياس همزة الاستفهام ألاَّ تدخل على كلمات الشرط، لكن لها فى الاستعمال، سعة، ألاَ ترى إلى دخولها على الواو، والفاء، وثمَّ، فجاز: أمَن يضربْك تضربْه؟ وأمن[٢] لقيته شتمته؟

فإن قدرت فى «كان» ضمير الشأن، جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو حذفت ضمير الشأن بعد إن على قبح فيه كما يأتى فى باب الحروف المشبهة بالفعل.

كقوله:

إنَّ مَن لامَ فى بنى بنتِ حسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعصِه فى الخُطوب[٣] ٨٧١=

وذلك لأن كَلِم الشرط لم تَلِ، إذن: تلك النواسخ فى الحقيقة.

وكذا، جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدَّرة بكلِم الشرط، نحو: كان زيد مَن يضربْه أضربْه، ولو قدّمتَ ههنا الجزء الثانى على الأول فقلت: كان مَن يضربْه أضربْه زيد لم يجز، لأنه وَلِى أداةُ الشرط: المؤثر فى الجملة؛ وأمَّا قولك: علمت أيّهم زيد؟ وعلمت أزيد فى الدار أم عمرو؟ فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدأ.

---

(١) الواقعة/ ٨٨، ٨٩.

(٢) فى ط فقط: «واين» مكان: «ومن».

(٣) هو الشاهد السابع بعد الأربعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٧٣ واستشهد به على أن ضمير الشأن، وهو اسم إنّ محذوف والجملة الشرطية خبرها.

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة، يُقال: إن أتيتني أكرمْك، فتقول: وأنا إن أتيتنى، وكذا فى «لو»، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَال﴾[1]..الآية.

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة، فالواجب فى الاختيار ألاَّ ينجزم الشرط، بل يكون ماضياً لفظاً أو معنىً، نحو: إن لم أفعل، لئلاَّ تعمل الأداة فى الشرط، كما لم تعمل فى الجزاء.

قوله: «فإن كانا مضارعين، أو الأول»، يعني أو كان الأول مضارعاً والثانى غير مضارع، نحو: إن تزرنى زرتك، أو: فأنت مُكرمَ، فإن كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير، وأمَّا قوله:

٨٧٢= * إنك إن يُصرع أخوك تصرعُ[2]*

فقد تقدّم الجواب عنه؛ وإن كانا ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم، نحو: إن ضربتَ ضُربتَ؛ وإن كان الأول مضارعاً والثانى ماضياً فالأول مجزوم، ومثله قليل لم يأت فى الكتاب العزيز؛ وقال بعضهم: لا يجىء إلا فى ضرورة الشعر، قال:

٨٧٣= مَن يكِدْني بسيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجا بين حلقه والوريد[3]

والأجود كونهما مضارعين، تطبيقاً للَّفظ بالمعنى، ثم كونهما ماضيين، لفظاً نحو: إن ضربتنى/ ضربتك، أو ماضيين معنى، نحو: إن لم تضربنى لم أضربك، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر معنى، نحو: إن ضربتنى لم أضربك، وإن لم تضربنى ضربتك. ٢/ ٢٦١

(١) الرعد/ ٣١. (٢) سبق ذكره رقم ٧١٠ .

(٣) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن مجيء الشرط مضارعاً مجزومًا، والجزاء ماضياً خاصّ بالشعر عند بعضهم.

والشاهد من قصيدة لأبى زُبيد الطائى النصرانى يرثى بها ابن اخته اللجلاج.

ومطلع قصيدته:

إن طول الحياة غيرُ سُعود وضلالٌ تأميلُ نيل الخلود

من شواهد: المقتضب ٥٨/٢، والمقرب ٢٧٥/١، ورصف المبانى/ ١٠٥، والعينى ٤٢٧/٤، والأشمونى ١٧/٤، والجمهرة للقرشى/ ٢٦٠.

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً، فالأولى كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ﴾(١)، وعكسه أضعف الوجوه نحو: إن تزرنى زرتك، لأن الأداة، إذن تؤثر فى الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل، من غير أن تؤثر فى الأقرب شيئاً يغيِّر المعنى.

ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيًا واستقبالاً، نحو: إن زُرتَنى وتكرمنى، وإن تزرنى واكرمتنى، والأولى توافقهما، كالشرط والجزاء، وكذا فى الجزاء نحو: إن زرتنى أكرمتك وأُعْطِك وإن زرتنى أكرمْك وأعطيتك.

وإذا ذكر بعد الشرط فعل(٢) ليس من ذيوله، أى لا يكون مفعولاً ثانياً للشرط نحو: إن تحسبنى أعصيك.. أو صلة نحو: أن تضرب الذى أضربُه أضربك، أو صفة نحو: أَن تضرب رجلاً أضربُه يضربك؛ فإمَّا أن يتفقا لفظاً ومعنى، نحو: إن تزرنى إحسن إليك فيجب جزمه لكونه توكيداً لفظاً؛

وإما أن يختلفا لفظاً ومعنى، نحو: إن تأتنى تسألُ أحسن إليك، فيجب رفعه حالاً؛ وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن» نحو: إن تأمرنى أذهب أطعْك، أى إن تأمرنى أن أذهب، فهو منصوب المحل على أنه مفعول.

وإمَّا أن يتفقا معنىً لا لفظاً(٣)، نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ﴾(٤) فهو بدل من الأول.

---

(١) هود/ ١٥.

(٢) بعده فى ظ: «مما يجوز حذفه أعنى لا يكون صلة نحو: إن تضرب الذى أضربه يضربك» ولا يكون صفة إلخ

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «كقوله»:

* متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا *

قيل: ويجوز فى هذا القسم الرفع على الحالية نحو قوله:

* متى تأته تعشو إلى ضوء ناره *

قال سيبويه. «تلمم» بدل من الفعل الأول أى فعل الشرط».

(٤) الفرقان/ ٦٨، ٦٩.

وإمَّا أن يتفقا لفظاً لامعنىً، نحـو: إن تضرب تضرب، أى تسير، وحكمه حكم المخالف للأول لفظاً ومعنى.

وكذا الحكم إن جاء الفعـل بعد الجواب؛ فالمتفقان لفظاً ومعـنى نحو: إن تأتنى أحسن إليك، أحسن إليك؛

والمختلفان لفظاً ومعنى نحو: أن تزرنى أكرمك أُسرع.

والمختلفان لفظاً لا معنى نحو: أن تبعث إلىَّ آتك أجىء.

والمختلفان معنى لا لفظاً نحو: إن تأتنى أضرب أضرب أى أسير.

وإن جاء مع المتوسط واو، أو فاء، أو ثمَّ، فالوجه الجزم، ولَك النصب مع الواو والفاء علـى الصَّرف، كما ذكرنـا فى فاء السببيـة وواو الجمعيَّة؛ وكذا فـى الفعل المتأخـرِ، وينضاف إلى ذلـك فى المتأخر جـواز استئنافـه أيضاً نحو: إن تـقم آتك فأحسنُ إليك، أو: وأحسنَ إليك، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أى: فأنا أحسن إليك.

قال ابن السرّاج: إذا قلت: تحمدُ إن تأمر بالمعـروف، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول رفعته لاغير نحو: تحـمد إن تأمر بالمعروف وتؤجَر عليه، وإن كان من شكل الثانـى نحو: تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتنه عن المـنكر، فلك فيه، أى فى المعطوف، ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والنصب على الصَّرف والرفع على الاستئناف.

وإن عطفت ما يصلـح للأول والثانى، نحو: تُحمَد إن تأمر بـالمعروف وتشكر، ففيه أربعة أوجه: الـرفع على وجهين: على العطف علـى الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصرف، والجزم عطفاً على الثانى.

قولـه: «وإن كان الثـانى فالـوجهان»، أى إن كـان الثانـى أى الجزاء مضـارعاً والشرط ماضياً ففى ذلك وجهان: الرفع والجزم، والثانى أكثر.

وعند الـكوفيين يجـب الرفع، لأن الجزم فى الجـواب للجِوار، فإذا لم يـنجزم الشرط لم ينجزم الجواب.

فعند النحاة، الرفع فى ذلك الجواب لأَحَد وجهين: إمَّا لكونه فى نيَّة التقديم، وإمَّا لنيَّة الفاء قبل/ الفعل؛ وفيه نظر، لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة، ٢/ ٢٦٢ وكلامنا فى حال السّعة.

والأولى أن يقال: تغيَّر عمل «إن» وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضى بنيها وبينه غير معمول فيه، فلمَّا لم تعمل فى الشرط، لم تعمل فى الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشىء واحد، وهو الشرط، تقديراً، كما تجزم سائر الجوازم فعلاً واحداً، كلَمْ ولَمَّا، ولام الأمر، ولاء النهى، وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء فى المعنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك لضعف عمل «إن» عن العمل فى المتقدم عليها، فثبت أنها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، وبكون الجواب مقدماً، وهذا عند المبرد.

[وأما الكوفيون فيقولون: إنما لم يجزم الجواب المتقدم، لأنه إنما يجزم عندهم للجوار][1].

[بيان مواضع دخول وقوع الفاء فى جواب الشرط]

(ص): «وإذا كان الجزاء ماضياً بغير قد لفظاً أو تقديراً، لم يجز الفاء»

«وإذا كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا فالوجهان، وإلا فالفاء»

(ش): اعلم أن أداة الشرط، سواء كانت «إن» أو ماتضمَّن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطها إلا فعلاً غيرَ مصدَّر بشىء من الحروف [لشدة طلبها للأفعال][2]، بَلَى، يجىء مضارعاً مصدَّراً من جملتها[3] بلا ولم.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٠٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) المراد: «من جملتها»: جملة الحروف المشار إليها.

أمَّا «لا» فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل، نحو: جئت بلا مال.

وأمَّا «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضى، صارت كجزئه مع قلة حروفها.

أمَّا «لمَّا» أختها فكثيرة الحروف.

ولا يصدَّر الماضى شرطاً بلاَ[١]، فلا يجوز؛ إن لاَ ضرب ولا شتم، لقلة دخولها فى الماضى.

فعلى هذا لا تقول: إن ستفعل، وإن لَن تفعل، وإن ما تفعل، وإن قد فعلت وإن قد تفعل، وإن ما فعلت.

ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية، لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق، إمَّا فى الماضى، نحو: لو جئتنى أكرمتك، أو فى المستقبل نحو: إن زرتنى أكرمتك.

وأمَّا الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية نحو: إن لقيت زيداً فأكرمه، وإن دخلت الدار فأنت حرّ.

ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدَّراً بأىّ حرف كان.

فنقول:

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه.

وإن لم يصلح له فلابدَّ مِن رابط بينهما.

وأَولى الأشياء به: الفاء، لمناسبته للجزاء معنًى، لأن معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك [هذا إلى خفتها لفظًا][٢].

---

(١) فى ظ: «وإنما شرطنا فى لا» دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضى، فلهذا لم يجز إن لاضرب ولاشتم» فعلى هذا الخ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

وأمَّا «إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأنَّ وجودَ الشرط مفاجيء لوجود الجزاء ومتهجِّم عليه.

فثبت بهذا، أن الجزاء، إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء.

[وكذا إن كانت إنشائية، كنِعْم وبئس، وكل ما تضمَّن معنى إنشاء المدح والذم.

وكذا: عَسَى، وفعل التعجب، والقسم[1].]

وكذا إن كانت جملة اسمية، سواء تصدَّرت بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَه﴾[2]، و: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[3]، أو، لا نحو: إن جئتنى فأنت مُكرَم،

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[4] فلتقدير القسم، كما يجيء في بابه. ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[5] مثله، أى بتقدير القسم.

ويجوز أن تكون «إذا» لمجرَّد الوقت، من دون ملاحظة الشرط كما لمْ يُلاحظ فى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[6]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[7].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٢) الأعراف/ ١٨٦.

(٣) المائدة/ ١١٨.

(٤) الأنعام/ ١٢١.

(٥) الجاثية/ ٢٥.

(٦) الشورى/ ٣٩.

(٧) الشورى/ ٣٧.

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة فى موضع اللزوم كقوله

٨٧٤= *من يفعل الحسنات الله يشكرها*[١]

وروى: «من يفعل الخير فالرحمن يشكر»، فلا ضرورة إذاً.

وأجاز الكوفية حذف العلامة اختياراً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[٢]، على قراءة الرفع، وهى شاذة.

وتجب الفاء، أيضاً، فى كل فعلية مصدَّرة بحرف، سوى: لا، ولم فى المضارع، سواء كان الفعل المصدَّر بها ماضياً أو مضارعاً، فتجب فى الماضى مصدَّراً بقَدْ، ظاهرة أو مقدّرة، نحو قوله تعالى: ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٣]، و: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَت﴾[٤]، أو مصدَّراً بما، أو، لا، نحو: إن زرتنى فما أهَنتك، وإن زرتنى فلا ضربتك ولا شتمتك، وفى المضارع مصدَّراً بلَنْ، وسوف والسين، و«ما»؛.. هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع، أيضاً، جزاءً إلاَّ مع علامة الجزاء[٥].

بَقى الماضى غير المصدَّر بحرف، والمضارع غير المصدَّر، أو المصدَّر بلاَ، أو، لم.

أمَّا الماضى غير المصدَّر، والمضارع المصدَّر بلم، فلا تدخلهما الفاء أصلاً، نحو: إن ضربتنى ضربتك، أو: لم أضربك، لأن لهما مع مناسبتهما لفظاً للشرط على ما بيَّنا تعلُّقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إذاً إلى العلامة.

بقى المضارع المجرَّد، والمصدَّر بلا، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه.

(١) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٦٠.

(٢) النساء/ ٧٨، وقراءة الرفع قراءة طلحة بن سليمان. انظر معجم القراءات قراءة رقم ١٥٥٥.

(٣) المائدة/ ١١٦.

(٤) يوسف/ ٢٦.

(٥) وعلامة الجزاء هى الفاء.

أمَّا الفاء، فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيراً ظاهراً، كما أثرت في: فعلت، ولم أفعل.

وأمَّا تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما، لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع: أن «لا» صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قال الله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾(١) وقال: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا﴾(٢).

وقال ابن جعفر(٣): يجوز دخول الفاء وتركه في «لم»؛ ولم يثبت؛ وقال الله تعالى في المثبت: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا﴾(٤)، وقال ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾(٥).

ومذهب سيبويه: تقدير المبتدأ [في الأخر](٦) [ليكون جملة اسمية في التقدير](٧) وقال المبرد لا حاجة إليه.

وقال ابن جعفر: مذهب سيبويه أقيس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، لم تدخل عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع، يسقط هذا التوجيه [المذكور] (٨) للأقيسة(٩) وإنْ ثبت، نحو قولك: إن غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذا لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز الإ بعد أن المخففة قياساً، وبعد «إنَّ» وأخواتها للضرورة(١٠).

---

(١) فاطر/ ١٤.
(٢) الجن/ ١٣.
(٣) في ظ: وقال جعفر بسقوط ابن، تحريف بدليل قوله فيما بعد: قال ابن جعفرْ وفي بغية الوعاة مجموعة من العلماء بهذا الاسم انظر البغية من ٧٠ ـ ٧٢.
(٤) الأنفال/ ٦٦.
(٥) المائدة/ ٩٥.
(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ.
(٧) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١١٢.
(٨) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١١٢.
(٩) في ب فقط ٤/ ١١٢ «للأقيسية»، تحريف.
(١٠) في بعض المخطوطات: «للضرورة في نحو:=

وإذا كان جواب الشرط مصدَّراً بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل الفاء، لأن الهمزة من بين جميع ما يغيِّر معنى الكلام، يجوز دخولها، ـ كما تقدم، ـ على أداة الشرط، فيقدّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: إن أكرمتك أتكرمنى، كأنك قلت: أَئِنْ أكرمتك تكرمنى؛ قال على رضى الله عنه فى نهج البلاغة: «وإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون»، وقال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ أَلَمْ يَعْلَم﴾(١).

ويجوز حمل «هل» وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة، لأنها أصلها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾(٢)، الآية. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَه﴾(٣)، ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فى الاستفهام، قال الله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَآتَانِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى﴾(٤)، وتقول: إن أكرمتك فهل تكرمنى؟

والمصنف قال وقد احسن ـ مع أن على بعض ما ذكره كلاما(٥):

إنما تدخل الفاء إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى فى الجزاء معنىً، ويعنى بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان مضارعاً، وقلبه إليه إن كان ماضياً، فتدخل على المضارع المصدَّر بالسين وسوف ولن، لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط، وكذا فى الإنشائية لتجردها عن الزمان، وفى الطلبيَّة لتمحضها للاستقبال وتدخل

= *إن من لام فى بنى بنت حسّان*

البيت على الشذوذ».

هذا وقد تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً.

(١) العلق. ١٣/ ١٤.

(٢) الأنعام/ ٤٧.

(٣) الأنعام/ ٤٦.

(٤) هود/ ٦٣.

(٥) علق الشريف على ذلك بقوله: «وهو أنه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيجىء.

على الماضى الباقى على معناه، وذلك إذا كان مصدراً بقد، ظاهرة أو مقدرة، لأنه إذاً، يتمحض للماضى، وذلك لأن «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه، ماضياً كان أو مضارعاً، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع، على أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾[1]، وهو بمعنى الاستقبال؛ قال: وإنما دخلت على المضارع المجرد لكونه فى تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه.

وأمَّا المصدَّر بلا النافية، فقال[2]: إن «لا» وإن كانت للاستقبال، قد تجردت للنفى نحو: جئت بلا مال، فتكون الأداة قد أثرت فى الفعل المصدَّر بها تخصيصاً بالاستقبال، وإن لم تجرد للنفى أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فتجب الفاء.

وكان على قياس ما قال، جواز عدم دخولها فى الاسمية نحو: إن جئتنى أنت مكرم، لأن الأداة خصّصت مضمون الاسميّة بالاستقبال.

ثم اعلم أن «إنْ» يكون شرطها فى الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضى، جعلت الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ﴾[3] و: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ﴾[4]، وإنما اختص ذلك بكان، لأن الفائدة التى تستفاد منها فى الكلام الذى هو فيه: الزمن الماضى فقط، وذلك لأنه يدلّ على الزمن الماضى، ومطلق الحدوث الذى تخصيصه يُعلم من خبره[5] نحو: كان زيد منطلقاً، فمطلق الحدوث يستفاد[6] من خبره[7]، لأنه يدل على تعيين الحادث، ويستحيل تعيين

---

(١) طه/ ٨١.
(٢) القائل هو المصنف.
(٣) المائدة. ١١٦.
(٤) يوسف/ ٢٦.
(٥) فى ب فط: «الخبر» بدون الضمير ٤/ ١١٥.
(٦) علق الشريف على ذلك بقوله: «ومعنى استفادته منه أنه يكون قرينة على إطلاق الحدوث فى كان، لا أنه مدلول الخبر».
(٧) فى ب فقط ٤/ ١١٥، «الخبر» بدون الضمير.

الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى كـان زيد قائماً: في الزمن الماضي زيد قائم، فـ: «كان» مدلوله هو الزمن الماضـي فقط، ومع النص على المضيّ، لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال[١] الناقصة، لأن «صار» يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ عليـه خبره، وكذا باقيها؛ ثم إنَّ «كان» إذا كان شرطاً، قد يكون بمعنى فرض الوقـوع في الماضي، نحو: إن كنت قلته، و: إن كان قميصه.. وقد يـكون متحـقق الوقوع فـيه، نحو: زيـد وإن كان غنيـاً إلاَّ أنه بخيل، وقد يستعمل الماضي في الشـرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ «كان»، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان»، كقوله:

=٨٧٥ ٢/٢٦٥ [*أتغضب إنْ أُذْنا/ قُتيبة حُزَّتا*[٢]]

ونحو قولك[٣]: أنت، وإن أعطِيت مالاً: بخيل، وأنت[٤]، وإن صرت أميراً لا أهابك.

وقال المصنف: التقدير: إن ثبت حَزُّ أُذني قتيبة، ليكون الشرط مستقبلاً؛ وليس بشيء، لأن الفَرْض[٥] أن ذلك ثابت، فلِـمَ يُفرَض ثبوت الثابت؟ وقد تـستعمل

---

(١) علق الشريف على ذلك بقوله: «أي دلالة خبرها على مصدرها المبهم وتخصيصه إيّاه بخلاف سائر أخواتهـا، فإنها تدل علـى مصادر لاتدل علـيها أخبارهـا، فأصبح زيد قائـماً أوضاحكاً يـدل على الإصباح الذى لم يدل عليه القيام والضحك.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد الستمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستعمل الماضى فى الـشرط متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ كان، لكه قليل، وهو هنا محذوف مـفسر بالفعل المذكور. والتقدير: إنْ حُزّت أذنا قتـيبة، فحزّ أُذَنيه قد وقع فيما مضى من الزمان، وتحقق معناه، وعجزه:

* جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم*

والشاهد للفرزوق، ديوانه/ ٨٥٥.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٧٩، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٨٦ والهمع والدرر رقم ١٠٤٦.

(٣) فى ظ: «أنت غنى وإن أعطيت مالاً».

(٤) فى ظ: «وأنت أمير، وان صرت أميراً لا أهابك.

(٥) فى ب ٤/ ١١٥: «الغرض» بالغين، تحريف.

«كان» في الاستقبال، أيضاً، نحو: إن كنتُ غداً جالساً فائتني نظراً إلى ذلك الحدوث المطلق، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة. وكون «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرد، وهو الحق، بدليل قوله تعالى: «إن كنت قلته...».

قال ابن السرَّاج: أنا لا أقول هذا، ولكن أقول: إن المعنى: إن أكن قلته وهو ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية إنما تجرى يوم القيامة، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا؛ وأيضاً يجوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيتني أمس فسوف أكافئك اليوم، وقولُه تعالى: إن كان قميصه قُدَّ...، ظاهر في المضيّ.

[مجيء إذا موضع الفاء]

(ص): «وتجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء».

(ش): الشرط ألاّ تكون الاسمية طلبية، وقد ذكرنا قبل، لِمَ قامت مقام الفاء، وأي مناسبة بين معنييهما؟

[جزم المضارع في جواب الطلب]

(ص): «وإنْ مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرض[1] إذا قصد السببيَّة مثل: أسلم تدخل الجنة، ولا تكفر تدخل الجنة، وامتنع: لا تكفر تدخل النار، خلافاً للكسائى لأن التقدير: إن لا تكفر».

(ش): اعلم أن كل ما يُجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصح أن

---

(١) فى ط: «والعاض» مكان: «والعرض»، تحريف.

وعلق السيد الشريف على أنواع الطلب الخمسة، فقال: «ذكر هنا خمسة أشياء وأسقط النفى والترجىّ، والدعاء، لكن النفى لايجاب بمضارع مجزوم لكونه خبراً محضاً، فلم يتضمن معنى الشرط، وبقى عليه الأخيران».

يجاب بمضارع مجزوم، إلا النفي، لأن غير النفي منها: طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمّن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لابدَّ فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري: إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: ضرب زيد، أو: ما ضرب زيد، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه، وأمَّا الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمَّا لذاته، أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره: أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه.

فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوَّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه، ولغيره.

وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون، إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.

وأمَّا الخبر، فإنه إذا ورَد، حمله على[1] المخاطب فالظاهر[2] إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر، كقولك: يُضرَب زيد ، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت، أيضاً، بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أنّ المطلوب[3] مقصود إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأولى أن يكون له.

فلمَّا تقرر أنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً بعده[4] معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بإن.

(١) كلمة على سقطت من ب ٤/ ١١٧.

(٢) في ب ٤/ ١٠٧ «على أنه» مكان «في الظاهر»، وهو تصرف من المحقق ليس في الأصل.

(٣) في ب فقط ٤/ ٢١٧، «الطلب» مكان: «المطلوب».

(٤) في ب فقط ٤/ ٢١٧: «له» مكان: «بعده».

وانجزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بإن مقدرة، ظاهر مذهب الخليل، لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب.

٢/ ٢٦٦ ومذهب غيره، أنَّ «إنْ» مع الشرط مقدَّرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر/ ولعلَّ ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى «إن» فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمِّن معناها فعلاً واحداً؟

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: حسبك، أو كَفْيك، أو شرعك: يَنَم الناس، و: اتقى الله امرؤ فَعَل[١] خيراً يُثب عليه، وكذا أسماء الأفعال نحو: صَهْ، ونزالِ وتراكِ، والأمر المقدَّر، نحو: الأسدَ الأسدَ تنجُ.

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجَب، للنصب، صريح الأمر أو النهي[٢]، عند غير الكسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقاً؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، و:

* لم تدرِ ما جزعٌ عليكِ فتجزع *[٤] =٨٧٦

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية، لأن الرفع محتمل، والنصب نصٌّ فيها.

(١) في ب فقط ٤/ ١١٨: «وفعل خيراً» مكان «فعل» بدون واو.

(٢) في ظ: «أو التمنى» مكان: «أو النهى».

(٣) المرسلات/ ٣٦.

(٤) من شواهد الخزانة رقم ٦٦٤، وسبق ذكره رقم ٨٢٢.

وعلق استاذنا المرحوم عبدالسلام هارون على الشاهد فى هامش الخزانة المحققة بقوله: «ومن الجدير بالذكر أن هذا الشاهد ليس فى هذا الباب بل هو فى باب النواصب.

وقد تقدم أن الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية، مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها، فهي، إذاً، مقوِّية لمعنى السببية في الفاء، فأُريدَ أن يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمريَّة، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لسببيَّتها مما هو محمول على الأمر، من اسم الفعل وغيره.

وأمَّا الجزم فهو نصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه فلم يحتج إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه؛

وقيل في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١] إلى قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾: إن قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لأنه بمعنى ﴿آمنوا﴾، وليس بجواب «هل أدلكم»، لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة.

ولا منْع من أن تقول: هو جوابه بجواب: «هل أدلكم» لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة. كما مرَّ في لام الأمر في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[٢].

وقال المبرد في مثله: إن «يقيموا» جواب «أقيموا» مقدراً، أي قل لهم: أقيموا، يقيموا، وليس بشيء، لأنه مثل: ﴿كُن فَيَكُونَ﴾[٣] على قراءة أبي عمرو[٤]، وفيه من التكلف ما فيه.

قوله: «إذا قُصِد السببية»، أما إذا قصد الاستئناف نحو: قُم، يدعوك الأمير،

(١) الصف/ ١٠ - ١١ - ١٢.

(٢) إبراهيم/ ٣١.

(٣) البقرة/ ١١٧.

(٤) قراءة: «فيكون» بالنصب هى قراءة ابن عامر، وشريح، والذمارى والباقون فرءوا بالرفع. انظر قراءة رقم ٣٦٤ فى معجم القراءات.

وقال:

وقال رائِدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امريءٍ يَجْرِي بمقدار[١] =٨٧٧

أو الوصف، نحو: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[٢] على قراءة الرفع[٣]، أو الحال، نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٤]، و: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٥] وجب الرفع[٦].

وفي نحو: «مُرْهُ يحفرها»، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع: إمَّا على الاستئناف أي إنه ممَّن يحفرها، أو بحذف «أنْ» أي بأن يحفرها. ويجوز في: «ذَرْه يقول ذلك»: الرَفع على الاستئناف أو الحال أو الجزم.

وقولُه تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَّ تَخَافُ﴾[٧]، إمَّا حال، أو قطع، وكذا قوله: أرسوا نزاولها.

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الحطيئة:

متى تأته تَعْشُو إلى ضوء ناره تجد خيرَ نار عندها خيرُ مُوقد[٨] =٨٧٨

---

(١) هو الشاهد الموفى السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «نزاولها» استئناف، ولهذا وجب رفعه.

و«نزاولها»: مضارع زاول الشيء، أى حاول وعالجه.

والشاهد قد نسب إلى الأخطل، قال البغدادى: وراجعت ديوانه مرارًا فلم أظْفرْ به

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ٥٠، ٥١، وسيبويه ١/ ٤٥٠.

(٢) مريم/ ٥، ٦

(٣) النص المصحفّى بالرفع، وهي قراءة معظم القراء، وقرأ بالجزم «يرثْنى» أبو عمرو والكسائى، ويحيى بن وثاب وآخرون انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٩٤٤..

(٤) الأنعام/ ٩١.

(٥) المدثر/ ٦.

(٦) قراءة العامة: «تستكثر» كما هى فى النص المصحفى.

وقرأ تستكثرْ» بالجزم الحسن وابن أبى عبلة (معجم القراءات قراءة رقم ٩٦٣٠).

(٧) طه/ ٧٧.

(٨) هو الشاهد الحادى والثانى بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «تعشو» جاءت حالاً بعد صريح الشرط وهو تأته، وصاحب الحال الضمير المخاطب فى الشرط. =

ويجوز في مثلـه البدل، لأن الثاني من جنس الأول، بخـلاف قولك: إن تأتني تقرأ/ أعطيك[١] فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع. ٢/ ٢٦٧

ويجيء بـعد الجزاء، ظاهـراً كان الشرط، أو مـقدراً [الفعـل المصدر بالـفاء، أو الواو، أو ثمَّ][٢] نحو: إن تأتني آتـك فأحدثك، وائتني آتك فأحدثـك، فتجزم ما بعد الفاء على العطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على الفاء للسببية، مع ضعف هذا الأخير كما تقدم في المنصوبات.

وكذا ما جاء بـعد جواب الشرط المصدَّر بـالفاء، نحو قولـه تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُم﴾[٣]، قرىء رفعاً وجـزماً(٤)، ولا منع في العـربية من النصب، فـإذا جئت بثمَّ، جاز الجـزم والرفع، دون النصب، قـال الله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾[٥]، وقال: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنصَرُونَ﴾[٦].

= والمعنى: متى تأته عاشياً أى فى الظلام.

وهذا الشاهد يتضمـن شاهدين لاشاهدا واحداً، ففى ط والنسخ المخطوطه نجـد أن الشاهد ملفق من بيتين أحدهما لعبيد الله بن الحُرّ، وهو:

متى تأتنا تَلْمُمْ بنا فى ديارنا   تجد حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

وثانيهما للحطيئة وهو:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خيرنارٍ عندها خيرُ مُوقد

وانظر تحقيق ذلك فى الخزانة

من شـواهد: سـيبـويه ١/ ٤٤٦، وابـن يعـيش ٧/ ٥٣، ١٠/ ٢٠ والـهمـع والدرر رقـم ١٥٨٥، والانصاف/ ٥٨٣.

ورصف المبانى ٣٢، ٢٣٥، والأشمونى ٣/ ١٣١، وحاشية يس ٢/ ١٦٢.

(١) فى ط: «أعطك» بالجزم.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) الأعراف/ ١٨٦.

(٤) قراءة الجزم قرأبها حمزه والكسائى وأبو عمـرو فى رواية ابن مصرف والأعمش وخلف. انظر قراءة رقم ٢٧٨٨ فى معجم القراءات.

(٥) محمد/ ٣٨.

(٦) آل عمران/ ١١١.

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم، جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[(١)]، وقال:

=٨٧٩ دَعْني فأذهبَ جانباً   يوماً وأكْفكَ جانباً[(٢)]

وهذا الذي يقال إنه عطف على التّوهم، كما في قوله:

=٨٨٠ بدا لي أني لست مدركَ مامضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا[(٣)]

جرُّوا الثاني، لأن الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني، لأن الأول قد يكون مجزوماً.

قوله: «وامتنع: لا تكفر تدخل النار خلافاً للكسائي»، يعني أنَّ الكسائي يجوِّز

---

(١) المنافقون/ ١٠.

(٢) هو الشاهد الثالث بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه عطف «أكفك» مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بـ «أن» بعد فاء السببية وهو «فأذهبَ» على توهم سقوط الفاء، وجزم اذهب فى جواب الأمر وهذا الشاهد نسب إلى عمرو بن معد بكرب، وعلق البغدادى على ذلك بقوله:

«وهذا البيت لم أجده فى ديوان عمرو بن معد يكرب، فإنى تصفحت ديوانه مراراً فلم أره فيه، كما أن غيرى تصفّح ديوانه فلم يجده فيه».

وبيت ابن معد يكرب لم يورده سيبويه فى كتابه البتة كما ذكر بعضهم

من شواهد ابن يعيش ٧/ ٥٦.

(٣) هو الشاهد الرابع بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن قوله: «سابق» بالجر معطوف على مدرك على توهم الباء فيه، فإنه يجوز زيادة الباء فى خبر ليس.

وهذا الشاهد نسب إلى زهير فى الشاهد الخامس والخمسين بعد الستمائة ديوانه/ ١٠٧ برواية: «ولا سابقاً» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت. ونسب أيضاً لصِرْمة الأنصارى ولابن رواحة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٨٣ ـ ١٥٤- ٢٩٠- ٤١٨- ٤٢٩- ٤٥٢، ٢/ ٢٧٨، والخصائص ٢/ ٢٥٣- ٤٢٤، والإنصاف ١/ ١٩١- ٣٩٥، ٢/ ٥٦٥، وابن يعيش ٢/ ٥٢- ٦/ ٥٦، والمغنى ١/ ١٠١- ٣١٩، ٢/ ٥١٣- ٥٢٩- ٥٣١- ٦٠٨، والعينى ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١، والاشباه والنظائر رقم ٢٣٨، والهمع والدرر رقم ١٦٦٢.

وقد سبق ذكره رقم ٨٨٠ .

عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجِّوز: لا تكفر تدخل النار، أي إن تكفر تدخل النار، كما يجِّوز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوِّز، أيضاً، أسلم تدخل النار، بمعنى: إن لا تُسْلم تدخل النار.

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفياً وإثباتاً، وأمَّا قولهم في العَرْض: ألا تنزلُ تُصبْ خيراً، أي إن تنزل فلأن كلمة العرض: همزة الإنكار دخَلت على حرف النفَي، فتفيد الاثبات.

وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل.

[فعل الأمر..]

(ص): مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة. وحكم آخره حكم المجزوم. فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه، مثل: اُقتل ـ اضرب، اعلم، وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة.

(ش): لو قال: صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة أمراً؛ وذلك أنهم يُسمُّون به كلَّ ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمَّى أمراً عند الأصوليين، نحو قولك: اضرب، على وجه الاستعلاء، أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: اللهم ارحم، أو من غيره، وهو الشفاعة، أو لم يطلب به الفعل، بل كان إمّا على الإباحة نحو: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾[1].

أو للتهديد نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُم﴾[2]، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة[3].

---

(١) الأعراف/ ٣١.

(٢) فصلت/ ٤٠.

(٣) المراد بمحامل الصيغة: التهديد ـ الندب ـ التخيير ـ الإباحة إلخ.

وإنما سَمَّى النحاة جميع ذلك أمراً، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة: أغلب وأكثر، وذلك كما سمَّوا نحو: المائت والضائق: اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كالضارب والقاتل أكثر.

وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: «لا تؤاخذني» في نحو: «اللهمَّ لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاءً في الحقيقة.

قوله: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: ليفعلْ زيد، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له أمر الغائب، وكذا يخرج نحو/ لأفعل أنا، و: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم﴾[1]. ٢/ ٢٦٨

فإن قيل: قولنا «الأمر» أعمّ من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم.

قلت: لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعمُّ من أمر الغائب، إذ مرادهم بالأمر: الأمر المطلق، وقولنا: المطلق قيد خصَّصه من الأمر المضاف إلى شيء آخر، وذلك كما يقول الفقهاء: إن الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف، إذ يصح أن يقال في ماء الباقلاَّء: أنه ليس بماء، أي: ليس بماء مطلق.

قوله: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله:

٨٨١= * لتقُم أنتَ يا ابنَ خيرِ قريشٍ[2] *

وإن كان ذلك قليلاً، ومنه القراءة الشاذة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[3] بالتاء.

---

(١) العنكبوت/ ١٢.

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد الستّمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٨٤٤.

(٣) يونس/ ٥٨، وبالتاء قرأ ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبى وأنس وآخرون انظر قراءة رقم ٣٣٩٢ فى معجم القراءات.

قوله: «وحكم آخر حكم المجزوم»، قال الكوفيون: هو مجزوم[١] بلام مقدَّرة، كما في قول حسان في أمر الغائب:

٨٨٢= *محمدٌ، تَفِد نفسَك كلُّ نفس*[٢]

قالوا: حُذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرداً، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه، وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدَّرة.

وقال البصريون: هو مبني على السكون، إلا أنه جُعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأن قياسه، كما مرَّ في باب المجزوم أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الاعراب، أي الموازنة[٣]، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف[٤]، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم[٥].

قوله: «فإن كان بعده ساكن»، أي بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو: إمَّا أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك [فى الحال أو فى الأصل][٦] أو ساكن؛ فإن كان هناك متحرك[٧]، فإن كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلي اجتلاب همزة الوصل، بل يُبدأ في الأمر بذلك المتحرك[٨]، نحو: تكلمْ من: تتكلمُ، وتقاتلْ، من تتقاتل، ودَحرِجْ من تُدَحرِج، وقاتِلْ من: تقاتل.

(١) فى ط: «مجزم» مكان: «مجزوم»، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثمانون بعد الستمائة، وتقدم ذكره رقم ٨٤٣.

(٣) المراد بالموازنة: موازنة المضارع لاسم الفاعل فى الحركة والسكون.

(٤) الوقف: المراد به السكون.

(٥) فى بعض المخطوطات بعد قوله: للجزم: «كحذف حرف العلة من نحو: اغزُ وارم، واخْشَ، والحركة فى نحو: اضربُ، والنونات فى نحو: اضربا واضربوا واضربى.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، ب ٤/ ١١٥.

(٧) العبارة فى ظ: «فإن كان هناك متحرك فى الحال أو فى الأصل أو ساكن فإن كان هناك متحرك على أحد الوجهين لم يحتج إلى اجتلاب» إلخ.

(٨) فى المخطوطات بعد قوله: يبدأ فى الأمر بذلك المتحرك ورد نص طويل وهو: «إن كان موجوداً،=

وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده، نُظر، فإن كان حُذف بعد حرف المضارعة متحرك رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علَة حذفه وهي حَرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد/ اقم وأعد، فإن همزة «أفعل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمَّا في: «أقيم» فلاجتماع الَهمزتين، وأما في تُقيم ويُقيم فطرداً للباب، وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

٢/ ٢٦٩

= سواء كانت حركته أصلية كدحرج من تدحرج، وقاتل من تقاتل أو منقولة إليه من متحرك بعده نحو: قل، وبع، وخف.

وإن لم يكن موجوداً بل كان محذوفاً أعيد ذلك المحذوف، وابتدىء به سوا كان ما بعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكناً كـ «أكرم» من تكرم أو صار متحركا بحركة ما بعده نحو: «اعد من تعيد».

ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة إلا فى هذا الباب اعنى باب أفعل يفعل فقط.

وإنما قلنا أصل أفعل يأفعل، لأن قياس بناء المضارع أن يزاد حرف المضارعة على الماضى نحو: كرم يكرم، وضرب يضرب، واستخرج يستخرج، وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف همزة الوصل فى المضارع، لأنك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة- المتقدمة- على تلك الهمزة، فكان قياس أكرم أيضاً أن تقول: يؤكرم، لأن الهمزة فيه، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع.

وإنما حذفت الهمزة فى المضارع، لأنه كان يجتمع الهمزتان فى المضارع المتكلم، فحذفت الثانية التى منها الاستثقال ثم حمل أخواته يؤكرم وتؤكرم عليه طرداً للباب.

وإن كان بعد حرف المضارعة ساكن فى الحال والأصل معاً فلابد فيه من همزة الوصل نحو: اضربْ، واستخرج وانطلق.

فإن قلت: فلم راعيت المتحرك الأصلى فى نحو: أكرم فرددته فى الأمر، ولم تجتلب همزة الوصل، ولم تراع السكون الأصلى فى نحو: يقول، ويخاف، وبييع، فنجلب همزة الوصل نظراً إلى الأصل؟

قلنا: إن اجتلاب همزة الوصل شيء اضطررت إليه ومع إمكان مراعاة الأصل لا ضرورة فلا يجتلب همزة الوصل ولاضرورة فى نحو: قل وبع وخف اقتصاراً على الحركة المنقولة.

ولو كنا أيضاً ارتكبنا الرجوع إلى أصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا إلى نقل حركات حروف العلّة إلى ما قبلها كما فى المضارع، فكنّا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك ما بعدها، فكان يكون سعينا فى ضلال إذ كنا نحذف الهمزة المجتلبة، ونحرك الساكن كما كان».

وإن لم يكن حُذف بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: قُل، وعَد، وخَف، وهَبْ.

فإن قيل: كما حذفت الهمزة المتحركة فى: «تقيم» لأجل حرف المضارعة؛ حذفت الواو الساكنة في تعِد وتهَب، له أيضاً، وذلك للحمل على يَعد ويَهب بالياء، كما يجيء في التصريف، فلِمَ لَمْ تردَّ الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر، كما رَدَدْتَ المتحرك؟

قلت: لأنه لو رُدَّ، لاجتُلبت له همزة الوصل فكنت تقول: اوعِد، و: اوهب، ثم كنت تُعلُّه اعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذ هو أقرب إليه من المصدر نَحو: عِدة، ومِقة، فكان يكون السَّعْيُ في ردِّ الساكن ضائعاً.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كأكرم من: تكرم.

وإن لم يحذف هناك شيء، اجتُلِبت همزة الوصل، نحو: اضرِب، اقتُل، انْطَلِق، استخرِج.

وإنما قلنا إن أصل يُفعل، مضارع أَفْعل: يُؤفْعِل، لأن قياس بناء المضارع، في جميع الأفعال: أن يُزادَ حرف المضارعة على الماضي نحو: كرُم يَكرُم، وضرَب يضرِب، واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق.

وإنما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي، من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياس يُكرم: يؤكرم، لأن الهمزة، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضى فى أؤكرم لاجتماع همزتين كما يأتى فى التصريف، وحمل سائر حروف المضارعة عليها.

قوله: «وليس برباعيّ»، يعني به باب أَفْعل وحده، فإنه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط، ويَعني بالرباعي: ما ماضيه على أربعة أحرف.

قوله: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه»، أعلم أن أصل حركة همزة الوصل: الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعدَل إلى حركة أخرى إلاَّ لعلَّة، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى(١).

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثه، في الأمر كان، كاقتُل، أو في غيره كانطُلق واقتُدر، إتباعاً، واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

وإذا بَقِي الأمر على حرف واحد، كقهْ، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه، فلابدَّ من هاء السكت، كما يجيء في آخر الكتاب.

[فعل ما لم يُسَمّ فاعله]

(ص): «فعل ما لم يُسمَّ فاعله: هو ما حُذف فاعله، فإن كان ماضياً ضمّ أوله وكُسر ما قبل آخره، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح: قيل وبيع. وجاء الإشمام، والواو. ومثله باب اختير وانقيد دون استُخير وأُقيم.

وإن كان مضارعاً ضمّ أوله وفتح ما قبل آخره، ومعتل العين ينقلب فيه ألفاً».

---

(١) بعد قوله: «كما يجيء في التصريف إن شاء الله ورد في المخطوطات النص التالي: «وذلك لأن الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر، لأن الساكن إذا حرك حرّك بالكسر، لأنه أعدل الحركات في الثقل والخفة، إذهو أثقل من الفتح. وأخف من الضم، فظاهر مذهب سيبويه أنها اجتلبت متحرّكة بالكسرة التي هي أعدل الحركات، لأنا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فاجتلا بها ساكن ليس بوجه.

قال سيبويه: قدمت الزيادة متحرك لتصل إلى التكلم بها، ومذهبه أقرب.

وإنما ضمت فيما الضمّ ثالثه اتباعاً واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

وكذا في غير باب الأمر نحو: انطلق واستخرج.

وإذا بقي الأمر على حرف واحد، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام، وإن وقفت عليه فلابد، من هاء السَّكت، إذ لو لم تأت بها وجب إنْ لم تسكن ذلك الأمر الوقف على متحرك، وإن سكنته لزم الابتداء بساكن».

(ش): قوله: فعل ما لم يُسمَّ فاعله، أي فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بُني له.

ويجوز أن يُريد بـ «ما»، لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الأمر.

قوله: «هو ما حذف فاعله»، هذا حدٌّ مطرد عند سيبويه، وأما على مذهب الكسائي في نحو: ضربني وضربت زيداً، وهو أن الفاعل يحذف في الأول، على ما مرّ في باب التنازع.

٢/ ٢٧٠ وعلى مذهب/ الأخفش، وهو ما حَكَى عنه أبو علي في كتاب الشعر، قال: جوَّز أبو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرِ﴾ فليس ما ذكره المصنف بحدٍّ تامّ، إلاَّ أن يقال: هو ما غيِّر عن صيغته لأجل حذف فاعله.

قوله: «فإن كان ماضياً ضمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره»، هذا عامٌّ في كل ماض، سواء كان ثلاثياً مجردًا كضرب، أو مزيدًا فيه، كأكرم واستخرج، أو رباعيّا مجرداً، كدحرج، أو مزيداً فيه، كتدحرج.

وإنما غيرِّت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغيَّر، لا لتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل؛ وإنما اختير للمبنيّ للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبنى للفاعل، لكونه أقل استعمالاً منه.

وإنما غُيِّر الثلاثي إلى وزن فُعِل، دون سائر الأوزان[1] لكون معناه غريباً في

(١) بعد قوله: «سائر الأوزان» زيادة في المخطوطات، وهي:
«لبعده عن أوزان الاسم، ولو كسر الأول، وضم الثاني لحصل هذا الغرض، إلاّ أن الخروج من الضّمة إلى الكسرة أولى من العكس، لأنه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة إلى الضمّة».

الأفعال، إذ الفـعل من ضرورة معناه: ما يـقوم به، فلما حذف مـنه ذاك، خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسـماء، فجُعل على وزنَ لا يكون في الأَسماء، ولو كُسر الأول وضُمَّ الـثاني، لحصل هذا الغرض، الاَّ أن الخروج مـن الكسرة إلى الضمة أَثقل من العكس، لأن الأول طلب ثقـل بعد الخفّة بخلاف الثاني، ثم حُمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قَبل الآخر.

قوله: ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوفَ اللبس»، يعني كل ما فيه همزة وصل، لو اقتصر فيه على ضمِّها وكـسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للـمفعول بـالأمر من ذلـك الباب، إذا وقفـت عليـه، واتصل بمـا قبله، نـحو: الا استَخرج[1]، ولو لـم يُضمّ ما بـعد التـاء، أيضاً فـيما أوله تـاء زائدة، وهو نـحو: تُكلِّم، وتجاهلِ وتَدحرجِ، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو: تُكلِّم وتُجاهِل وتُدحرِج.

قوله: «ومعتـل العين» يعني ما اعتلَّ عـينه من الماضي الثلاثـي نحو: قال وباع، فيـما بُـني للـمفـعول منـه ثلاث لـغات: قـيل وبيـع بإشـباع كسـرة الفـاء، وهي أفصحها[2]، وأصلهما: قُول، وبُيع، استثقلَت الكَسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقلِ إلىَ ما قبلـها، قال: لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، فبقي: قول، وبيْع بياء ساكنة بعد الضمة، فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها فيقول: قولَ وبوع، وهي أقلّ اللغات.

والأوْلى قلب الضـمة كسرة في الياءى، فيـبقي: بيع لأن تغييـر الحركة أقل من تغييـر الحرف، وأيضاً لأنه أخفّ مـن: بُوع، ثـم حمل قُول عـليه، لأنه معتـل العين مثله، فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياءً.

وعند الجزُولي: اسـتثقلت الكسرة على الـواو، والياء، فنقلت إلى ما قـبلهما، لأن الكسرة أخـفّ من حركة ما قبلـهما، وقصدهم الـتخفيف ما أمكـن، فيجوز، على هذا، نقل الحركـة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حـركة المنقول منه

---

(١) في المخطوطات: الا استخرج مفتوح التاء، ساكن الآخر للوقف لالتبس بالامر.

(٢) في ب ٤/ ١٣٠: «أفحصها» بدل: «أفصحها» تحريف.

أخف من حركة المنقـول إليه، فبقي: قِوْل وبِيْع، فقلبـت الواو الساكنة ياءً[١] كما في: ميزان.

قال: وبعضهم يسكـن العين، ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلهـا، فتبقى الواو على حالها، وتقلب الياء واواً لضمة ما قبلها، وهذه أقلها، لثقل الضمة والواو، والأول أولى، لخفة الكسرة والياء.

وقول الجزولي أقرب، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة[٢] على غيرهـا، والمصنف إنما اختار حذف الكسـرة لاستبعاد[٣] نقل الحركة إلى متحرك، ولا بُعد فيه، على ما بيَّنا.

وأمَّا الاشمـام فهو فصيح، وإن كان قليـلاً، وحقيقـة هذا الاشمام: أن تَـنحُو بكسرة فاء الفعل/ نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها؛ هذا هو مراد القُرَّاء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. ٢/ ٢٧١

وقال بعضهم: الإشمـام ههنا كالاشمام حالة الوقف أعني ضـم الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسـراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريـقين. وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء سـاكنة، وهذا أيضاً، غير مشهور عندهم، لأن الإشمام عنـدهم ههنا حركـة بين حركتي الضـم والكسر، بعدهـا حرف بين الواو والياء.

قال المصنف: والـغَرَضُ من الإشمام: الإيذان بأن الأصل الـضم في أوائل هذه الحروف، وإنما نـبَّهوا علـى الضم الأصليّ هـهنا، بخلاف نـحو: بِيض، فـي جمع أبيض[٤]، لأنهم قصدوا بهذا الاشمام: التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغَرَض المذكور قبلُ.

(١) في ظ: «فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها.
(٢) المراد بالعلة: الإعلال.
(٣) في ظ: لاستثقال.
(٤) في المخطوطات بعد قوله: «في جمع أبيض»: «لأنّهم تهيـئوا للفـرق بين المبنى للفـاعل والمبنى =

فإذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضم في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: عُدْتَ يا مريض، وبِعتَ يا عبدُ؛ وإن لم تقم، نحو: بعتُ، وعدتُ، فالأولى أنه لا بدَّ لك في الواوي مِن اخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل.

وظاهر كلام السّيرا فى أنه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله:

قوله: «ومثله باب اختير وانقيد» يعني أن بابَي افتعل وانفعل معتلَّي العين، كباب الثلاثي المعتلّ، في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في علتهما، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إلا أن ما قبل حرف العلة في افتعل: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة؛ وأما في انفعل، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

قوله: «دون استُخير وأُقيم»، يعني أن بابَي استفعل وأَفْعَلَ، معتلَّي العين، لا يجيء فيهما إلا إخلَاص الكَسر، دون الضم والإشمام، لأن سببهما في الثلاثي المجرد، والبابين المذكورين[1]: ضمُّ ما قبل حرف العلة كما ذكرنا، وما قبله في بابَي استفعل وأفعل ساكن، فلابدَّ من نقل حركة عين الكلمة[2] إليه، كما في غير هذا الموضع، نحو يقول، ويبيع، ويخاف، على ما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

= للمفعول عند سقوط العين لسكون اللام باتصال الضمير نحو: بعت، وعُدت من العيادة بإخلاص الضّم يلتبس فيه المبنى للفاعلِ بالمبنى للمفعول بلا قرينة.

ولو قلت: «بعت يا عبد بالكسر، وعُدت يا مريض بالضم كان ظاهراً فى كونهما للمفعول بسبب القرينة فنقول: إذا سقط العين إلخ.

(١) البابان المذكوران هما باب/ استفعل وباب افتعل.

(٢) فى فى ظ: «فلابد من نقل الكسرة المستثقلة على حرف العِلّة إليه.

وفى ب ٤/ ١٣٢ : نقل حركة العين إليه.

واعلم أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة، ألاَّ يكون اللام حرف علة، فلا تُنقل في: طُوِي، ولا: أُقوِيَ[(١)]، ولا: استُقوِي، ولا: انطوِي على هذا، ولا: اجتُوِي.

وإنما لم يُفعل ذلك، إذ لو أُعلَّت العين في الماضي من هذه الأبواب، لوجب الإعلال بقلب العين ألفاً في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الاعلال كما في: قِيل يُقال، وقال يقول، فكنَت تقول: يُطايُ، ويُقايُ ويستقايُ، ويُنطايُ ويُجتايُ/ ولا يحتمل في الفعل، لثقله، ياءٌ مضمومة، وإن كان قبلها سكون، كما يُحتمل في الاسم، نحو: راى وزاى لخفّته رايٌ وزَايٌ، لخفته.

وكسْرُ فاء فُعِل للإدغام نحو: رِدَّ: لغة، والضم أكثر[(٢)]، لأن نقل الكسرة في المعتل العين: اليائي والواوي، إنما كان لأنك إن حذفتها، اجتمع الثقيلان: الضمة والواو، كُبوعَ وقول، وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما أخفّ، ولا يجتمع من حذف الكسرة في: رُدَّ: الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قلَّة، لكون الكسرة أخفَّ من الضمة.

٢/ ٢٧١ وربَّما أُشمَّ/ فاء نحو: ردَّ، ضمة، أيضاً، وربَّما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح، للتخفيف، تقول في: عُهِد، عِهْد، كما تقول في المبني للفاعل في شَهِد: شِهْد وفي الاسم نحو فَخِذَ: فِخْذَ، وجميع ذلك في الحلقي العين، لما يجيء في التصريف[(٣)].

---

(١) علق الشريف على كلمة «أقوى» بقوله: «الإقواء فى الشعر: هو أن تختلف حركات الروى، فيكون بعضه مرفوعاً، وبعضه منصوبًا أو مجروراً، يقال: أقوى الشاعر.

ويقال: أقوى القوم: إذا صاروا بالقواء وهو المكان الخالى وأقوى الرجل إذا كانت دابتة قوية.

ويقال: قوى الضعيف وتقوى، وقويته أنا تقوية.

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: «والضم أكثر لأن الكسر فى المعتل العين إنما كان استثقالاً للواو بعد الضمة، وربّما يشمّ الفاء فى المدغم ضمة أيضاً، لكن أقل من إشمام فاء معتل العين، لأن علة. إشمام فاء معتل العين إنما كانت خوف الالتباس عند حذف العين كما، ذكرنا، ولا حذف ها ها مع الضمير، بل ينفكّ إذاً الإدغام نحو: رددت وسررت» وربما كسر فاء الفعل إلخ.

(٣) فى ب ٤/ ١٣٣: «التصرف» مكان: التصريف» تحريف.

وقد حكى قُطُرب، ضِرْبَ زيد في: ضُرِبَ زيد، على نقل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذ.

قوله: «وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوله وفُتح ما قبل آخره»[١]؛ إنما ضمَّ أول المضارع حملاً على أول الماضي، وأمَّا فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر، فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي،

قوله: «ومعتل العين يُقلب فيه ألفاً»، أي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً، نحو: يُقال ويُباع؛ وذلك للحمل على الماضي، في إسكان العين، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى؛ لأنه ماض زيد عليه حرف المضارعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعيّن، ألاَ ترى أن «قال» أُعلَّ بقلب عينه، ويقول، بنقل حركة عينه، وكذا: أُعلَّ «قيل» بقلب عينه ياءً، ويقَال: بقلبها ألفاً، فهو يتبع الماضى فى مجرّد الإعلاَل، ويعلّ كل واحد منهما بما يليق به.

فكل ما له أصل مُعَلٌ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن ويقلب العين ألفاً، نحو: يهاب وأقام واستقام؛ وليس النقل لأجل الثقل، لأن الفتح لا يستثقل، بل لأجل قصد قلب ذلك المفتوح ألفاً للتخفيف، فلو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنان.

وقد يجيء الكلام عليه في التصريف.

(١) فى المخطوطات بعد قوله: «وفتح ما قيل آخره»: «قيل: إن ضم الأول فى الماضى والمضارع للعوض عن الفاعل المرفوع، وفيه نظر، لأن المفعول المرفوع عوض منه، والأولى الاقتصار على عوض واحد، فنقول» إنّماضم أول المضارع إلخ.

[بعض أفعال جاءت على ما لم يُسم فاعله]

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يسمَّ فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل.

والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (١).

وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِد، وحُمَّ، وفُئِد [ووُعك](٢) قال سيبويه: لو أردت نسبتها إليها تعالى، لكان على أفعل، نحو: أجنَّة الله، وأسلَّه، وأزكمه، وأورده؛ ولعلَّ ذلك لأنه لَمَّا لم يأت من فُعِل المذكور، كجُنَّ وسُلَّ: فَعلْته، صار كألِمَ ووَجِع وعَمِي، ونحو ذلك من الآلام التي بابها فعِل المسكور العين، فصار يُعَدَّى إلى المنصوب كما يعدَّى باب فعِل، وذلك بالنقل إلى أفعل المتعدى.



(١) هود/ ٤٤

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب/ ١٣٤.

[المتعدى وغير المتعدى]

(ص): «المتعدي وغير المتعدي، فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلَّق كضربَ. وغير المتعدي بخلافه، كقعد، والمتعدي يكون إلى واحد كضرب، وإلى اثنين كأعطى، وعَلِم، وإلى ثلاثة كأعلم وأرى وأخبر، وخبَّر، وأنبأ ونبَّأ، وحدَّث.

«فهذه مفعولا الأول كمفعول أعطيت، والثاني والثالث كمفعولي علمت.

(ش): قوله: «متعلق» بفتح اللام، وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به[١].

وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: قُرب وبَعُد، وخرج، ودخل: متعدياً[٢] إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلَّق، بَلَى، يقال لمثل هذه الأفعال: إنها متعدية بالحرف الفلاني، لكن لا تقع عليها اسم المتعدى إذا أطلق، بل يقال: هى لازمة وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب.

ولا خلاف عندهم أن باب فعُل، كله لازم، مع أن قرب وبعد منه[٣]، يتعدى إلى المفعول بحرف الجر؛ ولا يَبعد أن يرسم المتعدي بأنه: الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير/ مقيد[٤] على ما ذكرنا في حدّ المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يُشتق منه ذلك. ٢/ ٢٧٣

(١) فى ظ بعد قوله: المفعول به: «أنه الذى يقع عليه فعل الفاعل: كـ «ضربت زيداً أو يجرى مجرى الوقوع عليه، نحو: ما ضربت زيداً وأحدثت الضرب» وينبغى إلخ.

(٢) بعد قوله: «متعديا» وردت العبارة فى ظ على النحو التالى: «إذ لا يفهم الخروج مع إسناده إلى مرتفع به إلا بمتعلق آخر. وله أن يلتزم كونه متعدّيًا لكن بحرف الجرّ، فنقول: إن نحو: طال وظرف هو اللازم فقط، لأنه لا يتوقف فهمه على متعلق بخلاف نحو: قَرُب وبَعُد، وخرج ودخل، لكن ذلك خلاف اصطلاح القوم، فإن قولهم: متعد على الإطلاق لا يقع الا على المتعدّى بنفسه. ويقولون فى المتعدى بحرف الجر: هو لازم متعد بحرف الجرّ، ألا ترى أنهم قالوا: باب فعُل يفعُل لا يكون إلا لازماً مع قرُب وبَعُد منه» ولا يبعد أن يرسم إلخ.

(٣) فى ب فقط ٤/ ١٣٦ «وهو يتعدى» بزيادة: «وهو».

(٤) فى ظ: «متعد» مكان «مقيد».

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدٍّ بنفسه مرة، ومرة: إنه لازم متعد بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالباً نحو: نصحتك ونصحت لك، وشكرتك وشكرت لك.

والذي أرى: الحكم بتعدِّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: متعد إجماعا، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1] إلاَّ أنها مطردة الزيادة في نحو: نصحت وشكرت، دون «ردف».

فإن كان تعدِّيه بنفسه قليلاً، نحو: أقسمت الله، أو مختصًّا بنوع من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة، وأمَّا إلى غيرها فَبِفي، نحو: دخلت في الأمر فهو لازم حذف منه حرف الجر.

وإن كان تعدِّيه بحرف الجر قليلاً، فهو متعد، والحرف زائد، كما في:

=٨٨٣ * لايقرأن بالسُّور[2] *

و: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم﴾[3]، و: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[4].

وإذا تعدى بحرف الجر، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُم﴾[5] بالنصب، وقال لبيد:

=٨٨٤ إذا لم تجد من دون عدنان والداً ودون معدٍّ فلتزعك العواذل[6].

والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لامع الجار، لأن الجارّ هو الموصِّل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: أذهبت زيداً، وكّرمت عمراً، لكن لما كان

---

(١) النمل/ ٧٢.

(٢) قطعة من بيت وهو:

تلك الحرائر لا ربّات أخْمرة سود المحاجر لايقرأن بالسور.

وهو الشاهد الخامس بعد السبعمائة في الخزانة

(٣) البقرة/ ١٩٥. (٤) النمل/ ٧٢.

(٥) المائدة/ ٦.

(٦) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٣٠.

الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارّ منفصلاً عنه، وكالجزء من المفعول توسَّعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محل النصب.

ولا يجوز حذف الجارِّ في اختيار الكلام إلاَّ مع «أنَّ» و «أَنْ» وذلك فيهما، أيضاً، بشرط تعيُّن الجارّ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً، ولهذا حُكم بشذوذ: أللهِ لأفعلنَّ، ونحو قول رؤبة: «خيرٍ»، لمن قال له: كيف أصبحتْ، وقوله:

٨٨٥ = * أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابعُ *(١)

وإنما جاز حذف الجارّ مع أنَّ وأنْ كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما.

والأخفش الأصغر، يجيز حذف الجار مع غيرهما، أيضاً قياساً إذا تعيَّن الجار كما في: خرجتُ الدارَ، ولم يثبت، بَلَى، قد جاء في غيرهم، إمَّا شذوذاً كقوله:

٨٨٦ = *تمرُّون الديارَ ولم تعوجوا *(٢)

(١) هو الشاهد السادس بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن بقاء عمل حرف الجرّ بعد حذفه شاذّ. وعند ابن عصفور ضرورة. والتقدير: أشارت إلى كليب وكان القياس النصب بعد حذف الجار
والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٥٢٠ من قصيدة يهجوبها جريراً من شواهد: المغنى ١/ ٦، والهمع والدرر رقم/ ١١٣٧ والعينى ٣/ ٣٤٥، والتصريح ١/ ٢١٢، والأشمونى ٢/ ٢٣٣.

(٢) هو الشاهد السابع بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما «الباء»، وإما «على» فإن المرور يتعدى بهما.
والشاهد لجرير ديوانه/ ٤١٧ من قصيدة مشهورة مطلعها:

متى كان الخيام بذى طلوح ... سُقيت الغيث أيّتها الخيام

وعجزه:

* كلامكم علىَّ إذاً حرام *

وصدره فى الديوان برواية:

* أتمضون الرسوم ولا تُحيا *

من شواهد: المقرب ١/ ١١٥، وابن يعيش ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، والمغنى ١/ ١٥٣، ٢/ ٥٢٦، والعينى ٢/ ٥٦٠ والهمع والدرر رقم ١٤٠١.

وقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(١)، و: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾(٢)، و: ﴿أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾(٣) .

والأولى فى مثله أن يقال: ضُمِّن اللازم معنى المتعدِّي، أي: تجوُزون، الديارَ، و: لألزمنَّ صراطك، و: ولا تنووا عقدة النكاح، و: ترضعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمَّن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديةً ما ضُمِّن معناه، قال تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(٤)، أي يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصّة وكقوله تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾(٥) أي يبغون لكم، وكسبتك الخير أى كسبت لك، ووزنتك المال، أي وزنت لك، وكِلتُك الطعامَ، أي كِلتُ، لك و: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾(٦) أي لا يألون لكم، وزدتك ديناراً، أي زدت لك، ونقصتك درهماً أي نقصت لك.

ويجوز أن يضمَّن «زدت» معنى «أعطيت»، و«نقصت» معنى: «حَرَمت»،

وكذا يحذف من المفعول الثاني، نحو: أمرتك الخير، واستغفرت الله ذنباً، و:

٢/ ٢٧٤ =٨٨٧

ومنّا الذى اختير الرّجالَ/ سماحةً(٧)

---

(١) الأعراف/ ١٦ .

(٢) البقرة/ ٢٣٥ .

(٣) البقرة/ ٢٣٣ .

(٤) النور/ ٦٣ .

(٥) التوبة/ ٤٧ .

(٦) آل عمران/ ١١٨ .

(٧) هو الشاهد الثامن بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الرجال منصوب بنزع الخافض، والأصل من الرجال وهو المفعول الثّانى المقيد بحرف الجر لـ «اختار»، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثانى بحرف الجر، والمفعول الأول هنا نائب الفاعل، وهو الضمير العائد إلى الذى فى اختير.

والشاهد مطلع قصيدة للفرزوق، ديوانه/ ٤١٨، وعجزه:

وجوداً إذا هبّ الرياحُ الزعازع =

كل ذلك مع تعيُّن الجارّ.

ولا يُغيِّر شيء من حروف الجر معنى الفعل، إلا الباء، وذلك، أيضاً، في مواضع، نحو: ذهبت بزيد، بخلاف نحو: مررت به؛ والذي تُغيِّر الباء معناه، يجب فيه، عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأن الباء المعدّية عنده بمعنى مع.

وقال سيبويه: الباء في مثله، كالهمزة والتضعيف، فمعنى ذهبت به: أذهبته، يجوز فيه المصاحبة وضدّها، فقوله تعالى ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم﴾(١) الباء فيه، عند المبرد للتأكيد، كأن الله سبحانه ذهب معه.

وأمّا الهمزة والتضعيف المعدِّيَين، فلابدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلاَّ فى قوله تعالى: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾(٢)، أي بزُبَر، على قراءة(٣): «ائتوني» بهمزة الوصل.

وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدَّى اثنين، نحو: أحفرته النهرَ، ولا يُنقَل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلاَّ عَلِم ورأى، نحو: أَعلَمَ وأَرَى(٤).

= من شواهد: الخصائص ١/ ٣٩٧، والحجة لابن خالوية وابن الشجرى ٢/ ٢١٥، وابن يعيش ٧/ ٧٥. والهمع والدرر رقم ٦٣٨، وتفسير القرطبى ٧/ ٢٩٤. / ٢٥٠.

(١) البقرة/ ٢٠.

(٢) الكهف/ ٩٦.

(٣) هى قراءة عاصم- حمزة- شعبة- المفضل. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٨٩٨. والقراءة هى: «ردمَ ائتونى».

(٤) بعض المخطوطات، بعد قوله: «أعلم وأرى»: «وتضعيف العين يعاقب الهمزة نحو: أخرجه وخرجه، ويغنى عن الهمزة قليلاً ما لم يكن العين همزة نحو: فرّحته.

وقل ذلك فى غير الهمزة من حروف الحلق، ولاحصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً، بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله:

خرجت إلى إقطاعه فى ثيابه على طرفه من داره بحسامه =

والمفعول الذي يـزيد بسبب الهمزة أو التـضعيف، هو الذي كان فاعـلاً للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنَّ معـناهما تصيير الفاعل مباشراً للفـعل، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدَّماً على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: أحفرت نهرَه زيداً.

وتضعيف العين، يـعدِّي إلى واحد، كفرَّحته، وإلى اثنين، كعـلَّمته النحو، ولا يعدِّي إلى ثلاثة كالهمزة، وقلَّ تعديته للحلقي العين إلا في الهمزة نحو: نأيته.

ويجوز أن يـجتمع على فـعل واحد عدَّة من حـروف الجر، إذا كانت مختـلفة، نحو: خرجـت من الكوفة إلى البـصرة لأكرامك[1]، وأما إذا اتفقت، فـقد ذكرنا حكمها في آخر أفعل التفضيل.

= وبعض هذه حال. ولا يجتمع على فعل اثنان منـها بمعنى واحد، فلا يقال: مررت بزيد بعمرو. وإذا تخالفا معنى جاز نحو: ذهبت به بالبرية أى فيها» إلى قوله: وإلى اثنين إلخ.

(١) بعد قوله: خـرجت من الكوفة إلى البصرة لإكـرامك» وجد فى بعض النسخ بيـت يدلّ على ذلك وهو:

خرجت إلى أقطاعه فى ثيابه على طِرْفه من داره بحسامه

وقد اشرت إلى ذلك فى الهامش رقم ٥ من ص١٥١. وهذا الشاهد سقط من ط، وب

وقد أشار البغدادى فى الخزانة بقوله:

«وهذا البيـت يوجد فى بعض النسـخ قبل قوله وإلى اثنين كـاعطى وعلم وبعد قولـه: خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك»

وهو الشاهد التاسع بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه يجوز أن يجتمع علـى فعل واحد عدة من حروف الجر إذا كانت مختلفة، فإن الفعل الواحـد قد يتعدى بعدة من حروف الجر عـلى مقدار المعنى المراد من وقـوع الفعل، لأن هذه المعانى كامنة فى الفعل، وإنما يظهرها حروف الجر.

والبيت من مقطـوعة عدتها ستة أبيات للمتـنبّى قالها لمآودع سيف الدولة وأراد التـوجه إلى إقطاعه التى أقطعه إياها وأولها:

أيا راميًا يُصْمى فؤاد مرامه تُربِّى عداه ريشَها لسهامه

وهذا الشاهد لم يوجد فى ط، وبعض النسخ المخطوطة، ولذلك لم أرقمه بوضعه فى الأصل.

من شواهد: الأشباه والنظائر رقم ٦٠٣

وانظر ديوان المـتنبى ٤/ ١٥٥، من قصيـدة يمدح بها سيف الـدولة وقد خرج إلى إقطاع أقـطعه إياه بناحـية معرّة النعـمان. وفى هامش الديـوان، يقال: أقطعه أرض كـذا، إذا جعل له غلتـها رزْقا. والأقطاع: اسـم لتلك الأرض من الـتسمية بالمـصدر والطّرف: الفـرس الكريم، والحسام: السّـيف القاطع.
=

قوله: «وإلى اثنين كأعطى، وعَلِم»، يعني أن المتعدي إلى اثنين، على ضربين: إمَّا أن لا يكون مفعولاه في الأصلِ مبتدأ وخبراً: كأعطيت زيداً درهماً، ولا حَصر لهذا النوع من الأفعال.

وإمَّا أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً، كعلمت زيداً قائماً؛ وعند الكوفيين: ثاني مفعولَي باب علمت: حال، وكذا قالوا في خبر كان.

وليس بشيء، إذ الحال يجوز حذفه، وأيضاً لا يكون الحالُ علماً، وضميراً، واسم إشارة وغير ذلك(١) من سائر المعارف، ويجوز لك في هذين المنصوبين(٢).

قوله: «وإلى ثلاثة كأعلمَ وأرَى»، تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين [وهما من أفعال القلوب](٣) فزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعيّ قبل المفعولين، لأن معنى همزة التعدية: حمل الشيء على أصل الفعل(٤) فمعنى أعلمتك زيداً منطلقاً: حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً، فلابدّ أن تذكر أوّلاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأن المحمول عليه معنىً قائم بذلك المحمول، والعادة جارية بأن تُذكر الذات أوّلاً، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذى الحال والموصوف والوصف.

وكذلك في نحو: أحفرت زيداً النهر، أي حملته على حفر النهر.

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقَل:

= يقول: إن جميع ما أنصّرف فيه، ويضاف إلى من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهو له وصل إلى من نعمته.

(١) فى ط: وب ٤/ ١٠٤١، «لا يكون الحال علماً ولا ضميراً» ولا اسم إشارة وغير ذلك بزيادة: «لا».

(٢) بعد قوله: «فى هذين المنصوبين» زيادة فى بعض المخطوطات وهى: «وقد ذكرنا فى اسم المفعول أن المفعول به فى الحقيقة، إما واحد أو اثنان، ولا يتعدى الفعل حقيقة إلى ثلاثة، فلا وجه لإعادته».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٤١.

(٤) فى ط: على الأصل الفعل»، تحريف.

علَّمتك زيداً قائماً، بل لم يستعمل لثاني مفعولي علَّمت، إلا ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لعَلمت، تقول في، علمت زيداً منطلقاً: علَّمت عمراً انطلاق زيد، أو: علَّمت عمراً الانطلاق، قال تعالى: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ﴾(١).

وعند الأخفش، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة: باقي أفعال القلوب، أيضاً، قياساً لاَ سماعاً، فيقول/ أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأَخَلْتك وأزعمتك، وأوجدتك. ٢/ ٢٧٥

ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب، نحو: أكسوتك عمراً(٢) جبَّة، وأَجْعلتك زيداً قائماً، ولجاز بالتضعيف أيضاً، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقاً ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية متعدِّيها ولازمها بالتضعيف والهمزة(٣)، نحو: أنصرت(٤) زيداً(٥) عمراً، وذهَّبت خالداً؛ فثبت أن هذا موكول إلى السماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعِّبة(٦).

وأمَّا أخبر، وخبَّر، وأنبأ، ونبَّأ، وحدَّث، ولم يستعمل أحدث بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة، بعد التعدى إلى اثنين، بل، لم يتسعمل من ثلاثياتها فِعل مناسب لهذا المعنى، إلاَّ: «خَبِر» بكسر الباء، أي: علِم.

وأمَّا حدَث ونَبَأ ثلاثيين فلم يُستعملا مشتقين من النبأ، والحديث؛ لكن هذه الأفعال الخمسة، ألحقت في بعض استعمالاتها، بأعلَم المتعدي إلى ثلاثة، لأن الإنباء، والتنبئة والإخبار والتخبير والتحديث بمعنى الإعلام.

---

(١) المائدة/ ١١٠.

(٢) في ب فقط ٤/ ١٤٢: «زيداً» بدل «عمراً»

(٣) في ظ بعد التضعيف والهمزة: «إلى باب أفعلت وفعلت» نحو إلخ.

(٤) في ب فقط: «أنصرت» بالنون.

(٥) ط: «أبصرت زيدٌ» بضم «زيد» تحريف.

(٦) في هامش ب ٤/ ١٤٢: أى بعض أبواب المزيد المتشعبة منه أى من الثلاثى.

ولم يُلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا «نبَّأَ» وأَلْحق البواقيَ غيرُه.

وأَلْحَق بعضهم: أَرى الحلمية[١] بأَعلَم سماعاً نحو: أراني الله في النوم عمراً سالماً.

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: حدَّثتك بخروج زيد، وبالخروج، وهذا كما ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة أو مضمون الثاني، نحو: علمت زيداً قائماً، وعلمت قيام زيد، وعلمت القيام، لكن «علمت» يتعدى إلى المَضمون المذكور بنفسه، كما رأيت، وأنبأت وحدَّثت، لا يتعدَّيان إليه إلا بحرف الجر، فلا تقول: أخبرتك خروج عمرو، بل: بخروج عمرو، وأما [قوله][٢] أنبأته نَبَأً، وخبَّرته خبراً، وحدثته حديثاً، فهذه المنصوبات: أسماء صريحة مُقامة مُقامَ المصدر، أي: إنباءً، وأخباراً، وتحديثاً، ولو كانت مفعولاتها، لجاز استعمال المفعول به مخصَّصاً مقامَها، نحو: حدثته خروج زيد، ونبَّأته دَخول خالد، ولا يجوز في السَّعة اتفاقاً.

فإذا تقرر هذا، علمت أن قولك: حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيداً قائماً: ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونبَّأتك هذه التنبئة المعيّنة وخبَّرتك التخبير الخاص، فانتصاب «زيداً قائماً، لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا، لا لكونه مَصْدَراً مبيّناً نوعه، كما في: ضربت ضرب الأمير، لأن: زيداً قائماً، بيان المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك أي التلفظ[٣] والتكلم المخصوص وأنه كان سريعاً أو بطيئاً أو غير ذلك من صفات التلفظ[٤] فقولك: أخبرتك زيداً قائماً، أي أخبرتك بهذا المخبر به، والمخبر به

(١) في ب فقط ٤/١٤٣: «الحسّية» بدل «الحلمية»، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/١٤٣.

(٣) في ب فقط ٤/١٤٣: «اللفظ» بدل «التلفظ».

(٤) في ب فقط ٤/١٤٣: «اللفظ» بدل: «التلفظ».

مفعول بلا شك، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال فى ضربت ضرباً إن الضرب مضروب كما مضى فى باب المفعول به.

فظهر بهذا أن ما قال المصنف، وهو أَنَّ «زيداً قائماً» في : أخبرتك زيداً قائماً خبر خاص، وأن «خَبَرًا» في قولك: أخبرتك خبراً: خبرٌ مطلق، وكلاهما منصوبان، على أنه مفعول مطلق: ليس بشيء، بل الأول خبر خاص بلا ريب، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به أي مُخبَر به والثاني خبر مطلق، ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبَر به، فجعل أحدهما كالآخر، إمَّا غلط أو مغالطة.

والدليل على كونه مفعولاً به، وكمفعولَي «علمت»، أنك تقول: أخبرتك أنَّ زيداً قائم، كما تقول: علمت أو أعلمتك أنَّ زيداً قائم، فتُصدِّر الجملة بأنَّ، وأيضاً تقول:/ أخبرتك[١] زيداً قائماً فأنا مخبر أن زيداً قائم، فتضيف[٢] اسم الفاعل إلى ما كان في «أخبرتك» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: أنت ضاربُ ضربِ الأمير. ٢/ ٢٧٦

وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله: قلت زيد منطلق، ليس بشيء، إذ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر الخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي المقول الخاص بخلاف: قلت قولاً سريعاً على أنه مفعول مطلق.

ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبَر به، كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفه.

قوله: «فهذه، مفعولها الأول كمفعول أعطيت»، اعلم أن مفعولها الأول كأوَّل مفعولَيْ أعطيت، والثاني والثالث معاً، كثاني مفعولَي أعطيت، لأننا بيَّنا في باب المفعول به، أن هذه الأفعال، في الحقيقة، متعدية إلى مفعولين، أولهما غير الثاني، فمفعولها الثاني في الحقيقة: مضمون الثاني والثالث معاً، فمعنى، أعلمتك زيداً

(١) فى ب فقط ٤/ ١٤٤ : «أخبرتك أن زيداً» بزيادة «أن».

(٢) فى ظ فقط، «فتضعف» بالعين، تحريف.

قائماً: أعلمتك قيام زيد، فهو كأعطيت زيداً درهماً سواء، فيجوز لك ألاَّ تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب أعطيت، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول، وأمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب.

وظاهر مذهب سيبويه: أنه لا يجوز ذكر أوَّلها، وترك الثاني والثالث، لأنه قال: لا يجوز أن يقتَصَر على واحد من الثلاثة؛ فبعض النحاة أَجرى كلامه على ظاهره، ولم يجِّوز الاقتصار على الأول.

وأجازه ابن السرَّاج مطلقاً، وقال السيرافي: أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقاً.

ومذهب ابن السرَّاج أَولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون، فإذا قطعت النظر عن الأوَّل، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولَي علِمت مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مضى.

[أفعال القلوب وبيان خصائصها]

(ص): «أفعال القلوب: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت ورأيت ووجدت؛ تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصَب الجزأين».

(ش): اعلم أن الجُمَل التى تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أو: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكي.

والثانية، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لابدَّ أن يَعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلا على الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذَّر عمله في الفعلية، لأن

الضروري من عمل الفعل: رفع المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل أيضاً، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد عن مؤثرين مستقلين.

وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب، فيجب أن ينصب كلا جزأي الفعلية، لتعلق معناه بضمونهما، ولا ينتصب الفعل إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه[1]، فلا يتبيَّن فيهما أثر الفعل الداخل، بَلَى، إذا كان فعل معلَّق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية، لأنه لا يعمل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بِمَن تمرُّ، وعلمت أيَّ يوم سِرت، وأيَّهم رأيت، بنصب «أيّ»، على أنه معمول الفعل المؤخر.

٢/ ٢٧٧ ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليه، إمَّا/ فاعل، أو مفعول فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً لها بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ولم يجز رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل؛ ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز.

ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب؛ والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيد قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في: صَارَ زيد قائماً، الصائر هو قيام زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأن كلها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لَم يكن، ومعنى: مازال، وأخواتها: كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتها: كان في الصبح، والمساء، والضحى، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأمَّا أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة، كما يجيء في بابها.

(١) في ظ بعد قوله: «يستحيل انتصابه» احتراز من النصّب مقدراً كما إذا وقع حالاً ونحوها.

وإن اقتضى مفعولاً، نصبنا جزأي الجملة، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى، علمت زيداً قائماً: علمت قيام زيد، فإعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد، أى ذلك المفعول الحقيقى، فلذلك يدخل على هذين الجزأين «أنَّ» الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد، ولم يدخل على الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصوبَين.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إمَّا أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعال القلوب على أضرب: إمَّا للظنّ فقط، وهي حَجَا يحجو[1]، بمعنى ظن، وخال يخال، وحسب يحسب، وكذا، هَبْ، غير متصرف.

فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، ووَليها الاسمية مجرَّدة من «أنَّ»، نصبت جزأيها؛ فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب، أو قصَد، أو غير ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبْ، أمراً من الهبة، أو كانت الاسمية مصدَّرة بأنَّ، لم تنصب المفعولين، وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن: تنصب المفعولين إذا وَليها الاسمية غيَر مصدَّرة بأنَّ.

ويستعمل «أُرَى» الذي هو ما لم يسمَّ فاعله من أرى عاملاً عَمَل «ظنَّ» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «علِم» وإن كانت أُريت بمعنى: أعلمت.

وإمَّا لليقين فقط، وهو «علم» بمعنى «عَرَف» ولا يُتوهم أن بين «علمت» و«عرفت» فرقاً معنوياً، كما قال بعضهم، فإن معنى، علمت أن زيداً قائم، و: عرفت أن زيداً قائم: واحد إلاَّ أن: «عَرَف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر.

وأجاز هشام ، إلحاق «عَرَف»، و«أبْصَر»، بِعلِم في نصب المفعولين.

---

(١) علق الشريف على ذلك بقوله: حجوت المكان: إذا أقمت به وحجوت بالشيء: ظننته به، وحجيت بالشيء: إذا أولعت به وحجت الريح السفينة: ساقتها.

ويُستعمل «دَرَى» بمعنى عَلِم، وتعلَّمْ، أمراً بمعنى «اعلم»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِد الاسمية بعدهما مصدَّرة بأنَّ، نحو: دَرَيت أنك قائم، و:

٨٨٨= *تعلَّم أن بعد الغيّ رُشدا*[١]

ولا يُتصرَّف في «تعلمْ» بمعنى: اعلم، فإذا قيل لك: تعلَّم أن الأمر كذا، فلا تقل له: تعلمت، بل: علَمت.

وإن كان «دَرَى» بمعنى «خَتَل»، وتعلَّم، من: تعلَّمت الشيء، أي تكلفت علمه، فليسا من هذا الباب، فعَلِم[٢]، ينصب الجزأين إذا لم يصدَّرا بأنَّ.

وإمَّا للظن في الظاهر، مع احتماله في بعض المواضع لليقين، وهو «ظنَّ» لا بمعنى: اتَّهمَ، قال تعالى في الظن بمعنى اليقين: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَه﴾[٣]، وقد يجيء «ظن» بمعنى: اتّهم، فينصب مفعولاً واحدا، ومعنى

---

(١) هو الشاهد العاشر بعد السبعمائة فى الخزانة واستشهد به على أن: «تعلمْ» التى بمعنى اعلمْ أمراً، لا تنصب المفعولين، بل ترد الاسمية مصدّرة بـ «أن» السّادة مع معموليها مسدّ المفعولين، ويقل نصبها للمفعولين.

وهذا المصراع من قصيدة طويلة جداً للقطامى، وعجزه:

وأنّ لهذه الغُبَر انقشاعا

وفى ديوان القطامى/ ٣٥ رواية الشطر الثانى:

* وأن لهذه القحم انقشاعا *

وروايته فى الدرر:

* وأن لتالك الغُبَرِ انقشاعا *

وفى الدرر: يريد القطامى تسلية أخيه، فإن بنى أسد كانوا أوقعوا ببنى تغلب فى نواحى الجزيرة، والقطامى منهم، فأسره بنو أسد وأرادوا قتله، فحال زفر بن الحارث الكلابى بينه وبينهم، وحماه وأعطاه مائة ناقة، فقال القطامى القصيدة التى منها هذا البيت يمدح زفر، ويحضّ قيساً وتغلب على الصلح.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ٢٠٠، وتفسير القرطبى ٢/ ٥٤.

(٢) فى ط: «فلم» مكان: «فعلم»، تحريف.

(٣) الحاقة/ ٢٠.

الاتهام: أن تجعل شخصاً موضع الظن السيِّء[١] تقول: ظننـت زيداً، أي: ظننت به أنه فعل سيِّئاً، وكذا: اتهمته.

وإمَّا للاعتقاد الجـازم في شيء أنه على صفة معيَّنة، سـواء كان مطابقاً، أو، لا، وهو «رَأَى»، فإذا كـان بالمعنى المـذكور، ووَليتـه الاسمية المجرَّدة عـن «أنَّ، نَصَب جزأيها، نحو: رأيت زيداً غنياً، سواء كـان في نفس الأمر غنياً، أو، لا، قال تعالى ﴿إِنَّهـمْ يرونَه بعيداً﴾[٢]، وهو غير مـطابق، ﴿ونَراهُ قَرِيباً﴾، وهو مطابـق؛ وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا﴾[٣] متضمن معنى الاتهـام، أى لم ينته علمك إلى حالهم.

وقد تُلحـق «رأى» الحلمية، برأَى الـعلمية، في نـصب المفعولين، قـال تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.[٤]

وإمَّا لاعتقاد كون الـشيء على صفة اعتقاداً غير مـطابق، نحو: عَدَّ[٥] وجَعَل، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووَليتهما الاسمية المجرَّدة، نصبا جزأيها، نحو: كنت أَعُدُّه فقيراً فبان غنياً، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[٦] أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وإمَّا للقول بـأن الشيء على صفة قولاً غـير مستند إلى وثوق، نـحو: زعمتك كريماً وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قال أميَّة:

٨٨٩=

* الله موفٍ للناس ما زعموا[٧] *.

(١) فى ط: «الشىء» بالشين، تحريف.

(٢) المعارج/ ٦

(٣) البقرة/ ٢٤٣.

(٤) يوسف/ ٤.

(٥) فى بعض النسخ المخطوطة: «نحو عد» إذا وليها اسمية مجرّدة عن «أنّ».

(٦) الزخرف: ١٩.

(٧) هو الشاهد الحادى عشر بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «زعم» قد يستعمل فى التحقيق.

وعلى رواية «زعموا» فى نسخ الرضى يكون الشاهد لامية بن أبى الصلت من قصيدة طويلة ذكر فيها =

وإمَّا لإصابة الشيء على صفة، وهو: وَجَـد، وألْفى؛ وعُدَّا من أفعال القلوب، لأنك إذا وَجَدت الشيء على صـفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لـم يكن معلوماً، وقوله تعالى: ﴿ووَجَدَكَ عَائِلا﴾[١] لا يخرج عن هذا، لأنه تعالـى، قد يستعمل من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبـة إليه على سبيل التشبيه، كقوله: ﴿نَّبْتَلِيه﴾[٢] و﴿يُضِل﴾[٣]، ونحو ذلك، فكأنه تعالى، قد صادفه عائلاً، وعَلِمه بعد أن لم يعلم فأصلح حاله.

ولا يستعمل: أصـاب وصادف استعمالَ وَجَد في نصب المفـعولين خلافاً لابن دُرُسْتَويه.

فهذه هي الأفعـال الداخلة على الاسمية التـي مفعولها الحقيقي: مـصدر الثاني مضافاً إلى الأوَّل، وكـذا إذا كان الثاني جامداً، تحصـل منه مصدر فمعنـى علمت أخاك زيداً: علمت زيديَّة أخيك.

وإن وقعت بعدها الفعلية، في الندرة، فضميـر الشأن مقدر قبل الفعلية، لتصير به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته يقول زيد.

وبعض هذه الأفعال يكـثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمـعنى المذكور، نحو: علمت زيداً، وعلمت خروج زيد، أي عرفته؛ وبعـضها يقلُّ فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قال:

= صنع الله، وعظم قدرته، مطلعها:

والحَيَّة الحتفةَ الرقشاءَ أخرجها ... من جحرها آمنات الله والقسمُ

والبيت بتمامه:

نودى قمْ واركَبَنْ بأهلك إ ... نّ الله موف للناس ما زعموا

= انظر ديوان أميّة/ ٧٤.

وعلى رواية: زعما يكون الشاهد للنابغة الجعدى، من قصيدة مطلعها:

الحمد لله لا شريك له ... من لم يقلها فنفْسَهُ ظلما

انظر ديوان النابغة الجعدى/ ١٣٦، واللسان زعم.

(١) الضحى/ ٨.

(٢) الإنسان/ ٢.

(٣) فاطر/ ٨

= ٨٩٠ ولقد نزلْتِ فلا تظنّى غيرَهُ مِنّى بمنزلة المُحَبّ المُكْرَمِ[١]

أي لا تظنّي شيئاً غير نزولك كذا.

قال الفراء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما، تقول لمن قال: أظن زيداً قائماً: أنا أيضاً أظنه أو أظن هذا. وكذا باقى أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة؛ وليس ما قال بشيء، لأن مفعولَي باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدمناه، والصلة لا تقدَّر بالمفرد على حال.

قال الأندلسي وغيره: إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظنّ قلت: لا منع مما قاله الفراء، على ما ذكرنا.

وتقول: ظننت به/ إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِ﴾[٢]، أي ظناً غير الحق، فهو مفعول مطلق، فلامنع من كونه مفعولاً به، أي شيئاً غير الحق، كما في قوله: فلا تظني غيره[٣]. ٢/ ٢٧٩

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه» أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة الاسمية[٤] صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: «هي عنه» على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادر عن عِلْم، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظنّ.

---

(١) هو الشاهد الموفى المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٢١٧.

(٢) آل عمران/ ١٥٤.

(٣) علق الشريف بقوله: «أى مثله فى نصب مفعول واحد».

(٤) كلمة: «الاسمية» سقطت من ب ٤/ ١٥٣.

[خصائص أفعال القلوب]

(ص): «ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت. ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً، بخلاف باب أعطيت مثل: زيد علمت قائم.

ومنها: أنها تُعلَّق بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو.

ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها» ضميرين لشيء واحد، مثل علمتني منطلقاً.

ولبعضها معنى آخر يتعدَّى به إلى واحد، فظننت بمعنىً اتهمت، وعلمت بمعنىً عرفت، ورأيت بمعنىً أبصرت، ووَجَدت بمعنى: أهبت.

(ش): قوله: «إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت».

اعلم أن حذف المفعولين معًا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تَعيُّنهما فتحذفهما نَسياً منسياً، تقول: فلان يُعطى ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت، ولا ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين.

وأمَّا مع القرينة فلا بأس بحذفهما، نحو: «من يَسمع يَخَلْ»[1] أي: يَخَلْ مسموعَه صادقاً، وقال:

---

(١) علق الشريف على المثل بقوله: «قال الأصمعي: من أمثالهم في ذمّ مخالطة الناس، واستحباب الاجتناب عنهم: «من يسمع يخل» يقول: من يسمع من أخبار الناس، ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه: أن مجانبة الناس أسلم.

بأيِّ كتابٍ أم بأية سُنَّة تَرى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسِبَ(١) =٨٩١

وهذا، أيضاً من خواص هذه الأفعال.

وأمَّا حذف أحدهما دون الآخَر، فلا شكَّ في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القلة ههنا، أن المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حَذفتَ أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد وَرَدَ ذلك مع القرينة.

أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿ولا يَحسَبَنَّ الذين﴾(٢)، بالياء، إلى قوله: ﴿هوخيراً لهم﴾، أي: بُخلَهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني، فكما في قوله:

لا تَخَلْنا على غَرَائك، إنّا طالما قد وَشَى بنا الأعداء(٣) =٨٩٢

أي: لا تَخلنا أذِلَّةً، عَلى إغرائك المَلِك بنا.

---

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد السبعمائة فى الخزانة واستشهدبه به على أنه قد حذف مفعولا «تحسب» للقرينة،

والتقدير: وتحسب حبّهم عاراً على.

والشاهد للكميت بن زيد، من قصيدة يمدح بها آل بيت الرسول ﷺ، وهى من أشهر شعره، ومطلعها.

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً منّى وذو الشيب يلعب

من شواهد: ابن عقيل ١/ ١٥٤، وأوضح المسالك رقم/ ١٩١.

والمقرب ١/ ١١٦، والعينى ٢/ ٤١٣، والتصريح ١/ ٢٥٩، والهمع والدرر رقم/ ٥٩٠، وحاشية يس ١/ ١٦١ والأشمونى ٢/ ٣٥، وانظر تفسير القرطبى ٤/ ٣٠٧.

(٢) آل عمران/ ١٨٠.

(٣) هو الشاهد الثامن والأربعون. وقد سبق ذكره رقم ٥١.

واستشهد به على أنه قد حذف المفعول الثانى من: «تخلْنا»

وتقديره: لا تخلنا أذلة على إغرائك الملِك بنا.

[الفرق بين التعليق والإلغاء]

قوله: «ومنها أنه يجوز الإلغاء». الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أن التعليق: إبطال العمل لفظاً لا معنىً، والالغاء: إبطال العمل لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلَّق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلامنع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: علمت لَزيدٌ قائم، وبكراً فاضلاً، على ما قال ابن الخشاب.

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنىً زيد عَلمتُ قائم: زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقَع المفرد موقعها/ والجملة المعلّق عنها منصوبة المحلّ.

والفرق الآخر: أن الإلغاء أَمرٌ اختيارى لا ضروري، والتعليق ضروري.

وقيل: الجملة الملغي عنها في نحو: زيد قائم ظننت مبنيَّة على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها.

وليس بشيء، لأن الفعل الملغى لبيان ما صدَر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شكّ أن معنى الفعل الملغى: معنى الظرف فنحوُ زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيًا على اليقين.

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب، لأن عامِل الرفِع معنوي، عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما يغلب اللفظيُّ المعنوي.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حدّ الإعراب: ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عاملٍ غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قوله:

٨٩٣= كذاك أُدِّبت حتى صار من خُلُقي ... إنِّي وجدت: مَلاكُ الشيِّمة الأدبُ[1]

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن: «وجدت» قد ألغى عن العمل مع تقدّمه وهو ضعيف وقبيح.

والشاهد نسب إلى بعض الفزاريين.

من شواهد: المقرب ١/ ١١٧، وابن عقيل ١/ ١٥٢، وأوضح المسالك/ ١٨٩، والعينى ٢/ ٤١١، والهمع والدرر رقم ٥٩٤، والتصريح ١/ ٢٥٨، والأشمونى ٢/ ٢٩.

وقوله:

أرجو وآمل أن تدنُو مودّتــُها وما إخالُ لَدَنْيا منك تَنْويلُ[1] =٨٩٤

وإنما جاء ذلك، مع ضعفه، لأن أفعال القلوب ضـعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضـاً، معمولها في الحقيقـة: مضمون الجملة، لا الجملـة، وسيبويه لا يحـمل ذلـك على الإلـغاء، بـل على الـتعلـيق، ويـقول: اللام مـقدرة، حـذفت للضرورة.

وقال بعضهم: ضمير الشأن مقدر بـعد الفعل، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء نحو قوله:

إنَّ مَن يدخُلِ الكنيسةَ يوماً يلق فيها جآذراً وظباءَ[2] =٨٩٥

فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغًى، ولا معلَّق.

ويقل القبح في نحو: متى تظن زيدٌ ذاهب، أعني إذا تقدم معمول الخبر، إذ هو كتقدم الخبر وتوسُّط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيف.

وإذا توسَّط الفعل بين المبتدأ والخـبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف[3]، وكذا

(١) هو الشاهد الرابع عشر بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد ألغى: «إخال» عن العمل مع تقدّمه.
والشاهد لكعب بن زهير. انظر شرح قصيدة: «بانت سعاد» لابن هشام الأنصارى.
من شواهد: العيـنى هامش الأشمونى ٢/ ٤١٢، والتصريـح ١/ ٢٥٨، والهمع والدرر رقم/ ١٢٦، والأشمونى ٢/ ٢٩.

(٢) هو الشاهد الثامن والسبعون فى الخزانة، وسـبق ذكره رقم/ ٨١ واستشهد به على أنّ اسم إنّ ضمير الشأن، حذف لضرورة الشعر، والتقدير: إنه من يدخل إلخ.

(٣) بعده فى بعـض المخطوطات: «لخلو ما هو المـوضع الطبعى للعـامل، أعنى ما قبل المعـمولين عن العامل اللفظىّ، فيتقّوى المعنوىّ شيئاً، ومع ذلك فالإعمال أولى لتقدّم الفعل على أحد المعمولين.
وأمّا إذا تأخرّ عنهما فـالإلغاء أولى، لأن العامل القوى يضعف بالتأخيـر عن المعمول بدليل جواز: لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد. وقد يقع الملغى إلخ.

جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأن الرفع[١] القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضَرَبَ أحسب زيد، وبين اسم الفاعل ومعموله، قال:

٨٩٦= ولستم فاعلينَ إخالُ حتّى   ينالَ أقاصيَ الحَطبِ الوَقودُ[٢]

وبين معمولَي «إنَّ»، نحو: انَّ زيداً أَحسب قائم، وبين «سوف» ومصحوبها، كسوفِ أحسب يقدم زيد.

وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب عمرو.

وتوكيد الملغى بَمصْدر منصوب [٣] قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي.

وأمَّا توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر فأسهل إذ ليسا بصريحين[٤] في المصدرية، نحو: زيد أحسبه، أو: أحسب ذاك قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق أعجبني ظنك زيداً قائماً، وعلمِك: لزيدٌ قائم.

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو: زيد قائم ظني غالب، أي: ظني زيداً قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

---

(١) فى ب فقط ٤/١٥٧ : «الرافع».

(٢) هو الشاهد الخامس عشر بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ «إخال» الملغاة وقعت معترضاً بين بها اسم الفاعل، وهو «فاعلين» وبين معموله وهو حتّى، فإنها جارّه بمعنى «إلى» متعلّقة به. و«ينال» منصوب بـ «أن» مضمرة بعدها.

والشاهد من أبيات ستّة لعَقيل بن عُلّفة.

انظر الحماسة بشرح المرزوقى/ ٤٠١، وسمط اللآلى/ ١٨٥.

(٣) كلمة: «منصوب» سقطت من ب ٤/٥٨.

(٤) فى ط: «بصريين»، تحريف.

وأمّا[1] إن كان مغفولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه فالعمل للفعل، كما مرَّ في باب المصدر.

وكذا إن حذف الفعل جوازاً نحو: ظناً زيداً قائماً ففي الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله، متوسطاً ومتأخراً، لكن الإلغاء قبيح، لما مرَّ من قبح تأكيد الفعل الملغى.

وأمَّا إن حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: ظنَّك زيداً قائماً، أي: ظُنَّ ظناً، فعند/ مَن قَال: العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر، هو كما لو حذف جوازاً يجوز الإلغاء متوسِّطاً ومتأخراً نحو: متى زيد، وظنك، قائم، ومتى زيد قائم ظنك. ٢/ ٢٨١

ويجوز الاعمال أيضاً لأنك تُعمل الفعل لا المصدر.

وكذا عند مَن قال: العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل، لا لكونه مقدَّراً بأن والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسط، أو تأخر، لأن العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة، لا المصدر.

ولا يجوز أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكِّداً لغيره، كزيدٌ قائم حقاً، على ما قيل، لما ذكرنا في المفعول المطلق.

قوله: «ومنها: أنها تعلَّق بحرف الاستفهام والنفي»؛ التعليق، مأخوذ من قولهم: امرأة معُلَّقة، أي مفقودة الزوجِ، تكون كالشيء المعلَّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجودَه فلا تقدر على التَزوُّج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنىً وتقديراً، لأنَ معنى: علمت لَزيدٌ قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثَمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة الملغى عنها[2] نحو: علمت لَزيدٌ قائم، وبكراً قاعداً.

(١) في ب فقط ٤/ ١٥٨: وإن كان» مكان: وأمّا إن كان».

(٢) في ب فقط ٤/ ١٥٩ في «المعلق عنها».

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلّق قد يكون حرفَ الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقاً، وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي.

وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[1] علمت أين جلست؟ ومتى تخرج؟ وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامُ مَن عندك؟ وقد يكون لامَ الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك.

وقد يكون حرفَ النفي، وهو: ما، وإن، ولا، نحو: علمت ما زيدٌ قائماً، وإنْ زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجلَ في الدار[2].

أمَّا الاستفهام، ولام الابتداء، وما، وإن النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأُبقِيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُمَليَّة، رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.

وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إن زيداً لقائم فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إنَّ واللام، كما يجيء.

وأمَّا «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة، لأنها لاء التبرئة المشابهة لإنَّ المكسورة اللازم دخولها على الجمل.

ومِن المعلِّقات: إنَّ المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيِّزها لام الابتداء، نحو: علمت إنَّ زيداً لَقائم، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة، كما يجيء.

---

(١) الكهف/ ١٢، وقد سقطت كلمة: «أحصى» من ب. وفي ط: «الجزبين» بالجيم تحريف.

(٢) مثل لذلك السيد الشريف لهذه الصور بقوله: كقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ [البقرة/ ١٠٢].

﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء/ ٦٥].

﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء/ ٥٢].

وأمَّا إذا تجرَّدت «إنَّ» عن اللام فإنها لا تُعلِّق، لإمكان فتحها، وجَعلها معمولة لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبَين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل «أنَّ» حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها، فهو أولى من عزل العامل بكسر «إنَّ» عن عمله، وأمَّا قوله:

ولقد عَلِمتُ لتأتِيَنَّ منيّتي إن المنايا لا تَطيشُ سهامُها[1] =٨٩٧

فإنما أجرى «لقد علمت»، مجرى القسم، لتأكيده للكلام، لأن فيه اللامِ المفيدة للتأكيد، مع «قد» المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله:

...............وإنني قسماً إليكَ مع الصدود لأَمْيَلُ[2] =٨٩٨

وقد يجرى نحو: علم الله مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فيجيء بعده إن المكسورة نحو: علم الله إنك قائم، أي والله.

والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية، نحو: علمت بمَن تمرّ، وعلمت أيَّهم ضربت، بنصب «أيَّهم» على أنه مفعول ضربت، وعلمت أيَّ يوم سرت؟ وعلمت أقمت أم قعدت؟

---

(١) هو السادس عشر بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «علم» نزّل منزلة القسم، فيكون جملة «لتأتين» جواب القسم الذى هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن فيه، فلا تقتضى معمولاً، ولا تتصف بعمل، ولا تعليق ولا إلغاء.

والشاهد من معلقة لبيد المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١/٤٥٦، والمغنى ٢/ ٦٠، وشرح شذو الذهب/ ٣٢٥، والعينى ٢/ ٤٠٥، والتصريح ١/ ٢٥٤- ٢٥٥- ٢٥٩ والهمع والدرر رقم/ ٦٠١، والأشمونى ٢/ ٣٠.

ويذكر العينى أن جماعة قالوا إن الشاهد من معلقة لبيد ولكنه لم يجد فى ديوانه إلا الشطر الثانى حيث يقول:

صادفْنَ منها غِرّةً فأصبْنه إنّ المنايا لا تَطيش سهامُها.

(٢) هو الشاهد التسعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩٥.

واستشهد به على أن «لقد علمت» فى البيت السابق منزل منزلة القسم فصار كقوله: «قسماً»، وهو بتقدير: أقسم قسماً.

وقوله: لأميل» خبر مبتدأ محذوف، أي لأنا أميل، والجملة جواب القسم، والبيت بتمامه:

إنى لأمنحكَ الصدود وإنّنِي قسماً اليك مع الصدود لأميلُ

وإعراب الجملة المعلَّق عنها كإعرابها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب، فيجوز في: علمت أيٌّ يوم الجمعة، رفع/ «أيّ» على أنه خبر مقدم على المبتدأ، أيّ: أيُّ يوم يومُ الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أيَّ يوم الخروج، قال: ٢/ ٢٨٢

٨٩٩= *لقد علمتُ أىُّ يوم عُقْبَتِي*(١)

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأَولَى أن لا يتعلَّق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيداً مَن هو؟، وعلمت بكراً أَبو مَن هو؟، وجوَّز بعضهم تعليقه عن المفعولين، لأن معنى الاستفهام يعمُّ الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: علمت أبو مَن زيد.؟

وليس بقويّ لا تفاقهم على النصب في نحو: علمت زيداً ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً.

وأمَّا قولهم: أرأيت زيداً ما صنع، بمعنى أخبرني، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد»، بل النصب فيه واجب؛ ومعنى أرأيت: أَخبر، وهو منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت، كأنه قيل: أبصرته، وشاهدت حاله العجيبة.

أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

---

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه يجور رفع «أى» على الابتداء، ونصبها على الظرفية واستشهد به سيبويه فى كتابه ١/ ١٢٢، وذكر البغدادى: وظاهر سياقه أن هذا كلام لا شعر، ولهذا لم يشرحه أكثر شراح شواهده» وأورد الشاهد ابن السّيرافى فى شرح أبيات سيبويه على أنه رجز، وبعده:

هى التى عند الهجر قالت إذا النجوم فى السّماء ولّتِ.

وانظر تعليق البغدادى على الشاهد. والعُقَبة بالضم: النوبة بالنون، نقول: نمت عشبتك أى نوبتك.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: أرأيت زيداً ما صنع، وقد يحذف، نحو: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾[١]، الآية، و «كُمْ» ليس بمفعول كما يجيء، بل هو حرف خطاب.

ولابدَّ، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به، من استفهام ظاهر أو مقدر، يبِّين الحال المستخبَر عنها، فالظاهر نحو قولك[٢]: أرأيت زيداً ما صنع، و: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾[٣] و: ﴿أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا﴾[٤]، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾[٥] أي أرأيتك هذا المكرَّم، لِمَ كرَّمته عليّ[٦] وقوله تعالى: «لئن أخرتني» ـ كلام مستأنف.

وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ﴾[٧]، إلى قوله: «ألم يعلم»، وقوله: «أرأيت إن كان»، كرر «أرأيت» للتوكيد، ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، كأنه قال المخاطب لمَّا قلت: أرأيت زيداً: عَن أيّ شيء من حاله تسأل؟ فقلت: ما صنع، فهو بمنزلة قولك: أخبرني عنه ما صنع، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لرأيت، كما ظنَّ بعضهم.

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لمَّا صار بمعنى أَخبِر كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء آخر، نحو: النجاءَك، فاستغنى بتصريف

(١) الأنعام/ ٤٠، ٤٧، ٥٠.

(٢) كلمة: «قولك» سقطت من ب ٤/ ١٦٢.

(٣) الأنعام/ ٤٧.

(٤) الأحقاف/ ٤.

(٥) الإسراء/ ٦٢.

(٦) كلمة: «عليّ» سقطت من ط وب ٤/ ١٦٢.

(٧) العلق/ ٩ - ١٤.

الكاف تثنية وجمعاً وتأنيثاً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردة مفتوحة، سواء كان المخاطب مذكراً، أو مؤنثاً، مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً؛ وفاعل: أرأيتك: التاء، لا «أنت» المقدر[١] في نحو: رويدك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرتي، نحو: أرأيتك زيداً ما صنع، فلا منع من بقاء فاعله أيضاً.

وقال الفراء: بل أُزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف وهو مثل رويدك، والنجاءَك، كما مضى في أسماء الأفعال أعني أن الكاف مرفوع المحل.

فإذا أردت برأيت فعل القلب فالكاف الملحق به: اسم يتصرَّف بتصَرُّف المفعول الثاني، وكذا التاء: يتصرف بتصرفهما، نحو: أرأيتك زيداً، و: أرأيتما كما الزيديَن، و: أرأيتموكم الزيدِين، وأرأيتكِ هنداً، و: أرأيتما كما الهندَين، و: أرأيتن كنَّ الهندات.

واعلم أنك إذا قلت: قد علمت مَنْ قام، وجعلت «مَن» إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

٢/ ٢٨٣ وإن جعلتها/ استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى: علمت أيَّ شخص حصل منه القيام، وربَّما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد، مثلاً، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً، لما تقدم لفظه عليها؛ لاقتضائها صدرَ الكلام، فيكون مفعول علمت إذاً مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً؛ وأمَّا إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعِلم واقع عليه، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام.

(١) علق على ذلك السيد الشريف بقوله: «يعني أن: أرأيتك وإن صار بمعنى أخبرنى الذى فاعله مستتر فاعله التاء كما كان قبل صيرورته بمعنى: أخبرنى، فبقيناه على أصله، وليس فاعله مستترا كاسم الفعل المشابه له فى النقل عن أصله، فإن فاعل «رويدك» مستتر، وكذا بقينا منصوب: أرأيتك زيداً ما صنع، وإن صار بمعنى أخبرنى الذى لا يتعدّى اعتباراً بالحالة الأصلية، فاعتبرنا الأصل فى إبراز المرفوع والمجيء بالمنصوب مع أن المعنى الثانى يقتضى استتار المرفوع، وحذف المنصوب».

ويتبيَّن الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معرباً، تقول في الاستفهام: علمت أيُّهم قام؟، برفع «أيّ»، وإذا كان موصولاً قلت: علمتُ أيَّهم قام بنصبه.

وليست أداة الاستفهام التي تَلِي باب عِلم في نحو: علم زيدٌ أيُّهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو: علمت أيهم قام، وذلك لأن «علمت»؛ المقدَّم على «أيهم»: مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعيَّن، لما ذكرنا أن العلْم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أيّ» لاستفهام المتكلم لكان دالاّ على أنه لا يعرف[1] انتسابَ القيام إليه، لأن: أيهم قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيَّن، ربَّما يعرفه الشاكّ بأنه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذاً: النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض.

فنقول: أداة الاستفهام إذاً لمجرَّد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أنْ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى عرفت قيام زيد.

وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو: علمت قيام زيد، لأن المتكلم قد يكون له داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع إلى التصريح به؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2]؛ ومثله كثير.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا، أو، نعم، بعد فعل القلب، نحو: علمت أزيد قائم؟ أو: هل زيد قائم، والمشكوك فيه، الذي يستفهم عنه ههنا: انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأَمْ، ومع أسماء الاستفهام: أن انتساب الفعل إلى هذا المعيَّن أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

---

(١) في ط: لا يعرب» بالباء، تحريف.

(٢) سبأ/ ٢٤.

وكذا يجوز: علمت: أزيد قام أو عمرو، وعلمت: هل زيد قام، أو عمرو،؟ وجوابها: لا، أو نَعَمْ.

والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا: نسبة القيام إلى واحد من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذى يُشَكُّ فيه فيُستَفهم عنه.

ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه: لا، أو، نعم، بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يصح أن يكون متعلَّقاً للعلم إلا بتأويل، وهو أن يقال: متعلَّقه: ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم، وبأسماء الاستفهام: شيء معيَّن منسوب إليه الحكم المذكور في الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو:؟ علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه هو الذي يقال في جوابه، [وذلك لأن جوابه][١] إمَّا: زيد، أي زيد قائم، وإمَّا عمرو.

وأمَّا إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نعم، أو، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة.

والجواب عما قالوا: أنا لا نسلِّم أوَّلاً أنّ مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلَّقاً للعلم، بَلَى، مضمون/ استفهام المتكلم لا يصح أن يكون متعلَّقاً للعلم، للتناقض المَذكور. [فى نحو: علمت أيهم قام][٢] ولو سلَّمنا ذلك قلنا: إن «نعم» أو «لا»، في الجواب متضمن أيضاً لمعنى النسبة ونفيها، لأن المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائم، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم. ٢/ ٢٨٤

ثم اعلم أن جميع أدوات الاستفهام، ترد على الوجه المذكور، أي لمجرَّد الاستفهام، لا لاِ ستفهام المتكلم بعد كل فعلِ شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٦٥.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

على الآخر، لتبيين المشكوك فيه، نحو. شككت: أزيد في الدار أم عمرو، و:نسيت، أو ترددت: أأقوم أم أقعد؛ كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبيَّنت، ودَريت، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكَّرت، وامتحنت، وبلوت، وسألت، واستفهمت، وجميع أفعال الحواس الخمس، كلمست، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت؛ تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو؟.

وقد يُضمر الدال على التفكر، كقوله تعالى: ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾[١]، أي متفكراً، أيمسكه أم يدسّه. وفي نهج البلاغة: «يتخالسان أنفسهما: أيهما يَسقي صاحبَه كأس المنون»، أي: متفكّرين: أيهما يسقى؟ ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوَّزَين على الآخر.

وجوَّز يونس، تعليقَ جميع الأفعال، نحو: ضربت أيّهم في الدار، وقتلت أيّهم في البيت، وقد مضى ذلك في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم؟ واستفهمت: أقام زيد؟ أن يُنوى بعده القول، والجملة مفعول لذلك المنوي، على ما هو مذهب البصريين، أو يضمَّن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين، كما يجيء بعدُ، من مذهب الفريقين.

فنقول: الجملة بعد الفعل المعلَّق في موضع النصب، وهي: إمَّا في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو: شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي: شككت في هذا الأمر؛ أو في موضع مفعول تعدَّى إليه الفعل بنفسه، إمَّا لاقتضاء الفعل إيَّاه وضعاً، وإمَّا لتضمن الفعل ما يقتضيه؛ والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمَّا أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة[٢] المعلق عنها فى موضع مفعوله، أي عرفت هذا الأمر.

---

(١) النحل/ ٥٩.

(٢) فى ط: «فى الجملة» بدل: «فالجملة» تحريف.

وإمَّا أن يَطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمَّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحده نحو: علمت زيداً أبو مَن هو، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾(١)، فإن «أدرَى» يتعدى إلى مفعولين، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أَعلَم؛ أو في مقام الثالث وحده، نحو: أعلمتك زيداً، أبو مَن هو.

وأمَّا الثاني، أي المتضمن لمعنى العِلم، فهو كل فعل ذكرنا أنه ممَّا يُطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإن «فكَّر» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرَّف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه.

وكذا قولك: انظر إليه: أقائم هو أم قاعد؟ أي: تعرَّف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسَل، وزيدٌ أبو مَن هو، لكونه بمعنى: انظر وسَل أبو مَن زيد: أهون من رفعه في نحو: اعْلَم زيد أبو مَن هو، لأن انظر الذي بمعنى تفكرْ، وسَل، الذي بمعنى: سَل الناس، لا ينصبان زيداً، لو سلطتهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

٢/ ٢٨٥ وكذا الحكم إن كان/ الفعل المطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرُّف، نحو: امتحنت زيداً: هل هو كريم، أي تعرَّفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيداً: هل هو في الدار، أي: تعرَّفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾(٢)، أي يتعرفون(٣) وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عمرك الله، إن الكاف مفعول أصل الفعل: والله مفعول الفعل المضمّن الله.

(١) الانفطار/ ١٧.

(٢) النازعات/ ٤٢.

(٣) في ب فقط ٤/ ١٦٧: «يترقبون» بدل: «يتعرفون».

وقد تكون الجملة المعلَّق عنها بدلاً مما قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائم، أو، لا، أي: شككت في قيامه، فهي في محل الجرّ، وتقول: عرَّفتك الحال: أزيد في الدار أم عمرو، فهي في محل النصب بدل من «الحال»، وكذا: عَرَفت زيداً أبو مَن هو: الجملة فيه بدل من «زيداً».

هذا، وقد أوجب الأخفش: إن زيداً لظننت أخوه قائم، قال: وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً، لأن اللام للابتداء، فلا تدخل على الماضي كما يجيء في باب «إنَّ»، فهي في التقدير داخلة على «أخوه»، كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأمَّا الإلغاء والتعليق في: أعلَم وأرَى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك[١] أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عَلِم ورأي، تقول: أعلمتك لَزيدٌ منطلق، وأزيد قائم أم عمرو، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائم، وزيد قائم[٢] أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أعلَمَ لما لَم يسمَّ فاعله، نحو: أُعلِمت ما زيد قائماً، وزيد أُعلِمت قائم[٣].

وقال الأندلسيّ: الذي أُعوِّل عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نسخ الجزُولِيَّة، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز.

والذي أري، أنه لا منع من الإلغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول.

وقال ابن جعفر: لو ألغيت فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علَّقت فقلت: أعلمتك لَزيدٌ قائم، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة ما لأنه لابد من إعماله فى المفعول الأول.

---

(١) فى ظ: «المالكى» مكان: «ابن مالك».

(٢) فى ط: «قائماً» مكان: «قائم».

(٣) فى ط: «قائماً مكان: «قائم».

وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيء، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَه أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيدٌ علمت قائم، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول.

وكذا في: علمت لَزَيد قائم: أعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول.

وأيضاً المُعمل معنى الهمزة، أي التصيير والملغى أو المعلق: أصل علِم، فالملغى غير المُعمل.

واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يُلغى ولا يعلق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولَي أعطيت.

قوله: «ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد».

هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية.

ولفظة «هَبْ» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متّحدَي المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾(١).

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو [قولهم](٢) رأيتُنا مع رسول الله ﷺ، و: رأيتَماك تقول كذا.

وقد يجري مجراها «رأى» البصريَّة، حملاً على «رأى» القلبية، وكذا: عَدِم، وفَقَد حملاً على وَجَد، لأنهما ضدَّاه في أصل الوضع.

وإنما لم يجز(٣) ذلك في غير الأفعال المذكورة، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنى كُره اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول [في المظهر](٤) ضرب زيدٌ/ زيداً، وأنت تريد: ٢/ ٢٨٦

(١) يوسف/ ٣٦.
(٢) كلمة: «قولهم» سقطت من ب ٤/ ١٦٩.
(٣) في ظ: «وإنما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين» في غير الأفعال إلخ.
(٤) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٤/ ١٧٠.

ضرب زيدٌ نفسَه، فلم يقولوا: ضربتُني، ولا ضربتُنا، وإن تخالفا لفظاً، لا تحادهما معنىً، ولا تفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متصلاً.

فقُصِد، مع اتحادهما معنى: تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثمَّ قالوا: ضرب زيد نفسه، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه، مُظهرَين، متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى؛ فجاز اتفاقهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياس جواز: ظنَّ زيدٌ زيداً قائماً، أي نفسه.

وأمَّا إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب، أيضاً، سواء وقع المنفصل بعد «إلاَّ» أو معناها، أو لم يقع، نحو: ما ضربت إلاَّ إياكَ و: إنما نقتل إيانا، وإياك فاضرب، وما ضربك إلاَّ أنت.

وأمَّا إن كان الفاعل والمفعول متحدين معنىً، وأحدهما ضمير متَّصل والآخر ظاهر، نحو: زيداً ظنَّ قائماً، وظنه زيدٌ قائماً، لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة.

وإن كان الضمير منفصلاً، جاز مطلقاً، وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير.

هذا ما ذكره المصنف من خواص أفعال القلوب.

ومن خواصِّها، أيضاً، جواز دخول «أنَّ» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: علمت أن زيداً قائم، ولا يجوز: أعطيت أنَّ زيداً درهم، وذلك لأن مفعولها في الحقيقة، ـ على ما تقدم غيرَ مرة، ـ هو مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، و «أنَّ» المفتوحة موضوعة لهذا المعنى، فنقول:

إذا دخلت أفعال القلوب على «أنَّ» المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي، ويكثر ذلك إن كان ذلك الفعل مما يقلُّ نصبه لمفعول واحد، نصباً صريحاً، كحسبت، وخِلت، وظننت، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسنداً ومسنداً إليه، سواء نصبتهما، كما في: حسبت زيداً قائماً، أو لم تنصبهما نحو: حسبت أن زيداً قائم، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو المصرح به في الجزأين المصدَّرين بأن.

هذا مذهب سيبويه، أعني أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها، مفعول ظنَّ، ولا مفعول له آخر مقدراً. والأخفش يجعل «أن» مع جزأيها في مقام المفعول الأول ويقدِّر الثاني، أي: علمت أن زيداً قائم حاصلاً، أي: قيامَ زيد حاصلاً؛ ولا حاجة إلى ذلك، كما بيَّنا، ولو كان مقدَّراً لجاز إظهاره، إذ لم يسدَّ مسدَّه شيء حتى يكون واجبَ الإضمار.

ولا نقول: إن «أنَّ» مع جزأيها [ساد مسدّ اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أنّ المفتوحة مع جزئيها][1] في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، فكيف تكون في تقدير اسمين؟ بل الأولى أن يقال: إن الاسمين المنصوبين نحو: علمت زيداً قائماً سادَّان مسدَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتهما، إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدريَّة كما كان الكلام مع «أنَّ» بتقدير المصدر[2].

هذا آخر الكلام في أفعال القلوب.



(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٧١.

(٢) في : «بتقدير المصدر لكونها أداة المصدر».

[ما ينصب الجزأين من غير أفعال القلوب]

وأمَّا غير أفعال القلوب مما ينب جزأي الجملة بتقدير المصدر[١]، فهو: صيَّر وما رادفها من: جَعَل، وهَبْ غير متصرف، وردَّ، وترك، وتخذ واتَّخذ و: أكان.

وأصل الباب: صيَّر، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لصَارَ في الأصل، إذ منزلة صيَّرت زيداً قائماً من/ : صار زيد قائماً، كمنزلة: أحفرت زيداً النهر من: حَفَر زيدٌ النهر؛ فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معاً بلا قرينة، وجوازه معها، كحال مفعولَي علمت، يقال: جعلت زيداً كريماً، فتقول: بل أنا جعلت، وأمَّا بلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذ كل إنسان لا يخلو من تصيير شيء شيئاً في الأغلب، فلا فائدة في ذكر الفعل وحده، كما قلنا في: علمت وظننت. ٢/ ٢٨٧

وكذا لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا قليلاً، لأن مضمونهما هو المفعول لصيَّر، كما كان مضمونهما فاعل صار.

وكان القياس، بناءً على أن المفعولين في تقدير المصدر: جواز تصديرهما بأنَّ، كما في مفعولَي علمت، إلا أنه رُوعي أصلهما حين كانا اسماً وخبراً لصَار، فإنهما لا يُصدَّران، إذاً بها، كما ذكرنا في أول هذا الباب.

وأمَّا إلغاء صيَّر ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتيا، كما أَتَيا في أفعال القلوب، لأن ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب، كجعلته غنياً فهو أمر ظاهر للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن.

ومرادفات «صيَّر» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾[٢]، أي: خلق؛ ووَهب، أي أعطي، وردَّه أي جعله راجعاً، وترك، أي خلَّى، وتخذ واتَّخذ، أي أخذ.

وأما «أكان»، فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يجيء إلا بمعنى «صيَّر»، وذلك لما ذكرنا أن معنى صار: كان بعد أن لم يكن، ومعنى «أكان»: جعله كائنا، فحصل

---

(١) في ظ: «المفرد» مكان: «المصدر».

(٢) الأنعام/ ١.

من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كوَّن» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جَعَل بعضهم «ضَرَب» مع «المَثَل» بمعنى «صيَّر»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْداً مَّمْلُوكاً﴾(١)، ونحو ذلك، وإليه ذهب الأندلسي، فيكون «مَثَلاً» مفعولاً ثانياً، و«عبداً» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، مِن ضرب الخاتم واللِّبن(٢).

ويجوز أن يقال معنى: ضرب مثلاً، أي: بَيَّن، فهو متعدٍّ إلى واحد، والمنصوب بعده: عطف بيان.

وقال ابن درستويه: يلحق غادر بصيَّر، كما أُلحِق به «تَرَك» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً.

وإذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالاً، ويكون «غادر» بمعنى خلَّف وخلَّى.

وأما إذا كان معرفة كما في قولك.

=٩٠٠ *غادْرته جزر السباع*(٣)

فإلحاق: غادر» بـ «صيّر» هو الظاهر.



---

(١) النحل/ ٧٥. (٢) فى ب فقط ٤/ ١٧٣: «والطين» مكان: «واللّبن».

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «غادر» ملحق بصيّر فى المعنى والعمل، إذا كان ثانى المنصوبين معرفة كما فى البيت والشاهد من معلقة عنترة، والبيت بتمامه:

غادرتُه جزر السباع ينشنه ما بين قلة رأسه والمِعْصمِ

وفى الخزانة: «جزر السباع»: الجزر جمع جزرة بفتح الجيم والزاى، وهى الشاة أو الناقة تنحر وتذبح أى تركته لحما للسباع، والنَوْش: التناول وكان الوجه أن يقول: ما بين قلة رأسه والقدم، فلم يمكنه للقافية ويحتمل أنه استعار المعصم لما فوق القدم من الساق لتقاربهما فى الخلقة. وفى هامش الخزانة المحققة علق استاذنا المرحوم عبدالسلام هارون على الشاهد بقوله: «ولم أجد من استشهد به فى النحو غيره» أى غير الرضى.

[سمع وقال]

ومما ينصب المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صيَّر»: سَمِع، المعلَّق بعَين، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعت قولَك، ويجوز تصدير الجملة بأنَّ، نحو: سمعت أنك تقول.

قالوا: وإذا عمل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فعلاً دالاً على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا، أو تتكلم.

وأنا لا أرى منعاً من نحو: سمعتك تمشي، لجواز سمعت أنك تمشي، اتفاقاً؛ قال:

سَمِعْتُ النّاسَ يَنْتَجِعون غَيْثاً فقلت لصَيْدحَ انتجعي بِلالاً[1] =١٠٩

بنصب الناس، وقد رُوِي برفعه، على حكاية الجملة.

ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القول، وما يتصرَّف منه، والأصل في استعماله: أن يقع بعده اللفظ المحكي: إمَّا الذي مَضى ذكره قبلُ، نحو: قلت زيد قائم؛ أو الذي هو واقع في الحال، نحو: أقول الآن: زيد قائم؛ فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفَّظاً بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام، وإلاَّ، لم يكن حكاية؛ أو الذي يقع بعده نحو: أقول غداً: زيد قائم، أو:قُلْ: زيد قائم.

---

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الفعل التالى لاسم العين بعد سمع يجوز ألاَّ يكون بمعنى النطق كما فى البيت، فإن الانتجاع: التردد فى طلب الماء والعشب وليس قولاً، والمسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أو حركة، فإن المشى فيه صوت تحريك الأقدام، وكذا الانتجاع وهو طلب النجعة، وهى مكان المطر إذا أجدبوا. والطلب إما بالسؤال وهو قول أو بالتردّد ذهاباً ومجيئاً، وفيه حركات مسموعة.

والشاهد لذى الرمّة، ديوانه/ ٥٢٨، من قصيدة مطلعها:

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهُمُ يريدون احتمالا

من شواهد: المقتضب ٤/ ١٠، والكامل للمبرد/ ٥٦٨، والجمل للزجاجى/ ٣٢٩، وسر الصناعة/ ٢٣٢، والتّصريح ٢/ ٢٨٢، والأشمونى ٤/ ٩٣، واللسان: «صدح» و«نجع».

٢/ ٢٨٨ واللفظ الواقع بعده إمَّا مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود/ من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفَّظ به في غير هذا الكلام، لا مجرَّداً، بل: مع المعنى [فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذى لا يكون إلا مفرداً][1] نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يُغيَّر اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربَّما يتعسَّر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجُوِّز تغيير اللفظ في كلام مَن لا يتعسَّر عليه ذلك أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيُره ممَّن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ، يجب ألاَّ يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أي المحكية بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمَّن قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد. ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة، باللسان العربي.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لعمرو: أنت بخيل رعاية للفظ المحكي.

ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لعمرو: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإن زيداً، وعمراً في حال الحكاية غائبان.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[2] والأول أكثر استعمالاً.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدِّي معنى القول، قال تعالى: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾[3]، و: «لتبيِّتُنَّه» بالياء، والنون[4].

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٧٤.

(٢) الأحقاف/ ١١.

(٣) النمل/ ٤٩.

(٤) النص المصحفى القراءة بالنون، وقرأ بالياء مجاهد ـ ابن وثاب ـ طلحة ـ الأعمش ـ حميد. انظر قراءة رقم ٦٣٣٥ فى معجم القراءات.

وهذه الجملة المحكية منصوبه الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولا مطلقاً، على ما وهم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت: زيد قائم: قلت هذا اللفظ فهو مقول، وقد تقدم أن آية المفعول به: أن يُطلَق عليه اسم المفعول، كما تقول: ضربت زيداً فهو مضروب، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب؛ وكذا تقول: أنا قائلُ زيدٌ قائمٌ، بالإضافة، والفاعل لا يضاف إلى مصدره، فلا يقال: زيد ضاربُ الضرب القويّ.

والذي أوهم المصنف، قولهم: إن معنى قلت زيدٌ قائم: قلت هذا القول، وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به، قلنا يجوز عطف المفرد عليها، منصوباً، نحو: قلت: إمَّا زيد قائم أو لفظاً آخر مثله.

وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون مؤدِّياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً: قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صادقاً[1]، أو كلاماً حسناً، إذا قلت: زيد قائم ثم تقول: زيد قائم كلامٌ حقٌّ، أو باطلٌ أو كلامٌ حَسَن.

وثانيها: أن يعبَّر به عن المفرد لا غير، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو لفظ.

وثالثها: أن يكون لفظاً يصلح لأن يُعبَّر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتنتصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جُمَلاً مغيَّراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها.

(١) في ب فقط ٤/١٧٦ : «أوصدقاً» بدل: «صادقاً».

ورابعها: مفرد غير معبَّر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايته، ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً [وأمَّا بناؤه فهل يراعى أو، لا؛ ذكرناه في باب العلم][1].

وخامسها: مفرد غير معبَّر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدَّر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ/ مُنكَرُون﴾[2]، أي: عليكم سلام، قال: ٢/ ٢٨٩

٩٠٢= *إذا أقبلت قُلتَ دُبَّاءةٌ*[3]

أي هي دباءة.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلام﴾[4]، يجوز أن يكون «سلاماً» المنصوب معبَّراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرئك السلام، أي: سلام عليك، فيكون المنصوب فى: قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله، قال سلامٌ؛ ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه، فيكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، أي: سلَّمنا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله: قال سلام[5]، أحسنُ منه على

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ. (٢) الذاريات/ ٢٥.

(٣) هو الشاهد العشرون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن «دُبّاءة» ليست وحدها محكيّة بالقول، بل هى خبر مبتدأ محذوف أى هى دباءة، والمجموع هو المحكيّ. وعجزه:

من الخُضْر مغموسةٌ فى الغُدُرْ

والبيت من قصيدة لا مرىء القيس فى وصف فرسه، وانظر ديوانه/ ١١٦ من قصيدة مطلعها:

أحار بن عمرو كانى خَمِرْ وبعدوعلى المرء مايأ تمر.

وذكر البغدادى: أن الدباءة بضم الدال، وتشديد الموحدة هى القرْع: الواحد دُباءة، والجمع: دُباء، وأنما شبهها بالدباءه لدقة مقدمها، وفخامة مؤخرها.

من شواهد: مجالس العلماء/ ٩٥.

(٤) هود/ ٦٩.

(٥) فى ط فقط: قال سلاماً.

ما قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾(١) وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مضى في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك: ناديته: عجِّل؛ وأخبرته: زيد قائم، قال:

تنادَوا بالرحيلُ غداً وفى تَرْحالِهِمْ نَفْسى(٢) =٩٠٣

وعند البصريين، القول مقدر بعدَ مثل هذا الفعل، وليس ملحقاً به، وإضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادَوا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكلا القولين قريب.

وتقول: ناديته سلامٌ، كما تقول: قلت سلام، والتأويل ذلك التأويل.

---

(١) النساء/ ٨٦.

(٢) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن جملة: «الرحيل غدا» من المبتدأ والخبر محكية بقول محذوف عند البصريين، والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيل غدا» وعند الكوفيين محكية بـ «تنادوا» فإنه يجوز عندهم الحكاية بما فى معنى القول، فإن تنادوا معناه: نادى كل منهم الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ وهو: الرحيلُ غداً.

واستشهد به ابن جنى فى المحتسب ٢/ ٢٣٥، وعلّق عليه بقوله:

«أجاز لى فيه أبو علي «بحلب» سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعراب: بالرحيلِ- والرّحيلَ، والرحيلُ: رفعًا ونصبًا وجراً فمن رفع أو نصب، فقدر فى الحكاية اللفظ المقول البتةَ، فكأنهم قالوا: الرحبلُ غداً، والرحيلَ غداً.

فأما الجرّ فعلى إعمال الباء فيه، وهو معنى ما قالوه.

ثم ذكر ابن جنىّ أن غدا لا يكون ظرفاً لقوله: تنادوا، لأن الفعل الماضى لا يعمل فى الزمان الآتى.

وإذا قال: تنادوا بالرحيل غدا، فتصب الرحيل، فإن «غدا» يجوز أن يكون ظرفاً لنفس الرحيل، فكأنهم قالوا: أجمعنا الرحيل غدا.

ويجوز أن يكون ظرفا لفعل نصب الرحيل آخر، أى نحدث الرحيل غدا فأماً أن يكون ظرفاً لتنادوا فمحال لما قدّمنا.

من شواهد المقرب ١/ ٢٩٣، والأشباه والنظائر رقم/ ٨٢٦، وسر الصناعة ١/ ٢٣٢.

وقد يحذف المحكيّ بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَن قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكي، كما في قوله:

٩٠٤= *جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط*(١)

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة؟، أي كيف تعتقد؟، فيلحق بالظن في نصب المفعولين؛ وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين.

قال المصنف والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيداً قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذاً بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سليم.

وأكثر العرب لا يجوِّز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً.

وقال الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة.

وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوِّز نحو: أيقول زيدٌ: عمراً قائماً على ما قال ابن جعفر.

ولابدَّ عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل، نحو: أتقول زيداً قائماً؟ أو منفصل بظرف، نحو: أَقدَّامَك تقول زيداً جالساً؟ و: أبالسوط تقول زيداً ضارباً؟ أو بأحد المعمولين كقوله:

٩٠٥= أجهَّالاً تقولُ بنى لؤيّ لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا(٢)

---

(١) هو الشاهد السادس والتسعون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ١٠٢.

واستشهد به على أن جملة: هل رأيت الذئب قط محكية بقول محذوف، تقديره: بمذق مقول فيه: هل رأيت إلخ.

(٢) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة. =

فإن نقص بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا. وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط.

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لكلِّها، فإنَّ «حسبت» بمعنى صرت أَحْسَبَ، وهو الذي في شعره شقرة، وخِلت أي صِرت ذا خالَ، أي خيلاء وزَعمت به أي كفلت.

وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجَدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدى علمت، ووجدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت/ وأصبت، أيضاً، إلا أن المعروف، والمصاب، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال؛ فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصبان المفعولين[1]. ٢/ ٢٩٠



= واستشهد به على أنه فصل بالمفعول الثانى بين الهمزة وبين تقول

والشاهد للكميت بن زيد.

وقال البغدادى: قال ابن المستوفى: أنشده سيبويه للكميت ولم أره فى ديوانه.

والذى فى ديوانه.

أنُوّاماً تقول بنى لؤىّ لعمر أبيك أم متناومينا

عن الرَّامى الكنانة لم يُردها ولكن كاد غيرَ مكايدينا

من شواهد: سيبويه ١/ ٦٣، وابن عقيل ١/ ١٥٦، وأوضح المسالك رقم/ ١٩٨ والهمع والدرر رقم/ ٦٢٠.

وانظر المقتصب ٢/ ٣٤٨، وابن يعيش ٧/ ٧٨، وشذوو الذهب/ ٤٩٠، والعينى ٢/ ٤٢٩، والتصريح ١/ ٢٦٣.

(١) فى ظ: «لايستعملان استعمالهما فى نصب المفعولين» بدل «لا ينصبان المفعولين.

[الأفعال الناقصة]

(ص): «الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة وهى: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وأضِ، وعاد، وغدا، وراح، ومازال وما فتئ وما انفك وما برح، وما دام، وليس. وقد جاء: ما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر[1] حكم معناها فترفع الأوّل وتنصب الثانى مثل كان زيدٌ قائماً».

(ش): إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلامًا، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتمُّ كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم من أنها سمِّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيء؛ لأن «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام أى حصوله، فجيىء أولاً بلفظ دالّ على حصول ما، ثم عيِّن بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثمَّ قلت: حصُل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً، ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن، ـ على ما مرَّ في بابه؛ ـ مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيَّد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ «كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حَدَث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان»، لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيَّة، ودلالة الخبر ـ على الزمان المطلق: عقلية.

وأمَّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدالّ على الانتقال، وأصبح، الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، ومازال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالتها على حَدَث معيَّن لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور؛ فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟

---
(١) فى ط: «الخير» بالياء، تحريف.

قوله: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفـة»، كان ينبغي أن يقيِّد الصفة فيقول: على صفة غيرِ مَصدرِه، فإن «زيد» في ضـرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب. وكذا جميع الأَفعـالَ التامَّة، وأمَّا الناقصة فهي لـتقرير فاعلها على صـفة، متصفة بمصادر الـناقصة، فمعـنى كان زيد قائمـاً: أن زيداً متصف بـصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، ومعنى صـار زيد غنياً: أن زيداً متصف بصفة الغِنى المتصف بصفة الصَّيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل.

قوله «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعْلِه وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و«صار» و«مادام» و «ليس»؛ ثم قال: وما كان نحوهنَّ مِن الـفعل مما لا يستغني عن الخبر؛ والظاهر أنها غير محصورة. وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتمّ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامّة، وكمل زيد عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[١]، أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زيد علـى عدد الأفعال التي ذكرها المـصنف، ونُقِص منه، فَـالذي زِيدَ مِن مرادفـات «صار»: آلَ، ورَجـع وحار[٢]، وارتدَّ؛ كـانت كلـها فـي الأصل بمعـنى «رَجَع» تامًّا، وكذا: استحال وتحوَّل، فإنهمـا كانا في الأصل بمعنى/ : انتقل؛ وكذا ٢/ ٢٩١ كان أصل «صار»؛ فكان حقُّ جميعها أن تستـعمل تامة فتتعدَّى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إن عُدِّيت، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمِّنت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن، لأن الشخص إذا رجـع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعـل يصير كائناً بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعـد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً

---

(١) مريم/ ١٧ .

(٢) في ط وب ٤/ ١٨٣ ، «وحال»، باللام تحريـف صوابه من المخطوطات وكتب النحـو، والدليل على أنه «حار» بالراء قول البيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً إذ هو ساطع.

انظر الهمع والدرر رقم ٣٦٤، والأشموني ١/ ٢٢٩، وديوان لبيد/ ١٦٩ .

إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصةً: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل.

ويجوز استعمال «صار» ومرادفاتها تامة على الأصل، قال:

=٩٠٦ فصِرنا إلي الحُسْنَى ورَقّ كلامُها ورُضْتُ فذلَّتْ صعبةً أيَّ إذلال[١]

وقال:

=٩٠٧ أيقَنْتُ أنى لا مَحَا لَةَ، حيث صار القومُ صائرْ[٢]

أى مكان انتقال القوم منتقل.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «صار» تامَّة، و«نا» فاعلها، أى رجعنا وانتقلنا، ويقال: صار الأمر إلى كذا، أى رجع.

«والحسنى: إما اسم مصدر بمعنى الإحسان، وإمّا صيغة مؤنث أحسن، أي إلى الحالة الحسنى.

والشاهد لامرىء القيس، من قصيدة طويلة لامية، مطلعها.

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يَعمِن مَنْ كان فى العُصُر الخالى

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٦٠.

وانظر ديوان امرىء القيس/ ٣٢، وتفسير القرطبى ٤/ ٦٩.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة واستشهد بـه على أن «صار» فيه تامّة، أى أيقنت أنى منتقل حيث انتقل القوم، وصار بمعنى انتقل.

والشاهد لقس بن ساعدة من أبيات منها:

فى الذاهبين الأوليـــن من القرون لنا بصـــائر
لـمّـا رأيـــت مـــوارداً للمـوت ليس لهـا مصـادر
ورأيـت قومـى نحوهـا يمضـى الأصاغـر والأكـابر
لا يـرجـع الماضـى إلـىّ ولا مـــن الباقـين غـــابر

ايقنت أنى.. الخ

انظر البيان والتبين ١/ ٣٠٩.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾[١]. ولا بدَّ في التامة أن يليها لفظة عَلَى، وإلى، ظاهرين أو مقدَّرَين، لأن الرجوع والانتقال من الأمور النسبيّة، لا يُفهم من دون المنتَقَل عنه، والمنتَقَل إليه.

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بـصَارَ، قياساً، بل سماعاً[٢]، ألا ترى أن نحو؛ انتقل، لا يُلحق به، مع أنه بمعنى «تحَوَّل».

وكذا، زِيد على «مازال»، من مرادفاتها[٣]: ما فتِيء، وما أفتـأ، وما انفكَّ، وما وَنِي، وما رام، من رام يريم، أي: برح.

وأصل مازال، وما برِح، وما فتِيءَ وما فتأَ، ومـا انفك: أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعـدَّى بمِن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقـال في موضع مازال زيد عالماً: مازال زيد مـن العلم، أي: ما انفصل منـه، لكنها جُعلت بمعـنى: كان دائماً، فنصبت الخبَرَ نصبَ «كان»، وإنما جُعلـت بمعناه، لأنه إذا لـم ينفـصل شخص عن فعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «بَرِح» و «دَام»، أن يـكونا تامَّين، بمعنـى: زال عن مكانه، فيـتعدَّيان بأنفسهما، وبـمن، نحو: برحت بابك ومن بابك، ورمتُ بـابَك ومن بابك؛ وأصل «وَنَي»: قصَّـرَ، فكان الأصل أن يتعـدَّى بفي نحو: ما وَنـيَ زيد في القيَام، فـجُعل الثلاثة بمعنى: كان دائماً، لأنه إذا كان لا ينفـصل عن الفعل، ولا يقصِّر فيه، يكون فاعلاً له دائماً.

وإنما أفاد دخول الـنفي على النفـي دَوام الثبوت، لأن نفي النـفي إثبات، وإذا قيَّدت نفي الشـيء بزمان، وجب أن يعمَّ ذلك النفي جميـع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنـك إذا قيَّدت إثبات الشيء بزمـان، لـم يلزم استغراق الإثـبات لذلك

(١) الانشقاق/ ١٤.

(٢) في ب ٤/ ٢٨٤: «سماع» بالرفع.

(٣) في ط: «وكذا زيد على مرادفاتها».

الزمان؛ إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفى في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأمَّا قولك: ما ضَرَب، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيَّدان بزمن واحد في طَرَفي نقيض فلو جُعل النفي كالإثبات مقيَّداً بوقوعه، أيْ وقوع النفي في جزء غير معيَّن من أجزاءَ ذلك[١] الزمان المخصوص، لم يكن يُناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الذي يُقيَّد الإثبات به غير الجزء الذي يقيَّد النفي به، فلا يتناقضان، فاكتفي في الإثبات بوقوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل، أصعب وأقلّ من استمرار الترك، فصار نحو: ضَرَب، وما ضَرَب، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلِّية، اللتين تناقض إحداهما الأخرى.

فتبيَّن بهذا، أن النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين، فحصل من هذا كله، أن نفي النفي يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود.

ولا يُجعل كلُّ فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلك/ موقوف على السماع، فلا يقال: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: مازُلت أميراً، بضم الزاي، ولا: ما أزول أميراً. ٢/ ٢٩٢

وما زال، الناقص: واويّ، مضارعه: ما يزال، كخاف يخاف، فأمازال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الياء[٢]، فتامّان.

وقد حكى سيبويه وأبو الخطاب عن بعض العرب: ما زيل يفعل كذا، وكيد يفعل كذا، وأصلهما: زول وكَودَ، فنقلوا كسرة الواو فيهما إلى ما قبلها وقلبَت ياء، كما يُفعل في المبني للمجهول في نحو: قيل، وهو خلاف القياس، والأكثر: مازال، وما كاد.

---

(١) كلمة: «ذلك» سقطت من ب ٤/ ١٨٥.

(٢) في هامش ب ٤/ ١٨٥: «من الياء راجع إلى زاله يزيله».

وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدَّرة بما، للنفى: تامًّا، نحو: ما برح من موضعه، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ﴾(١)، وماونَى في أمره، و: ما انفكَّ من هذا الأمر.

وأمَّا: مازال، أو: لا يزال، وما فتىء، أو: فتَأ، أو أفتأ، فلا يستعملان إلا ناقصين.

قال سيبويه: إن «به» في قولك: مازلت به حتى فَعَل: مفعول به، والأَولى أن نقول هو الخبر، أي: مازلت مَعَه.

ونقص ابن مالك(٢) من أخوات أصبح: غَدَا، وَراح، فقال: هما لا يكونان إلا تامَّين، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله:

غدا طاوِيًا يُعارِض الرّيح هافيا(٣)

=٩٠٨

(١) يوسف/ ٨٠.

(٢) فى ظ: «المالكى».

(٣) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة واستشهد به على أنّ ابن مالك قال: «غدا» فعل تام يكتفى بفاعله، والمنصوب بعده حال كما فى البيت

والشاهد صدر، وعجزه:

يَخُوتُ بأذناب الشِّعاب ويَعْسِلُ

ووالشاهد من القصيدة المشهورة بلامية العرب للشَّنْفرى وقبل الشاهد:

أديم مطال الجوع حتى أميتَهُ ... وأضرب عنه الذكر صَفْحاً فأذهلُ

وأستفُّ تُرب الأرض كى لا يرى له ... علىَّ من الطوْل امرؤ متطوِّلُ

ولولا اجتناب الذّام لم يُلْف مشربٌ ... يعاش به إلا لدىّ ومأكل

ولكن نفساً مُرّةً لا تقيم بى ... على الذّام إلا ريثما أتحَوّل

و«هافيا»: يحتمل أن يكون من هفا الطائر بجناحيه، يهفو: أطفق وطار، ويحمل أن يكون من هفا الظبى يهفو: إذا اشتد عدوه، ومصدر الهُفُوّ على فعول، ويحتمل أن يكون من الهفو وهو الجوع.

و«يخوت: أى يختل ويختلس، يقال: خات البازى، واختات: أى انقض على الصيد ليأخذه، والعْسل والعَسَلان: الخبب، يقال: عسل الذئب يعسل عسلاً وعسلانا إذا أعنق وأسرع. انظر ديوان الشنفرى/ ٦٤.

أقول: إذا كان «غـدا» بمعنى مَشى فـي الغَدَاة، كقوله تـعالى: ﴿أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُم﴾(١)، وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل. نحو: راح إلى بيته، فلا ريب في تمامهما، وأمّا نحو قوله:

٩٠٩= *يروح ويغدو دَاهناً يتكحَّلُ*(٢)

فإن كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهـما أيضاً تامَّان، والمنصوب بعدهما حال؛ وإن كانا بمـعنى يكون في الغداة والـرواح فهما ناقصان، فـلا منع، إذن، من كونهما ناقصين؛

[من الملحقات جاء وقعد]

ومن الملحقات: جاء، في: ما جاءت حاجتَك، أي: ما كانت حاجتَك؟، و «ما» استفهامية، وأنث الـضمير الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضـمير مؤنثاً، كما في: مَـن كانـت أمّك؛ ويروى بـرفع حاجـتك عـلى أنهـا اسم «جـاءت» و «ما» خبرها.

وأوَّل مَن قـال ذلك: الخوارج، قـالوه لابن عبـاس رضي الله عنـهما حـين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ رضي الله عنه.

(١) القلم/ ٢٢.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستـشهد به عـلى أن: «يروح ويـغدو»، وإن كانا بمـعنى. يدخـل فى الرواح والغـداة فهما تـامأن، والمنصوب حال.

وإن كانا بمعنى يكون فى الرواح والغداة فهما ناقصان.

والشاهد للشنفرى من لامية العرب.

وصدره:

ولا خالفٍ داريّةٍ متغزِّلٍ

وفى الخزانة: الخالف» بالخاء: من لاخير فيه.

و«دارية»: هو المقيم فى داره لايفارقه، والتاء للمبالغة و«المتغزل»: الذى يغازل النساء.

والمعنى: لست ممن يتشاغل بتطيب بدنه وثوبـه أو يلازم زوجته فيكتسب من طيبها، وانظر: ديوان الشنفرى/ ٦١.

ومنها «قَعَد» في قول الأعرابي: «أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة»، أي صارت.

قال الأندلسي: لا يُتجاوز بهذين: أعني جاء، وقَعَد، الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وطَرَده بعضهم.

وقال المصنف، وأجاد: الأولى طرد جاء، في مثل: جاء البُرُّ قفيزين، وقيل: هو حال، وليس بشيء، لأنه لا يُراد أن البُرَّ جاد في حال كونه قفيزين، ولا معنى له، قال: وأمَّا «قَعَد» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطردَ في مثل هذا الموضع الذي استُعمل فيه أوَّلاً، يعني قولَ الأعرابي؛ فلا يقال: قَعَد كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قَعَد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حَرْبة.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لِمَا قدَّمنا: أن مضمون الأفعال الناقصة صفةٌ لمضمون خبرها.

قوله: «فترفع الأوَّل وتنصب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة: مَصدر الخبر مضافاً إلى الاسم [ولهذا لا تخذف أخبارها غالباً حذف خبرا المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافاً إلى الاسم][1] فكما لايسمّى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس ألا يسمّى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سموه فاعلاً على القلة، ولم يسموا المنصوب مفعولا لِما مهدوا من أن كل فعل لابد له من فاعل، وقد يستغنى عن المفعول.



(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/١٨٨.

[معنى كان وصار وغيرهما]

(ص): «فكان، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامَّة بمعنى ثبت، وزائدة.

وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى، وأضحى لاقتراب مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تـامّة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتـيهما، وبمعنى صار وما زال وما فتيء وما انفكَّ لاستمرار خبرها» لفاعله مُذْ قبله.

ويلزمها النفي. وما دام لتوقيت أمر بمدة ثـبوت خبرها لفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف. «وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً وقيل مطلقاً».

(ش): شرع يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً، مجيء بعضها تامًّا أو زائداً.

قال: فكان، تكون ناقصة بمعنيين: أحدهـما: ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عـليه صـيغـة الفعـل الناقـص، إمَّا مـاضياً، أو حـالاً، أو استقـبالاً، فـكان، للماضي، ويكون للحال أو للاستقبال.

وذهب بعضهم إلى أن «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قـوله تعالى: «وكان الله سميعاً بصيـراً»، وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قـرينة وُجوب كون الله سميعاً بصيراً، لا مـن لفظ «كان»، ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نَـائماً نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلَت: كان زيد ضـارباً لم يُفِد الاستمرار.

وقول المصنف: دائـماً أو منقطعاً: رَدٌّ علـى هذا القائل، يعني أنـه يجيء دائماً، كما في الآية، ومنقطعاً كما في قولـك: كان زيد قائماً، ولـم يدلّ لفظ «كان» على أحد الأمرين، بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الـثاني: أن يكون بمعـنى «صار»، وهو قليـل بالنسبة إلـى المعنى الأول، قال:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحَزْن قد كانت فِراخاً بُيُوضُها[١] =٩١٠

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أيِّ معنى كانت من معنَيَيها: ضمير الشأن مقدَّراً فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة المحل، خبراً لكان.

وقال بعضهم: كان، المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فسِّرت القصة بالجملة، والأوَّل أَولى، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢]، أو في الأصل كاسم «إنَّ»، وأوَّل مفعولَي ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامة بمعنى «ثَبَتَ» وقد تقدَّم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضاً تامَّة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزانهما وزان «علِم» الناصبة لمفعول واحد، وعلِم، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد.

ونُقِل أن «كان» تجيء بمعنى: كَفَلَ[٣]، وغزَلَ[٤].

قوله: «وزائدة»، اعلم أن «كان» تزاد غيرَ مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب؛ كقوله:

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «كان» فيه بمعنى صار.
والتيهاء: المفازة التي لا يهتدى منها، فعلاء من التَّيه وهو التحير يقال: تاه فى الأرض يتيه تيهًا وتَيَهاناً أى ذهب متحيِّراً، يصف المطى بسرعة السير كأنها بمنزلة قطاً تركت بيوضاً صارت أفراخاً، فهى تمشى بسرعة إلى أفراخها.
والشاهد لابن أحمر، ديوانه/ ١١٩، من قصيدة مطلعها.
لعمرى لئن حلت قتية بلدة شديداً بمال المقَحمين عضيضها.
وفى هامش الديون: عضيضها: عضها، وهو مستعار من العضّ بالناب، ومنه يقال: زمن عضوص: أى كليب. وملك عضوض أي منه شدّة وعنف على الرَعيّة.
من شواهد: الحيوان ٥/ ٥٧٥، وابن يعيش ٧/ ١٠٢، والأشمونى ١/ ٥٣٠
وانظر تفسير القرطبى ٦/ ١٢٩.
(٢) الإخلاص/ ١.
(٣) فى القاموس: «اكتان به»: تكفل.
(٤) وفى القاموس: «وكنت الغزل: غزلته.

=٩١١ سَراةُ بنى أبى بكر تَسَامى على، كانَ، المسوَّمة العِراب[1]

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2]: إنها زائدة، غير مفيدة للماضي، وإلاَّ، فأين المعجزة؟[3] و«صبياً» على هذا، حال. وكذا قولهم: «وَلَدت فاطـمة بنت الخُـرشُب الكَمَـلَةَ من عَـبس لم يُوجَـد كان مثلـهُـم»[3] وكذا قـول الفرزدق:

=٩١٢ ٢/ ٢٩٤ فى لُجَّةٍ غمَرت أَباك بُحورُها/ فى الجاهليّة كان والإسلامِ[4]

وأما إذا دلَّت «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسن زيداً، وكذا قولهم: إنَّ مِن أفضلهم كان زيداً؛ فهي زائدة عند سيبويه.

وقال المبرد: إن «زيداً» اسم إن، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان.

---

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «كان» فيه زائدة بين الجار والمجرور.
والشاهد قائله مجهول.
و«سراة»: هو جمع سرى، وقيل: اسم جمع له، وصحح السهيلى أنه مفرد، وهو الشريف.
والمعنى: أن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيل العربية.
من شواهد: ابن عقيل ١/ ١١٦، وأوضح المسالك رقم/ ٩٢ وسر الصناعة ١/ ٢٩٨، والهمع والدرر رقم ٤٠١، والأشباه والنظائر رقم ٥٠٤، والأزهية/ ١٩٧، وابن يعيش ٧/ ٩٨، ١٠٠، ورصف المبانى/ ١٤٠ ـ ١٤١ ـ ٢١٧، ٢٥٥، والعينى ٢/ ٤١ والتصريح ١/ ١٩٢، والأشمونى ١/ ٢٤١، وحاشية ياسين ١/ ١٩١.

(٢) مريم/ ٢٩.
علق على ذلك فى هامش ب ٤/ ١٩١ بقوله: يعني أن اعتبار كان مفيدة لمعنى الماضى أى غير زائدة تضيع معه المعجزة، لأنه لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «الكملة»: جمع كامل، وهم أولادها الأربعة عمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقيس الحناط، والربيع الكامل نديم النعمان، وإنما سُمّوا كملة، لأنهم يوصفون بالكمال فى عقولهم وأحوالهم، ولأنهم اجتمعت فيهم خصال الكمال».

(٤) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد السبعمائة فى الخزانة
واستشهد به على أن «كان» زائدة بين المتعاطفين لاعمل لها ولادلالة على مضىّ.
والشاهد للفرزدق ديوانة/ ٣٠٥ من قصيدة يناقض بها جريًرا مطلعها:

عفّى المنازل آخر الأيام قطرٌ ومُور واختلاف نعَامِ

من شواهد: ١/ ٢٤٠، وانظر ديوان الفرزدق ٢/ ٣٠٥.

ورُدَّ بأن خبر «إنَّ» لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفاً.

ففي تسـميتها زائدة نظـر، لما ذكرنا: أن الزائـد من الكَلِم عندهـم، لا يفيد إلا محض التأكيد فالأولى أن يقالَ: سميت زائدة مجازاً لعدم عَملها.

وإنما جاز ألاَّ تُعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق، الذي كَان الَحدث المـقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالـتها على زمنٍ ماض، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لـما يدل عليه من الحدث، لا للزمانَ، فجازَ لك أن تجرِّدها فـي بعض المواضع عن ذَلك الحـدث المطلق، لإغناء الخبـر عنه فإذا جرَّدتها لم يبق إلاَّ الزمان، وهو لا يَطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي كالظرف دالاًّ على الـزمان فقط، فلـذا جاز وقوعه موقـعاً لا يقع غـيره فيه حتـى الظرف تبيـناً لإلحاقه بـالظروف التي يُتَّـسَعُ فيها، فـيقع بين «ما» الـتعجب، وفعلـه، وبين الجار والمجرور، نحو: «على كان المسوَّمة».

فثبـت أن «كان» المفيـدة للماضـي التي لا تعـمل مجردة عـن الدلالة[1] على الحدث المطلق.

وقد ذكر السيرافي: أن فاعلهـا: مَصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَس، إذا لا معنى لقولك: ثبت الثبوت.

وقوله:

=٩١٣ *بدا لك في تلك القَلُوصِ بَداءُ*[2]

---

(١) كلمة: «الدلالة» سقطت من ب ٤/ ١٩٢.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن «بداء» فاعل «بدا»، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدا لك رأيٌ باد وصدر الشاهد:

لعلك والموعود حقٌ لقاؤه

وروى أن رجلاً وعد محمد بـن بشير الخارجي بقلوص، وهي الـناقة الشابّة ومطله فقـال فيه يذمه، ويمدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عدة أبيات أولها هذا الشاهد. =

معناه: رأىٌ بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.

ومذهب أبي علي، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق:

=٩١٤ *فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام[١]

كان فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها بل «لنا» خبرها، أى جيران كرام كانوا لنا.

وقال سيبويه: هي زائدة مع الفاعل، لأنه كالجزء منها؛ والأوَّل أَوَلى، لإفادتها، معنىً، وعملها لفظاً.

ثم اعلم أن الزائدة، والمجرَّدة للزمان أعني غير العاملة لاتقعان أوَّلاً؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول، والمجرَّدة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأى، نحو قولك: حضر الخطيب كان.

ولا تزاد، ولا تجرَّد إلا ماضية. لخفتها.

وقد أجاز أبو البقاء: زيادة مضارع «كان» في قول حسان:

=٩١٥ كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجُها عسلٌ وماء[٢]

= من شواهد: الخصائص ١/ ٣٤٠، وابن الشجرى ١/٣٠٦، وشرح شذور الذهب/ ١٥١، والمغنى ٢/ ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٨١٠، والهمع والدرر رقم/ ٩٥٦ وأمالى القالى ٧١/٢.

وانظر اللسان: بدا، وقد نسبه للشماخ بن ضرار.

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد السبعمائة.

واستشهد به على أن «كان» فيه ناقصة كما ذهب إليه المبرد والواو اسمها و «لنا» خبرها، وليست زائدة

والشاهد للفرزوق، ديوانه/ ٢٩٠، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبدالملك مطلعها.

ألستم بعائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

من شواهد سيبويه ١/ ٢٨٩، والمغنى رقم ٥٢٨، والعينى ٢/ ٤٢، والتصريح ١/ ١٩٢، والأشمونى ١/ ٢٤٠ والأشباه والنظائر رقم ٤٤، والمقتضب ٤/ ١١٦، والجمل/ ٤٩، والأزهية/ ١٩٧.

(٢) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن أبا البقاء جوز زيادة «يكون» بلفظ المضارع وادعى أنها زائدة على رواية رفع =

على رواية رفع مزاجها، وعسلٌ وماء.

قوله: «وصار للانتقال»؛ هذا معناها إذا كانت تامة، كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يَصير: يكون بعد أن لم يكن.

قوله: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إمَّا بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل، أعنى الصباح والمساء، والضحى،

بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال.

وإمَّا بمعنى: كان في الصبح، وكان في المساء، وكان في الضحى، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعي مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل عليه صيغته.

فمعنى أصبح زيد أميراً: أن إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك/ : أصبحنا والحمدلله، وأمسينا والملك لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أضحينا، فيدل أيضاً كلٌّ منها على الزمانين. ٢/ ٢٩٥

= مزاجها» على الابتداء، وعسل خيرها.

والشاهد لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه/ ١٧،

من قصيدة قالها يوم فتح مكة، مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواءُ ... إلى عذراء منزلُها خلاءُ

من شواهد اسيبويه ١/ ٢٣، والمقتضب ـ ٤/ ٩٢، والمحتسب ١/ ٢٧٩، وابن يعيش ٧/ ٩١، ٩٣، والمغنى ٢/ ٥٠٥، ٧٧٥، والأشباه والنظائر رقم/ ٢٢١، والهمع والدرر رقم/ ٣٩٢.

والحجة لابن خالويه/ ١٧١.

وحكى الأخفش زيادة «أصبح» و: «أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: «ما أصبح أبردها»، و«ما أمسى أدفأها»؛ وردَّه أبو عمرو، وقال السيرافي: إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كل منهما مجرداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرداً للماضي.

قوله: «وظلَّ وبات.. إلى آخره»، يعني أن معني ظلَّ زيد متفكراً: كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة، وهو تفكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقاً له، ويقترن، أيضاً، بزمانه الآخرِ المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال. وتصريفه: ظلَّ يَظلُّ ظُلُولاً.

قالوا: ولم تستعمل «ظلَّ» إلا تامة؛ وقال ابن[1] مالك: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همّ زيد بزمانَي «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي؛ ومصدره: البيتوتة، ومضارعه: يَبيتُ، ويبَات كباع يبيع، وهاب يهاب.

وتجيء تامة بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواء نام أو لم ينم، وفي كلامهم: ليلة السبت سِرْ وبِت.

وقد جاءت «ظلَّ» ناقصة بمعنى «صار» مجردة من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[2].

وأمَّا مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نظر.

قال الأندلسي: جاء في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتت يَدُه»؟[3]،

(١) في ظ: «المالكي».

(٢) النحل/ ٥٨.

(٣) فإنه لا يدري أين باتت يده»؟ رواه مسلم في باب الطهارة.
انظر «الجامع الفهرس لألفاظ صحيح مسلم» رقم ٢١٦٣.

قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قوله: «وما زال.. إلى آخره»، قد ذكرنا أن معنى ما زال وأخواته: كان دائماً، فقولك مازال زيد أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُذْ قَبلها واستأهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية فَبِمَا، ولَمْ، وبِلاَ في الدعاء، وإن كانت مضارعة فبِمَا ولاَ ولَن.

والأولى ألاَّ يُفصَل بين لا، وما، وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليومَ جئتني ولا أمس، وذلك لتركّب حرف النفي معها لإفادة الثبوت؛

وقوله:

٩١٦= *فلا وأبى دَهْماءَ زالتْ عزيزةً*[1]

شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2] بتأويل: لا وأبي دهماء لا زالت؛ لأن حذفهما لم يسمع إلا من

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه قد فصل بالجار والمجرور، أعنى الجملة القسمية وهو: «وأبى دهماء» بين لا النافية وبين زالت. وهذا الفصل شاذ

والشاهد قائله مجهول، وعجزه.

* على قومها ما فتَّلَ الزّندَ قادحُ *

وذكر البغدادى أن الفاء فى التقدير داخلة على واو القسم أى فو أبى دهماء. أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، فأبى مضاف إلى دهماء، وهى اسم امرأة، واسم زالت الضمير الراجع إلى دهماء، وعزيزة خبرها، وعلى قومها متعلق بعزيزة و«ما» مصدرية ظرفية، وفتل: فعل ماض وقادح فاعله والزند مفعوله

من شواهد: المقرب ١/ ٩٤، والهمع والدرر رقم/ ٣٥٥ وعجزه فى الدرر:

* علىّ وإن قدقل منها نصيبيا *

(٢) يوسف/ ٨٥.

مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لعدم اللبس، إذ تقرَّر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، قال:

=٩١١ تنفكُّ تسمع ماحييَـــــ ـتَ بها لكٍ حتىً تكونَه[1]

وتحذف منهـا كثيراً في جواب الـقسم كقوله تـعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ﴾[2]، وقوله:

=٩١٢ تزالُ حبالٌ مُبرمات أُعِدُّها لها ما مشى يوماً علي خُفِّه جَملْ[3]

لأن حذف حرف الـنفي في جـواب القسم ثـابت في غيـر هذه الأفعال أيـضاً، نحو: والله أقوم، أي: لا أقوم، فكيف بها؟

---

(١) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن حرف النفى محذوف، والتقدير: لا تنفك
وبعد البيت الشاهد:

والمرء قد يرجو الرجا ءَ مؤمّلاً والموت دونه

والبيتان نسبهما أبو عبيد القاسم بن سلام فى «كتاب الأمثال» لخليفة بن براز وهو جاهلى وقد أخذ البيت بعضهم فقال:

يقال فلان مات فى كل ساعة ويوشك يوماً أن تكون فلانا

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٨٢٤، وابن يعيش ٧/ ١١٠، وإيـضاح الوقت والابتداء ١/ ٣١٧، والهمع والدرر رقم/ ٣٥٤، وانظر «فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال/ ٦٤.

(٢) يوسف/ ٨٥.

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة
واستشهد بـه على أن: «تزال» جواب قسم وحذف مـنه حرف النفى أى لا تزال، والقـسم فى بيت قبله وهو:

حلفْتُ يميناً يا ابن قُحْفان بالذى تكفّل بالأرزاق فى السّهْل والجبلْ

روى أن سالم بن قحفان جاء إليه أخو امرأته زائراً فأعـطاه بعيراً من إبله وقال لامرأته: هاتى حبلاً يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، ثم أعطاه بعيراً آخر وقال مثل ذلك، ثم أعطاه مثل ذلك، فقالت ما بقى عنـدى حبل، فقال: على الجمـال وعليك الحبال. فرمـت إليه خمارها، وقالت: صـيره حبلاً لبعضها.
وانشأت تقول أبياتاً منها هذا الشاهد.
من شواهد: «فصل المـقال»/ ٦٤، وابن يعيش ٧/ ١٠٩، وسمْط اللآلى/ ٦٣١، والحـماسة بشرح المرزوقى/ ١٧٢٧.

ولكـون مازال، وأخـواتها بمـعنـى الإيجاب مـن حيـث المعنـى لا تتـصل أداة الاستثنـاء بخبرها، لأن الاستثنـاء المفرغ لا يكون في الموجب إلا فـي الفضلات ـ كمـا مرَّ في بـابه ـ وخبـر المبتـدأ ليس بـفضلـة، فلا يجـوز: مازال زيد إلا عـالماً، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلِم.

وأمَّا خـبر لَيس، وأخـبار كان، وصار، وأخـواتهـمـا، إذا كانت منـفية فيـجوز اقترانها بإلاَّ، إذا قصدت الإثبات.

٢٩٦/٢ وقد يمتنع ذلك فيـها أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارها/ علـيها، فلا يجوز: إلاَّ قائماً لم يكن زيد، وإلاَّ غنياً لم يَصِر خـالد، لا متناع تصدر «إلاَّ» كما مرَّ في بابه؛ وقد خُطِّيءَ ذو الرمة في قوله:

حراجيجُ ما تنفَكّ إلا مناخةً على الخسْف أو نرمي بها بلداً قفرا[1] =٩١٩

واعتُذر بأن «تنفك» تامة، أي: ما تفارق وطنها، ومناخةً: حال، وعلى الخسف، متعلق بمناخة، جُعِل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها كقوله:

تحيةُ بينهم ضربٌ وجيع[2] =٩٢٠

---

(١) لذى الرّمة، ديوانه/ ٢٤٠.

من شـواهد: سيـبويه ١/٤٢٨، ومـعانى الفـراء ٣/٢٨١، والمحتسـب ١/٣٢٩، وابن الشـجرى ٢/١٢٤، وابن يعيـش ٧/١٠٦، والإنصاف/ ١٥٦، والمغنى ١, ٧٦، والهـمع والدرر رقم ٣٩٦ و ٨٩٩ والأشباه والنظائر ٤٨٢، والأشمونى ١/٢٤٦، وحاشية يس ١/ ١٨٥

وانظر تفسير القرطبي ٢٠/ ١٤١.

وهو الشاهد السادس والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه خُطىء ذو الرمة فيه، لأن ما تـنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها.

و«الحراجيح» فى الشاهد: الضّمر، «والخسف»: الجوع، وهو أن تبيت على غير علف.

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه جعل الضرب الوجيع كالتحية، كما جعل الخسف كالأرض التى يناخ عليها.. يريد أنّ الخسف جُعِل بـدلاً من الأرض، كما أن الضرب جُعل بدلاً من التحيّـة ولا يريد أنهما من باب التشبيه، فإنه غير صحيح فيهما وصدر الشاهد:

وخيلٍ قد دلفت لها بخيل =

وترمي، وعطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿صَافَّات وَيَقْبِضْن﴾(١).

وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومُناخة حال، وفيه ضعف من وجهين، إن كان العامل فى الحال ما تنفك:

أحدهما: أن المفرَّغ قلَّما يأتي في المثبت، وإن كان المستثني فضلة، كالحال في مثالنا.

والثاني: أن العامل قبل «إلاَّ» لا يعمل، عند البصريين فيما بعد المستثنى الاَّ في تابعه أو في المستثنى منه، كما مرَّ في بابه.

وإن كان العامل في الحال «على الخسف»، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن المفرغ قلَّما يأتي في المثبت [كما ذكرنا] (٢).

والثاني: أن عمل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجزه سيبويه، خلافاً للأخفش.

والثالث: أن المستثنى، إذاً، يكون مقدَّماً في الاستثناء المفرغ على عامله، ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء.

قوله: «وما دام لتوقيت أمر إلى آخره»، أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس ما دامَ زيد قائماً أبوه، مؤقتٌ

= والخيل: اسم جمع الفرس، لا واحد له من لفظه، والمراد به الفرسان، والخيل الأول: خيل الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير فى «بينهم» للخيلين.

و«دلفت»: دنوت وزحفت، من دلف الشيخ من باب ضرب، إذا مش مشياً لينا، فاللام بمعنى إلى، والشاهد منسوب إلى عمرو بن معد يكرب. انظر/ شعر عمرو بن معد يكرب/ ١٣٧

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٥، ٤٢٩، والنوادر/ ٤٢٨والمقتضب ٢/ ١٨، ٤/ ٤١٣، والخصائص ١/ ٣٦٨ وابن يعيش ٢/ ٨٠، والتصريح ١/ ٣٥٣، وحاشية يس ١/ ٣٥٣- ٣٥٤، والحماسة بشرح المرزوقى ٢٤٦، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥.

(١) الملك/ ١٩.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ١٩٨.

لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعلِ الخبر ضمير اسم دام، نحو: اجلس ما دام عمرو نائماً.

قوله: ومن ثَمَّ احتاج..»، أي: ومنْ أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء، والظرف فضلة فلابدَّ من تقدم جملة اسمية كانت أو فعلية لفظاً أو تقديراً كغيره من الفضلات.

و «ما» التي في أول «ما دام» مصدرية، والمضاف الذي هو الزمان أي مدة دوام قيام زيد.

قوله: «وليس لنفي مضمون الجملة» قال سيبويه، وتبعه ابن السرَّاج: ليس للنفي مطلقاً، تقول: ليس خَلَق الله مثلَه في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم﴾[١] في المستقبل.

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال؛ قال الأندلسيّ ـ وأَحْسنَ ـ: ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيِّد به هذا قوله.

وحكم «ما» كحكم «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قيِّدت به، وقد ذكرنا حكم «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: لَيِس، كهَيِب، كما يقال في عَلِم: عَلْم[٢]، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قَلب يائها ألفاً، كما هو القيَاس في: هاب الماضي لمخالفتها

---

(١) هود/ ٩.

(٢) في بعض المخطوطات بعد قوله: «علم» زيادة ليست في ط، وهي. وصَيِد في صَيْد، ولا يجوز أن يكون مضمون الياء إذ لم يجئ من فَعل معتل العين بالياء.
ولا أن يكون مفتوح الياء، إذ الفتحة لا تسكن، فلا يقال في ضرب: ضَرْب، ولم يقلب الياء ألفاً، ليدل به على عدم تصرّفه، ومفارقته لأخواته» وسيبويه والأكثرون إلخ.

أخواتها في عدم التصرف ولا يجوز أن يكـون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً.

وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غيـر متصرِّف. وقال أبو علي في أحد قوليه: إنه حرف، إذ لـو كان مخفف «فَعِـل» كصَيْد في صَيِـد، لعادت حركة العـين على الياء، عند اتصال الضمير، كصَيِدت، ولو كَان كهاب لكسرت الفاء، كهِبت.

والجواب: أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرُّف.

قال أبو عـلي: وأمَّا إلحاق الضـمير به فـي: لَست ولَستـما ولَستم، فـلتشبـيهه بالفعل، لـكونه على ثلاثة، وبمعـنى «ما» كان[1] وكونه رافـعاً فناصباً، كـما ألحق الضمير في: هاءَ؛ هائِـيا، هاؤوا، هائِي، هائِيا، هائين، مع كونه اسم فـعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بـفعليته، لدلالـة اتصال الضمائر بـه عليه، وهي لا تتصـل بغير صريح الفعل إلا نادراً، كما ذكرنا في هاء.

[جواز تقديم أخبارها على أسمائها]

(ص): «ويجوز تقـديم أخبارها كلِّهـا على أسمائها، وهـي في تقديمها عـليها ثلاثة أقسام: قسم: يجوز، وهو مِـن: كان، إلى راح. وقسم: لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كيسان في غير ما دام.

وقسم مختلف فيه وهو ليس».

(ش): ذكَر ابن مُعـط: أن خبر ما دام لا يتوسـط بينه وبين الاسم، وهـو غَلَط لم يذكره غيره، وقد ذكرناً ذلك في باب الموصولات.

قوله: «مِن كان إلى راح»، كل ما ليس فـي أوله «ما» مما ذكره المصنف، ومِمَّا لم

(١) كلمة: «كان» سقطت من ب ٤/ ١٩٩.

يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلاف، على ما يجيء.

وأمّا «ما دام» فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات، وكذا لا يجوز فصل «ما» عن الفعل بالخبر كما مرَّ هناك.

وأمّا غير «ما دام» مما في أوله «ما» من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء، ووافقهم ابن كيسان: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأن «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما فارَق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوِّز ذلك غيرهم، نظراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها النفي، لم يَصِر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام.

وأمّا توسط الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوِّزه أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيد، كما جاز: ما قائماً كان زيد اتفاقاً.

وكل حكم ذكرنا [1] في «ما» النفي، فهو ثابت في «إنْ» النافية؛ وأمّا غيرهما من حروف النفي نحو لم، ولَن، ولاَ، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الأفعال، اتفاقاً، لما ذكرنا في «ما»، ويجوز تقديمها عليها، اتفاقاً، لأنها ليست كـ«ما» في طلب التصدّر[2]، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمّا ليس، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفيَّة من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف، كـ«ما»، فألحقوها بها، كإنْ، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبه أنها فعل، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابهتها لـ«ما»؛ ولنقصان فعليتها، جاز ترك نون الوقَاية معها، كما في قوله:

(١) في ب: «ذكرناه» بالهاء

(٢) في ب فقط: «التصدير»

٩٢١= إذْ ذهب القوم الكرام ليسى[١]

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضهم إبطال عملها بإلاَّ، كما في قولهم: «ليس الطيب إلا المسكُ» بالرفع.

واستدلَّ المجوِّز بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢]، قالوا: لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لَن أضرب، ولم أضرب؛ ولا منع أن يقال: إن «يوم يأتيهم» ظرف لليس، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم؛ ولا على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط؛ ولا على مبتدأ عادم التصرف، كـ«ما»، التعجبية؛ ولا على مبتدأ يلزم الابتدائيَّة لكونه في المثل، كقولهم «الطعن يظأر»[٣] أو يلزمها لكونه في جملة كالمثَل، كالجمل الاعتراضية، كقوله:

٩٢٢= *فأنت طلاقٌ، والطلاق ألَّيةٌ*[٤]

---

(١) هو الشاهد الثاني والتسعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم ٤٥٥ ـ ٤٦٧.
واستشهد به على أن «ليس» لنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها، وصدره:
عددت قومى كعديد الطيس

(٢) هود/ ٨.

(٣) «الطعن يظأر»، يقول: إذا خافك أن تطعنه فتقتله عطفه ذلك عليك فجاد بماله حينئذ للخوف.
انظر كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ٣٠٩.
وعلق الشريف علي ذلك المثل بقوله: «قوله: «يظأر» ظأرت الناقة: إذا عطفتها على ولد غيرها والمثل معناه: يعطفه على الصلح.
وفى ب فقط: «يظئر» ٤/ ٢٠٢ صوابه من ط والمخطوطات وأمثال أبى عبيده.

(٤) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين وسبق ذكره رقم ٢٦٣.
واستشهد به على أن جملة: «والطلاق ألية» من المبتدأ والخبر اعتراضية
وفى ب فقط ٤/ ١٠٢: «عزيمة» مكان: «آليّة».

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أمَّا» وإذا المفاجأة، أو لتضمنه معنى الدعاء، كسلامٌ عليك، فإه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كا ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع/ أخبار هذه الأفعال جُمَلاً طلبيّة، وذلك لأن هذه الأفعال كما تقدم، ٢/ ٢٩٨ صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألاَ ترى أن معنى كان زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصولَ في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرها، إذ في كلها معَنى الكون مع قيد آخرَ، كما ذكرنا غير مرة.

فلو كانت أخبارها طلبية لم تخلُ هي من أن تكون خبريَّة أو طلبية، فإن كانت خبريَّة، تناقض الكلام، لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبَر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر، يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعلٍ للفعل الناقص، كما مرَّ تقديرُه، فلو قلت: كان زيد هل ضَرَبَ غلامَه، كان ضربُه لغلامه مُخبْراً عنه بكان ثابتاً عند المتكلم مسئولاً عنه بهل غير ثابت عنده، وهو تناقض.

وأمَّا قولهم: علمت أَزيد عندك أم لا؟ فقد ذكرنا أن: أَزيدٌ، ليس لاستفهام المتكلّم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها وهي كما ذكرنا صفة للأخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين إذ الطلب فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كُنْ قائماً، أي: قم، وهل يكون قائماً، أي: هل يقوم، وقد جاء الطلب فيهما معاً في الشعر، قال:

وكُوني بالمكارم ذكريني[1]

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جاء خبر كان جملة طلبية، وهذا مختص بالشعر وعجزه:=

وإن اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما أمراً مثلاً والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربتِ، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال.

وأمَّا إن كان خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الاستفهام جاز، لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها، نحو: أين كان زيد؟ وأيَّهم كان زيد؟ وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة أحدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى إذنْ في الفعل إخبار حتى يتناقض الكلام.

فإن قيل: فيجب أن يُجوَّز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو: أيَّهم ضرب كان زيد؟

قلت[1]: إن كلمة الاستفهام تُحدث في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملة أخرى بعدها.

فعلى هذا يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مصدَّرة بما في النفي، فلا تقول: أين، ما كان زيد؟ ولا: متى مازال عمرو؟

ودليّ دلّ مَاجدة صَنَاعِ

والمعنى كونى مذكّرة بالمكارم، ويقوى ذلك قولهُ قبلهً:

ألا يا أم فارع لا تلومى على شىء رفعت به سماعى

وكونى فى بالمكارم. . . . إلخ

فالمعنى لا تلومينى على شىء رفعت به صيتى وذكرى وذكّرينى به

والشاهد نسب إلى بعض بنى نهشل، وهو جاهلى.

وقال ابن عصفور فى كتاب «الضرورة»: جعل ذكّرينى فى موضع مذكرة، وهو قبيح، لأن جعل الأمر لا يقوم مقام الخبر فى باب كان، وإنما فعل ذلك، لأن كونى أمر فى اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير، فلما كان فى المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر.

من شواهد: المغنى ٢/ ٦٤٧، والهمع والدرر رقم/ ٣٦٧، والاشباه والنظائر رقم/ ٦٥١ وحاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٤٧، ونوادر أبى زيد/ ٢٠٦ ـ ٢٦٠.

(١) فى ظ: «قلت لا يجوز لأن» إلخ.

لوجوب تصدُّر «ما» النفي، ويجوز: متى لم يزل هذا؟[١] [وأين لم يزل عمرو؟» وأى وقت لم يكن سماحك][٢]؟

ومنع الجزّولي والشلوبين: ذلك، في «ليس»[٣] نحو: أين ليس زيد،؟ فإن منَعَا ذلك بناءً على منع تقدم خبر ليس عـليه، فقد مرَّ الكلام عليه، وإن منعا[٤] لأدائه إلى المحال، مـن حيث المعـنى، لأن زيداً، لا يجـوز أن يكون في جـميع الأمكـنة؛ فالجواب أن ذلك على سبيل المبالغة، ويُفـرض ذلك في غير المستحيل، نحو: متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته.

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على[٥] ماله صدر الكلام، وجَب تقديمه على كان وأخواته، إن لـم تصدر بـ«ما»، وذلك: إما كلمة الشـرط نحو: أين تكن أكن، أو كلمة الاستفهام، نحو: أين كنت؟ وأيَّهم كنت.؟

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة، وجب تأخير الاسم عن الخبر، نحو: كان في الدار رجل، وفي الدار كـان رجل، وكذا إن دخل «إلا» على الاسم نحـو: لم يكن قائماً إلا زيد، أو: قائماً لم يكن إلا زيد، لما ذكرنا في باب الفاعل.

ويجب، أيضاً تأخيره/ عن الخبر إذا كان لجزء الخبر ضمير فى الاسم نحو: كان فى الدار صاحبها ٢/ ٢٩٩

وكذا إذا كان الاسم «أنّ»[٦] مع صلتها، نحو: كـان عندى أنك قائم، وعندي كان أنك قائم، إذا لو تأخرالخبر لاشتبهت المفـتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل.

ويجب تأخير الخـبر عن كان، واسمه معاً إن دخله «إلا» نـحو: ما كان زيد إلا قائماً.

ويجب توسيطه أو تـأخيره، إذا كان الفعل مصدَّراً بما يقتـضي التصدُّر، وكان

(١) في ب فقط ٤/ ٢٠٤ «زيد» مكان «هذا».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٠٤.

(٣) في ط: «في ليس نحو: أين ليس، نحو أن ليس زيد» بالتكرار تحريف.

(٤) في ب ٤/ ٢٠٤. «وإن منعناه» وفي ط: «وإن منع».

(٥) في هامش ب ٤/ ٢٠٤: أى ماله صدر الكلام.

(٦) في ب ٤/ ٢٠٥: «إن» بكسر الهمزة، تحريف.

مما لا يفصل بينه وبين الفعل، كهَلْ وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: هل كان زيد قائماً، ومتى كان قائماً زيد، إذ لا تُفصل هذه الكَلِم عن الفعل، كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمَّا همزة الاستفهام، وما النفي إذا لم يكن مع زال وأخواتها فيجوز توسط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص، نحو: ما قائماً كان زيد، و: أقائماً كان زيد، ولا يجوز تقديمه عليهما.

ويجب تأخير الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخّر مرفوعه عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه، فلو قلت: كان حسناً زيد وجهه، أو: حسناً كان زيد وجهه، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه، بالأجنبي.

وأمَّا إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قبح، إذا لم يكن المنصوب ظرفاً، نحو: ضارباً كان زيد عمراً، إذ المنصوب ليس كجزئه؛ أمَّا إذا كان منصوبه ظرفاً فإنه يجوز بلا قبح، نحو: ضارباً كان زيد اليوم أو في الدار، إذ الظروف متسع فيها.

وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها، والأصل الجواز.

ولا يُفصل عند البصرية بين كان وأخواته، وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلا بالظرف، أو الجار والمجرور، نحو: كان أمامَك زيدٌ جالساً، وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيّات إلا بالظرف، وإن كان العامل قوياً جاز الفصل بينه وبين معموله، بشرط أن يكون فضلة، بغير الظرف أيضاً، نحو: عمراً كان زيد ضارباً.

وأجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً نحو: كان زيداً عمروٌ ضارباً.

وفرق بعض البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه

إذا لم يتصل، فجوَّز في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عمروٌ، ولم يجوِّز في المنفصل، نحو: كان زيداً عمرو ضارباً، وما أوهم خلاف ذلك، قدَّر فيه البصريون ضمير الشأن، اسماً لكان وأخواته نحو: كان زيد الحمَّى تأخذ، أو: كان زيداً تأخذ الحمَّى، قال:

٩٢٤= قنافذُ هدَّاجُون حول بُيوتهم بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّد عوّدا[١]

ويجوز، في البيت، زيادة كان.

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال:

٩٢٥= *ما دام فيهنَّ فَصِيلٌ حيّا*[٢]

---

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «كان» فى البيت عند البصريين إما شأنية وإما زائدة فيكون عطية فى الأول مبتدأ، وعوّدا فعل ماض، وألفه للإطلاق، وفاعله ضمير عطية ومفعوله «إيّاهم» المتقدم على المبتدأ، والأصل عودهم، فلما تقدّم انفصل وجملة: «عوّدهم» خبر المبتدأ، والجملة الكبرى أعنى عطية عوّدهم فى محل نصب خبر كان واسمها ضمير الشأن.

والشاهد من قصيدة للفرزدق ديوانه/ ١٨١، وروايته:

* قنافذ درّامون خلف جحاشهم*

و«القنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان معروف يضرب به المثل فى سُرى الليل يقال: «أسرى من قنفذ» و«هداجون: فعالون من الهدْج بالإسكان، والهدجان بالتحريك: السير السريع، ودرامون فى رواية الديوان: أى ما شون.

من شواهد: المغنى ٢/ ١٥٩، وأوضح المسالك رقم/ ٨٨، وابن عقيل ٢/ ١١٥، والهمع والدرر رقم/ ٣٩١، والتصريح ١/ ١٩٠، العينى ٢/ ٢٤ والأشمونى ١/ ٢٣٧.

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز فى باب كان الإخبار عن النكرة المحْضة إذا حصلت الفائدة كما هنا، فإن قوله: «فصيل» اسم دام، و«حيًّا» خبرها، وحصلت الفائدة من تقديم «فيهن» وهو متعلق بالخبر».

والشاهد من الرجز ضمن ثلاثة أبيات منسوبة إلى ابن ميادة، وهى:

لتقرُبنَّ قَرَباً جُلْذيّا ما دام فيهن فصيل حيّا

وقد دجا الليل فِهيّا هِيَا =

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إنّ»، قال:

=٩٢٦ *وإن شفاءً عبرةٌ مُهْراقةٌ*(١)

كذا أنشده سيبويه.

وقد يُخبر في هذا الباب وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا.

وقد ذكرنا أن سيبويه قال في نحو: مَن زيد: إن «زيد»(٢) هو الخبر؛

وقال الزمخشرى: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة، نحو قوله:

=٩٢٧ * يكون مزاجَها عسلٌ وماء *(٣)

فيمن نصب «مزاجها»، قال:

=٩٢٨ * ولا يَكُ موقفٌ منك الوداعا* (٤)

= قال البغدادى: لتقرين «جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء يقول: لتسيرن إلى الماء سيراً حثيثًا. والجلذى: السريع الشديد. و«الفصيل»: ولدالناقة

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٧، والنوادر/ ٥١٢، وابن يعيش ٤/ ٣٣، ٧/ ٩٦ - ١١٥، واللسان: «جلذ».

(١) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه يجوز أن يخبر فى باب إنّ أيضاً عن النكرة كما هنا فإن «شفاءً» وقع اسم إنّ منكراً، وأخبر عنه بـ«عبرة»؛ وعجزه:

* فهل عند رسم دارس من مُعّول *

والشاهد لامرىء القيس من معلقته المشهورة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٨٤، والمقتضب ٣/ ٢٩١، والمنصف ٣/ ٤١، والمغنى ٢٠/ ٢٩، ٩٩-١٠٠، والأشمونى ٣/ ١٢٢، واللسان: «هلل».

(٢) فى ظ: «إن من مبتدأ وزيد هو الخبر»

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد السبعمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٩١٥واستشهد به على أنه يجوز أن يخبر فى بابى «كان» و «إنّ» بمعرفة عن نكرة فى الاختيار كما هنا، فإن «مزاجها» روى بالنصب على أنه خبر مقدّم وهو معرفة، و«عسل» اسم كان مؤخر وهو نكره.

(٤) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة فى الخزانة وسبق ذكره رقم ١٥١.

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختياراً، لأن الشاعر أمكنه أن يقول:

٢/ ٣٠٠

ولايك موقفي/ منك الوداعا

وأن يرفع «مزاجها»، على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخري، ولا خلاف، عند مجوِّزه اختياراً أيضاً: أنَّ الأَولى: جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً، ألا ترى أنهم قالوا: إنّ «أنْ» أولى بالاسمية مما تقدَّم[1] في نحو قوله تعالى: «ما كان حجتهم إلاَّ أنْ قالوا»[2] مع كونهما معرفتين، لمشابهتهما[3] المضمر من حيث لا توصف كالمضمر.

وإنما جرَّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: وعدم اللبس في بابَي كان وإنَّ، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قولَه:

أسَكْرانُ كان ابنَ المراغة إذهجا   تميماً بجَوْف الشّام أم مُتساكِرُ[4]   =٩٢٩

وقوله:

= واستشهد به على أنه يجوز فى الاختيار أن يخبر عن نكرة بمعرفة والشاهد عجز، وصدره:

ففى قبل التفرق يا ضُباعا

والشاهد منسوب للقطامى.

(١) يعنى بذلك أنّ «أنْ المصدرية هى والفعل الذى دخلت عليه فى تأويل مصدر مبتدأ.

(٢) الجاثية/ ٢٥.

(٣) فى ب: «لمشابهتها»، تحريف.

(٤) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن سيبويه مثل به للإخبار عن النكرة بالمعرفة

والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٤٨١، تحقيق الصاوى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٣، والخصائص ٢/ ٣٧٥، والهمع رقم ١٨٥، ـ وقد سقط الشاهد من الدرر ـ والمغنى/ ٥٤٣.

وأراد بقوله: «ابن المراغة» جريرًا، وكان الفرزدق قد لقّب أمه بالمراغة، ونسبها إلى أنها راعية حمير.

والمراغة: الأتان التى لا تمتنع من الفحول

=٩٣٠ فإنك لا تبالي بعد حول أظبيٌ كان أمَّك أم حمارٌ(١)

وقوله:

=٩٣١ ألا مَنْ مُبْلِغُ حسَّانَ عنِّي أطِبٌّ كان سِحْرَكَ أم جُنونُ(٢)

وردَّ عليه المبرد بأن اسم كان، هو الضمير وهو معرفة:

وأجاب بعضهم(٣) عن سيبويه بأن همزة الاستفهام في: أظبيٌ، و: أطبّ، و: أسكران: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسِّره الفعل أَولى، فاسم كان، إذن، نكرة.

ورُدَّ الجواب بأن «أم» المتصلة يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلها(٤) المستويان.

وأُجيبَ عن رَدِّ الجواب، بأن الفعل لَمَّا كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسِّر فكأنه معدوم، وأيضاً فإن استواء ما وَلِيَاهما قد لا يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أن المرفوع إنما يفسَّر

---

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم ٦٣٤ واستشهد به على ما تقدم قبله فاسم كان ضمير ظبى، وهو نكرة، وأُمَّك بالنصب خبرها وهو معرفة، وظبى اسم لكان المضمرة المدلول عليها مكان المذكورة وهو نكرة أيضاً، وخبر المحذوفة محذوف أيضاً مدلول عليه بخبر المذكورة.

والشاهد لخداش بن زهير، وقيل لثروان بن فزارة العامرى.

(٢) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدّم قبله، والكلام فيه كما تقدّم.

وهو لأبى قيس بن الأسلت الأنصارىّ.

وحسان فى الشاهد هو حسان بن ثابت الأنصارى

والطبّ: هو العلة والسبب أى أسُحِرْت؟، فكان ذلك سبب هجائك أم جننت». وسحر هنا مصدر سُحِر مبنى للمفعول، وهو مضاف للمفعول.

من شواهد سيبويه ١/ ٢٣، واللسان: «طبب».

(٣) فى ط وب ٤/ ٢٠٨: «وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه» بزيادة كلمة: «المبرد» ولا معنى لها.

(٤) فى ب فقط ٤/ ٢٠٨: «لم يلهما» بالتثنية صوابه من ط والمخطوطات.

رافعه بظاهر، إذا كـان المرفوع بعد كلمة لازمة للـفعل نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(١) وفي قوله خاصة:

أظبى كان أمك أم حمار

الأَولى أن يرتفـع ظبي بكان المقدرة لمـا يجيء في باب العطـف أن بعد «سواء» و«لا أبالى» لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل.

وأجاب آخرون(٢) عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكراً.

ورُدَّ جوابهم بـأن الضمير الراجـع إلى نكرة: معرفة بـدليل وقوعه مبـتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصح وصفه.

والجواب عن الردّ: أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مخـتصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربـته، وإلاَّ فهو نكرة نحو: أرجل ضربته أم امـرأة؟ كما مرَّ في حدّ المعرفة؛ والنكرات المفسِّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر إذاً نكرات.

واعلم أن «ليس» من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله:

إنما يجزى الفتى ليس الجملْ(٣) =٩٣٢

(١) النساء/ ١٧٦.

(٢) فى ط وب ٢٠٩/٤ «وأجـاب بعضـهم المبـرد عن سيبـويه» وعبـارة المخطوطـات أدق من ط وب ٢٠٩/٤.

(٣) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ليس» يجوز حذف خبرها كثيرا كهذا البيت أي ليس الجمل جازياً أو يَجْزى. وقيل: إن الجمل هو الخبر، وسكن للقافية واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزى، أى ليس الجازى الجمل فلا حذف منه.

والشاهد للبيد ديوانه/ ١٤١ من قصيدة طويلة يأسى فيها لفقد أخيه أربد، مطلعها:

إن تقوى ربنا خير نفلْ وبإذن الله ريثى وعَجَلْ =

أي ليس الجمل جازياً، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا: ليس، ودام؛ ولتصاريفها ما لَها؛ ولا يستعمل لَمازال وأخواتها مصدر، واسم فاعل، إلاّ تامّين، لأنها يلزمها حرف النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف لام «تكنُ» للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد حذفت قبلُ حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً﴾(١)، كما حذفت كسرة لم أُبالِ، فقيل لم أُبَلْ، بعد ما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.

قال سيبويه: إذا لاقى نونُ «يَكُنْ» المجزوم، ساكناً بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٢)؛ لتقويّها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المدّ؛ وأجازه يونس، أنشسد أبو زيد/ في نوادره: ٢/ ٣٠١

٩٣٣= لم يَكُ الحقّ علي أنْ هاجَهُ رسمُ دارٍ قد تَعَفَّي بالسَّرَرْ(٣)

= وصدر الشاهد:

وإذا أُقْرِضْتَ قرضاً فاجزِه

ومعنى الشاهد: أن الذى يجْزى بما يعاملُ به من حسن أو قبيح هو الإنسان لا البهيمة.

والعرب تقول للجاهل: يا جمل، يضرب للحث على مجازاة الخير والشر.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب ٢/٤٤٧، والمقتضب ٤/ ٤١٠، والأزهية/ ١٩٢، ٣٠٥، ودلائل الإعجار/ ٢٤٨. والعينى ٤/١٧٦، والتصريح ٢/ ١٣٥.

(١) الأنفال/ ٥٣.

(٢) البينة/ ١.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن حذف نون «يكن»، المجزوم، الملاقى للساكن جائر عند يونس. وقال السيرافى: هذا شاذ.

قال البغدادى: «على أن هاجه»: ظرف مستقر» فى موضع الخبر لكان، و«الحق» يطلق على معان منها وهو المراد هنا: الموجود بحسب مقتضى الحكمة، أى ليس بلائق بالعاشق أن يهيج أحزانَهُ =

قال السيرافي: هذا شاذ.

قال سيبويه:تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُستحسَن، ويُسمَّى ذلك الظرف مستقرًا بفتح القَاف، وكذا كل ظرف عامله مقدَّر، لأن ناصبه، وهو: «استقرَّ» مقدَّر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مستقَرٌ فيه، ثم حذف الجار، كما يقال: المحصول للمحصول عليه[1]، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو[2] وهو ما ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهتَمّ به، نحو: كان زيدٌ جالساً عندك، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[3]، فإنما قدِّم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغَرَض نفي الكفء مطلقاً، بل نفي الكفء له تعالى، فقُدِّم اهتماماً بما هو المقصود[4] معنىً ورعاية للفواصل لفظاً.



= الرسمُ الداّثر. ورسم» فاعل «هاج»، وهو أثر الدار.

و«تعفّى» مبالغة: عفا الرسم، أى دثر ودرس.

وقوله: «بالسّرر» ظرف مُستقَرّ فى موضع الصفة لدار.

و«السرر» بفتح السين والراء، وقد يكسر الأول، وكل منهما: اسم موضع وهو واد يدفع من اليمامة إلى حضر موت: وقيل: موضع على أربعة أميال من مكة ـ حرسها الله تعالى.

والشاهد أنشده أبو زيد فى نوادره مع بيت آخر بعده، وهو:

غيرّ الجدّة من عِرفانه ... خِرَقُ الريح وطوفان المطرْ.

و«غيرّ الجدّة» الجملة صفة لـ «رسَم» أيضاً.

والجدّة: خلاف القديم

و«خرق»: جمع خريق، وهى الريح التى تتخرق فى الجبال وغيرها. والبيتان نسيهما أبو زيد: لحسيل بن عَرْفطة، وهو شاعر جاهلى

من شواهد: الخصائص ١/ ١٩٠، والمنصف ٢/٢٢٨، ونوادر أبى زيد/ ٢٩٦، والهمع والدرر رقم/ ٤١٥.

(١) فى ظ: «للمفعول مفعول» مكان: «المحصول للمحصول عليه».

(٢) فى المخطوطات بعد قوله: الظرف «اللغو» زيادة وهى: «وهو ما لم يكن خبراً زائداً لأن التقديم للاهتمام، والزائد لا يهتم به نحو» كان زيد جالسا عندك إلخ.

(٣) الإخلاص/ ٤.

(٤) فى ب ٤/ ٢١٠: «المقصور» بالراء مكان: «المقصود» بالدال، تحريف.

[أفعال المقاربة]

(ص): «أفعال المقاربة: ما وُضِع لدنّو الخبر، رجاءً، أو حصولاً، أو أخذا فيه».

(ش): الذي أرى، أن «عَسَى»، ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طمع في حقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنّو مالا يوثق بحصوله؟ ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف، أي أن الطامع يطمع في دنّو مضمون خبره، كقولك: عَسَى الله أن يشفي مريضي، أي: إني أرجو قربَ شفائه؛ وذلك لأن «عسى»، ليس متعيِّناً بالوضع للطمع في دنّو مضمون خبره بل لطمع حول مضمونه مطلقاً، سواء ترجّى حصوله عن قريب أو بعد مدَّة مَديدة؛ تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي عليه اسلام أن يشفع لي، فإذاَ قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دنّو في «لعلَّ» اتفاقاً.

وكذا في عدِّهم «طفق» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نظر؛ لأن معنى: طفقَ زيد يخرج: أنه شرع في الخروج وتلبَّس بأول أجزائه، ولا يقال: إن الخروج قرب ودنا من زيد، إلاَّ قبل شروعه فيه، لأن معنى القرب: قلة المسافة، بلَى، يصح أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنّو الخبر، إلا: كادَ ومرادفاته.

وقول المصنف: «لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه»، فيه خبَط، لأن نصب هذه المصادر، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً لدنّو في المعنى كما تقول[1]: يعجبني طيب زيد علماً، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى[2] لدنّو رجاء الخبر، أو لدنّو حصوله، أو لدنّو الأخذ فيه.

---

(١) في ط: العبارة مضطربة لتكرار بعض ألفاظها، ففي ط: «يكون فاعلاً لدنو رجاء الخبر، أو لدنو قولك: يعجبني طيب» إلخ صوابه من المخطوطات.

(٢) في ط: فيكون المعنى لدنو في المعنى كما في حصوله أو لدنو الأخذ فيه «صوابه من المخطوطات.

وليس «عَسَى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنّو خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طفِق» وأخواته، ليست لدنّو الأخذ فيه، بل هي للأخذ فيه.

ولفظ الجزولي، أي: أن عَسَى لمقاربة الفعل في الرجاء، أوضح وأصح فيما قصده من المعنى.

ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر أي: لدنّو الخبر مرجواً أو حاصلاً أو مأخوذاً فيه، على تكلف فيه، إذ الحدّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يصح قوله: حصولاً، لأن الخبر في «كاد» ليس حاصلاً، بل هو قريب الحصول، وتبيَّن، أيضاً، أن بين قرب الخبر وحصوله تنافياً[1]، لأن القريب: ما لم يحصل بعد.

[أحكام أفعال المقاربة]

(ص): «فالأول: عسى، وهو غير متصرِّف، تقول: عسى زيد أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد وقد تحذف أن. والثاني: كاد، تقول: كاد زيد يجيء وقد تدخل أن. وإذا دخل النفى على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل يكون للإثبات/ . ٢/ ٣٠٢

وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال تمسُّكاً بقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾[2]، وبقول ذى الرمّة:

«إذا غيَّر النّأى المحبِّين لم يكَدْ   رسيسُ الهوي من حُبَّ مية يبرحُ»[3] ٩٣٤=

(١) في ط: «تناف» بالرفع تحريف، لأنه اسم أنّ السابقة.   (٢) البقرة/ ٧١.

(٣) هو الشاهد السادس والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد بـه على أن بعضهم قال: إن النفـى إذا دخل على كاد تكون فى الماضـى للإثبات، وفى المستـقبل كالأفعـال تمسُّكاً بالآيـة وهذا البيـت. والشاهد لذى الـرمة، ديوانه/ ١٠٨، من قـصيدة مطلعها:

أمنـزلتى مىٍّ سلامٌ عليكما   على النأى والنّائى يودّ وينصحُ.

وبعده:

فلا القرب يبدى من هواها مَلالة   ولا حبُّها إن تنزح الـدارُ ينزحِ

أتقـرحِ أكبـاد المحبيـن كلِّهـمْ   كمـا كبدى مـن ذكرميـة تَقـرح

ورسيس الهوى: مسه.

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ١٢٤ - ١٢٥، والأشمونى ١/ ٢٦٨.

«والثالث: جعل، وطفق، وكرب، وأخذ، وهي مثل كاد وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال».

(**ش**): قوله: «فالأول عسى»؛ أي الذي لرجاء مضمون الخبر، قال سيبويه: عسى طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن تموت، ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتَصرَّف في «عَسَى» بل لم يأت منه إلا الماضي؛ لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء كلعلّ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف[١] لا يتصرف فيها.

وأمَّا الفعل، نحو: بِعتُ، والجملة الاسمية نحو: أنت حرّ، فمعنى الإنشاء عارض فيهما.

قال الجوهري: عَسَى من الله واجبة، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلاَّ في المجهول، وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾[٢] للتخويف، لا للخوف والإشفاق، كما أن «أو» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال أبو عبيدة: عَسَى من الله إيجاب، فجاء على إحدى لُغتي العرب لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مقبل:

٩٣٥= ظنِّي بهم كعَسَى وَهُمْ بتنوفةٍ يتنازعون جوائز الأمثال[٣]

---

(١) في: ط «والحرف» مكان: «والحروف» تحريف.

(٢) التحريم/ ٥.

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد السبعمائة في الخزانة

واستشهد به على أن أبا عبيدة قال: إن عسى تأتي بمعنى اليقين كما في الشاهد.

والشاهد لابن مقبل، ديوانه/ ٢٦١ برواية: «جوانب الأمثال»

من قصيدة مطلعها:

سائل بكبشة دارس الأطلال قد هيّجَتْك رسومُها لسؤال =

أي: ظني بهم يقين، هذا كلامه.

وأنا لا أعرف «عَسَى» في غير كلامه تعالى للـيقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نظر؛ ويجوز أن يكون معنى، ظنّي بهم كعسى، أي مع طمع.

بوقد يكسرون سين «عسى»، إذا اتصل به ضمير المتكلم، نحو: عسيتُ، عسينا، أو ضمير المخاطب نحو: عسِيتَ عسِيتما عسِيتم، عسِيتِ عسِيتما، عسِيتُنَّ، أو نون جمع المؤنث نحو: عسِينَ.

وزعم الزجـاج أن عَسَى حرف؛ لمَـا رأى من عدم تصرفـه، وكونه بمعنـى لعلّ؛ واتصالُ ضمير[1] المرفـوع به يدفع ذَلـك، إلاَّ أن يعتذر بمـا يعتـذر به أبو علـي في ليس، كما تقدم.

قوله: «عسَى زيد أن يخرج»، المتأخرون عـلى أن «عسى» يرفع الاسم وينصب الخبر، ككـان، والمقرون بأن بعد اسـمه منصوب المحل بـأنه خبره، استدلالاً بـالمثل النادر من قول الزبَّاء: «عَسَى الغوير أبؤساً»[2] وقوله:

= من شواهـد: الأضداد للأنبـارى/ ٢٣ وذكر انه روى: «سوائـر الأمثال» وابن يـعيش ٧/ ١٢٠، واللسان" «جوز» و«عـسى» وفى اللسان: «جوز» جوائـز الأمثال والأشعار: ما جاز من بـلد إلى بلد وانظر تفسير القرطبى ٥/ ٢٩٤. و: «التنوفة»: القفر من الأرض.

(١) كلمة: «ضمير» سقطت من ب ٤/ ٢١٤ صوابه من المخطوطات وط.

(٢) قال البغدادى: وقال ابن هشام فى شرح المثل: إن عسى للإشفاق.

و«الغُوير: ماء الكلب معروف، وهو مصغر غَورٍ أو غار. والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة.

وأصل المثل أن الزباء لما قتلت جَذِيمة جاء قصيـر إلى عمرو بن عدى، فقال: ألا تأخذ بثأر خالك؟ فقال: كيف السـبيل إلى ذلك، فعمد قصيرٌ إلى أنـفه فجدعها فقيل: «لأمر ما جـدع قصير أنفه»، وأتى الزباء، وزعم أنه فرّ إليهـا وأقام فى خدمتها مدّة يتجر لها، ثم أبطأ عنـها فى السفر، فسألت عنه، فقيل: أخذنى طريق الغوير فقالت: «عسى الـغوير أبؤساً» ثم لم يلبث أن جاء بالجمال عليها صناديق فى جوفها الرجال، فلما دخلوا البلد خرجوا من الصناديق، فقتلوا الناس قتلاً ذريعاً، وقتلوا أهل الزباء واسروها وأتوا بها عمراً فقتلها.

ومعنى المثـل: لعل الشريأتِى من قبـل الغوير يضرب للرجل يتـوقع الشر من جهة بعيـنها. وانظر الأمثال للميدانى ٢/ ١٦.

٩٣٦= * لا تَلْحني إنّي عَسِيتُ صائماً*[١]

ونقل عن سيبويه منع كون «أن يفعل» خبره؛ قيل: إنما قال ذلك، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة، وقوله: أبؤساً، وصائماً، لتضمن «عسى» معنى «كان» فأجرى في الاستعمال مجراه، وعذر[٢] مَن جعله خبراً أن يقدِّر مضافاً، إمَّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال أبو علي في القصريات: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيد ذا قيام، وفي هذا العذر تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر.

وقال بعضهم: «أن» زائدة.

وفيه أيضاً نظر، لأن الزائد لا يلزم إلاَّ مع بعض الكَلِم، كزيادة «ما» في قولهم: «افعل هذا آثرًا ما»[٣]، ولزومه مطرداً في موضع معين مع أي كلمة كانت: بعيد.

وقيل: المقترن بأَنْ، مشبَّه بالمفعول به، وليس بخبر كخبر كان، حتى يلزم كون

---

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة
واستشهد به على أن المتأخرين استدلّوا بهذا وبالمثل وهو: عسى الغوير أبؤساً» بوقوع المفرد منصوباً بعد مرفوع، على أنّ «أن والفعل» فى قولهم: عسى زيد أنّ يفعل فى موضع نصب على أنه خير لعسى، وهى تعمل عمل كان.
والشاهد من الرجز، وهو لرؤبة، وقبله

أكثرت فى العزل ملحًّا دائماً

من شواهد: الخصائص ١/٩٨، وابن الشجرى ١/١٦٤، والمقرّب ١/١٠٠، وابن عقيل ١/١٢٤، والمغنى/ ١٣٣، والأشمونى ١/٢٥٩، والأشباه والنظائر/ ١٨٨، والمزهر ١/٢٢٨. والهمع والدرر رقم ٤٨١، وانظر ملحقات ديوان رؤية/ ١٨٥.

(٢) فى ب ٤/ ٢١٥: «عدر» بدون واو.

(٣) علق الشريف على ذلك بقوله: «افعل هذا آثراً» و«آترذى أثير»: أي أول كل شيء. وفى المفصل: «افعله آثراً» أى مؤثر له. وقال الأصمعى: افعله عازماً عليه، وقيل: افعله إيثاراً له. على غبره، وينصب على المصدر، أى مفعولاً له.

الحدث خبراً عن الجثة، وذلك لأن المعنى الأصلي: قارب زيد أن يخرج أي الخروج، ثم تغيَّر معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطمع، كما كان أصل معنى/ ما أحسن زيداً: شيء جعله حسناً، ثم تغيَّر عنه بإفادة إنشاء التعجب. وكذا قالوا: أصل معنى: عسى أن يخرج زيد: قرب أن يخرج زيد، أى خروج زيد،فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدِّي، وفي الثاني كاللازم. ٢/ ٣٠٣

وفيه أيضاً نظر إذ لم يثبت في عَسَى، معنى المقاربة وضعاً ولا استعمالاً كما مرَّ قبلُ.

وقال الكوفيون: إن «أَن يفعل» في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم﴾[١]، إلى قوله: «أن تَبَرُّوهم»، أي لا ينهاكم عن أن تبروهم.

والذي أرى، أنَّ هذا وجه قريب، فيكون في نحو: يا زيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل.

والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا إليه، لأن «عسى» بمعنى: يُتَوَقَّع، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يُتوقع ويُرجَى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مرَّ في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس، كما مرَّ في ضمير الشأن.

وأما: عسِيت صائماً، و«عسَى الغوير أبؤسًا»[٢] فشاذان [على تضمينهما معنى كان][٣]. وقال بعضهم: التقدير، عسى الغُوير أن يكون أبؤساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حذف «أن» مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع «أن» بعد مرفوع «عسى»، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما

(١) المتحنة/ ٨. (٢) مثل سبق ذكره وشرحه.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢١٦.

ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه، ومثله ما قدَّر الكسائي في البيت

٩٣٧= * لعمر أبيك إلاّ الفرقدان*[١]

إلاّ أن يكون الفرقدان.

الاَّ أن القرينة ههنا أدَلَّ كما ذكرنا.

فعلى مذهب الكوفيين، إذا حذفت «أن» في الخبر، مع قلة ذلك، قلنا: إنها مقدَّرة حذفت[٢] لقوَّة الدلالة عليها فيكون كقولهم.. تَسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه»[٣].

قوله: «وعسى أن يخرج زيد».

اعلم أن مَن ذهب إلى أنَّ «أنْ» مع الفعل في: عسى زيد أن يخرج خبر عسي، جاز أن يقول في عسى أن يخرج زيد:إنه خبر أيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عسَيَا أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرجا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إن «أن يخرج» فاعل «عسى» وزيد فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أن يخرج الزيدان لا غير.

وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[٤]، لو جعلنا الفعلين متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لكون «ربك» وهو أجني، إذن، فاصلاً بين بعض الصلة وبعض.

وقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[٥]، يجوز أن يكون الفعلان متنازعين

---

(١) اشارة إلى قول الشاعر فى باب الاستثناء.

وكل إخٍ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

وهو الشاهد الأربعون بعد المائتين، وسبق ذكره رقم/٢٥٨.

(٢) كلمة: «حذفت» سقطت من ب ٤/٢١٧.

(٣) فى المخطوطات: «تسمع بالمعبدى خير من أن تراه».

(٤) الإسراء/ ٧٩. (٥) البقرة/ ٢١٦.

في «شيئاً»، وقد أعمل الثاني، وأن يكون «أن تكرهوا» فاعل «عسى»، كما في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾[1]. و«عسى أن يكنّ خيراً منهن».

وأمَّا نحو: الزيدان عسَى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، فإنْ، فاعل «عسَى» قولاً واحداً.

ولا يضمر في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كاد» منها، وقولُه تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[2]، في «كاد» ضمير الشأن، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمل الأول، ولو أعمل الثاني لقال: كادت إلاّ عند الكسائى، فإنه يحذف الفاعل فى مثله- كما مرّ.

وأمَّا على قراءة من قرأ «كاد يزيغ» بالياء[3]، فليس من باب التنازع وإلاَّ وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولك: كاد يقوم زيد، يحتمل التنازع، فتعمل أيَّهما شئت، ويحتمل إضمار/ ٢/ ٣٠٤ الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خَلَق الله مثَله».

وليس بمشهور إضمار الشأن، من أفعال المقاربة، إلاَّ في «كاد» ومن الأفعال الناقصة إلاَّ في «كانَ» و«ليس».

ولا يتقدم «أن» مع الفعل على «عسى»، أمَّا عند من قال: إنه خبر، فلضعف «عسى» لكونه غير متصرف؛ وأمَّا عند مَن قال هو بدل، فلامتناع تقدمه على المبدل منه.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب ان عُلِم، نحو:

---

(١) الحجرات/ ١١.

(٢) التوبة/ ١١٧، وقراءة «تزيغ» بالتاء هى قراءة الكسائى- ابن عامر- أبو عمرو- ابن كثير- نافع. انظر قراءة رقم ٣٢٢٨ فى معجم القراءات.

(٣) هى قراءة حفص عن عاصم، وانظر معجم القراءات الرقم السابق.

=٩٣٨ هَمَمْتُ ولم أفعل وكِدْتُ وليتنى تركتُ على عثمانَ تبكى حلائلُهْ[١]

أي كدت أفعل؛ وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم، أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، من اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسَى شخص أن يقوم، الاّ قليلا.

قوله: «وقد يحذف «أن»، كقوله:

=٩٣٩ عسى الكرْبُ الذى أمْسَيْتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريب[٢]

وهو قليل، وذلك لتشبيه «عسى» بكاد، عند مَن قال هو خبر، وقد مرَّ أن ذلك عند الكوفيين بتقدير «أنْ».

ويتعيَّن في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيد تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيد يموت.

---

(١) هى الشاهد التاسع والأربعون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن خبر «كدت» فيه محذوف، والتقدير: وكدت أفعل
والشاهد من أبيات سبعة لضابىء البُرْجُمىّ، قالها فى الحبس، ومات فيه. وانظر الأضداد للأنبارى/ ٩٧، ونسبه إلى ضابىء البُرجمى صاحب «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، هامش الكشاف ٢/ ٤٤٥.
وهو من مقطوعة مطلعها:
مَنْ قافلٌ أدنى الإلهُ ركابه يبلِّغ عنى الشّعر إذْ مات قاتله
وانظر تفسير القرطبى ٩/ ١٦٦.

(٢) هو الشاهد الخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة
واستشهد به على أنه حذف «أنْ» من خبر عسى وهو قليل، والتقدير: أن يكون وراءه. إلخ
والشاهد قاتله هُدْبة بن خَشْرَم قالها فى الحبس. انظر ديوانه/ ٥٩
من شواهد: سيبويه ١/ ٤٨٧، والإيضاح/ ٨٠، وابن يعيش ٧/ ١١٧، المقرّب ١/ ٩٨، والمغنى ١/ ١٣٣، والعينى ٢/ ١٨٤، والتصريح ١/ ٢٦ والأشمونى ١/ ٢٦١، وأمالى القالى ١/ ٧٢، والجمل للزجّاجي/ ٢٠٩ والهمع والدرر رقم/ ٤٧٧، والكامل للمبرد ١/ ٢٥٤، والمقتضب ٣/ ٧٠.

وقد يُستعمل حَرِي زيد أن يفعل كذا، واخلولق عمروٌ أن يقوم، استعمال «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناهما: صار حرياً وحَرًى أي جديراً، وصار خليقاً؛ وأصلهما: حَرِي بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياس مع أنَّ وأَنْ.

ويقال أيضاً: هو حَرًى أن يفعل، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدر بمعنى الوصف، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، نحو: هُنَّ حَرًى أن يَفْعَلنْ، وإن قلت: هو حَرِيٌّ، على فَعيل، أو حَرٍ بكسر الراء كعمٍ، أن يكون[1]، ثنيت وجمعت وأنثت، ويقال أيضاً: بالحَرَى أن يكون.

وقد يقع بعد «اخلولق»: أن مع الفعل، نحو: اخلولق أن يفعل زيد، كما قلنا في: عَسَى أن يفعل زيد.

وقول الشاعر:

عسى طيِّئ من طيِّءٍ بعد هذه سَتطْفِىء غُلاَّتِ الكُلى والجوانحِ[2] = ٩٤٠

السين فيه عند المتأخرين، قائمة مقام «أن» لكونها للاستقبال.

والوجه عند الكوفيين أن يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعده. كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾[3] أي: يتوقع إطفاء غُلات الكُلى.

---

(١) فى هامش ب ٢١٩/٤: «راجع إلى الأمثلة التى قبل : «عم»

(٢) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن السّين فى قوله: «ستطفىء» قائمة عند المتأخرين مقام «أن» لكونهما للاستقبال.

والبيت آخر أبيات أربعة عزاها أبو تمام لقِسام بن رواحة السِّنْبِسىّ. والغُلات: جمع غُلّة بالضم: حرارة الجوف.

والمعنى: المرجوّ من أولياء الدّم أن يطلبوا الثأر فى المستقبل، وإن كانوا آخرّوه إلى هذه الغاية، فتسكن نفوس، وتبرد قلوب.

والكلى: جمع كُلْية أو كُلْوة. والجوانح»: الضلوع جمع جانحة

من شواهد: ابن يعيش ١١٨/٨، والمغنى ١٣٣/١، وحاشية يس ٢٠٦/١.

(٣) يوسف/ ٣٥.

قوله: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنّو حصول الخبر: كاد، وهو مِن كِدتَ تكاد كيداً ومَكَادة، مثل: هِبت تهاب.

وحكى الأصمعي: كوداً بالواو، فيكون، كخفت تخاف خوفاً ومخافة، والأول أشهر؛ وأوشك بمعناه، ومعنى «كاد» في أصل الوضع[1]:قَرُب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: كادَ زيد من الفعل، ومعنى أوشك في الأصل : أسرع، ويستعمل على الأصل، فيقال: أوشك فلان في السير.

ومن مرادفات كاد وأوشك: أَولَى، وكَربَ وهلهل. وكرب في الأصل بمعنى قرب، يقال كربت الشمس أي دنت للغروب، وأمّا أولى فمعناه الأصلي قارَب، قال:

٩٤١= فعادى بين هادِ يَتَيْن منها وأوْلى أن يزيدَ علي الثّلاث[2]

أي قارب وكاد، ولا يستعمل إلا مع «أن».والأظهر كونها مفعولاً لأَولى.

ويجب تجريد خبر «هلهل» من «أن»،

وأما كاد وكرب وأوشك، فتستعمل أخبارها مع أن، ومجردة، والتجر يد مع كاد وكرب أكثر وأعرف، وإذا كانت مع أن فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أو كرب/ من أن يقوم، وأوشك في أن يقوم، ثم حذف حرف الجر على القياس، ٢/ ٣٠٥ وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال، و «أن» إما منصوبة أو مجرورة كما مّر.

وقد يقع بعد أوشك: أن، مع الفعل نحو أوشك أن يخرج زيد، أي أسرع خروجه. ويجوز أن يكون على التنازع، فأوشك لمقاربة الفعل نحو كاد؛ لكن

---

(١) في ب فقط ٤/ ٢٢٠ : «كاد في الأصل قرب» إلخ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) هو الشاهد الثاني والخمسون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «أولى» من مرادفات كاد، ولا تستعمل إلاّ مع أنْ قال ابن عقيل: عادَى من العداء بكسر العين، وهو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طَلَق واحد والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ٤٥٨، واللسان :«اولى».

يستعمل استعمال كاد، أي مجرد الخبر من أن، ويستعمل استعمال عسى، على الوجهين المعلومين.(١)

وإذا حذفت«أن» من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمَّا أن تقدر مع الحذف، كما في:«تسمع بالمعيدى»، وإمَّا أن تحذف رأساً بلا تقدير، لاستعمال كاد وكرب وأوشك، لشدة دلالتها على مقاربة الفعل: استعمال كان.

ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة.

وما كدت آيبا(٢) =٩٤٢

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾(٣).

واستعمل أيضاً الأفعال التى للشروع فى الفعْل، استعمال كان، وهى: طفق وأخذ وأنشأ وأقبل وقرّب وهبّ وعَلق وجعل، وكانت بذلك أولى من كاد وأخواتها، لأن أخبارها حاصلة المضمونَ كأخبار كان بخلاف خبر كاد.

وكان أصل استعمالها أن يقال: طفق زيد فى الفعل، وأخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾(٤) أى أوجد، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل وقرَّب الفعل وهبّ فى الفعل من قولهم: هب البعير فى سيره أى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمينها معناها.

وأمَّا هلهل، فإنما لزم تجريد خبره من أنْ، مع أنه بمعنى كاد، لا بمعنى طفق، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة مثَل زلزل، وصرصر، فكأنه للمبالغة فى القرب، لاحق بالأفعال الدالة على الشروع، فاستعمل خبره بغير «أن» نحو: هلهلت أقوم.

ولكون أفعال المقاربة، أي كاد، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طفق ومرادفاته فروعاً لكان ومحمولة عليها؛ لم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقَدم خبر كان عليه.

---

(١) فى ظ بعد قوله: «المعلومين»: «أى على أن يجعل فى موضع خبرها أو فى موضع اسمها».

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد الستمائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٧٨٧ وهو قطعة من بيت، وهو بتمامه:

فأبت إلى فهم وماكدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهى تَصفِرُ.

(٣) التوبة/ ١١٧.   (٤) الأنعام/١.

وإنما ألزم كون أخبـار أفعال الشروع فعلاً مضارعـاً مجرداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقـترن بأن؛ لأن المضارع المجرَّد عن علامات الاستـقبال ظاهر في الحـال، كما مضـى في بابه؛ فـهو من حيـث الفعلـية يدل علـى الحدوث دون الاسم، بدلـيل أنك إذا قلت: كـان زيد وقت الزوال قـائماً، لم يدل عـلى حدوث القيام في ذلـك الوقت، ومن حيث ظهوره فـي الحال، يدل على كونه مشـتَغَلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دلَّ على أنه كان فرغ من الـقيام فـي ذلك الوقـت، وإذا قلت: كـان زيد وقت الـزوال يقوم، دلَّ عـلى اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث الـقيام، فلما حُملت هذه الأفعال على كان، وقُصد المعنيـان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مـشتَغَلاً به، وجب ألاَّ يكون اسَماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بأن.

وإنما غَلَب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كونُ أخبارها كذلك، وجُوِّز اقترانـها بأن، لكونـها من شدة القـرب الذي فيهـا، كأنها للاشـتغال[1] والشروع أيضاً، فهي ليست مـتضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل مـحمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها: اقتران الخبر بأن، كقوله:

٩٤٣ = *قد كادَ من طُولِ البِلَي أن يَمصَحا*[2]

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.

وأمَّا التزامهم في خبر عسى كونه مـضارعاً بأن، ومنعهم من أن يكون مصدراً، ٢/٣٠٦ نحو: عَسَى زيد القيام، وكذا منعوا/ من: عسى قيام زيد، فلأن المضارع المقترن بأن

---

(١) فى ب ٤/ ٢٢٢: «للانتقال» مكان «للاشتغال».

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أنه جاز اقتران خبر كاد بـ «أن» لما ذكره وهذا الرجز ينسب إلى رؤبة، وقبله:

ربعٌ عفا من بعض ما قد امحى

والرجز لرؤية. انظر ملحق ديوانه/ ٢٧٢.

وبذكر البغدادى أنه لم ير هذا الرجز فى ديوان رؤبة، وكذلك قال ابن السيد اللخمى.

من شواهد: سيبويه ١/٤٧٨، والإنصاف ٢/٥٦٦، والإيضاح/ ٨٠، والهمع والدرر رقم/ ٤٧٤، وتفسير القرطبى ١/ ٢٢٢.

للاستقبال خاصَّة، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بِعَسَى من المصدر، ومن ثمَّ قد تُحمل لعلَّ وإن كانت من أخوات «إنَّ» عليه، نحو: لعلَّك أن تقوم.

[دخول النفي على كاد]

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد.. إلى آخره»، قال بعضهم في كاد: إن نفيه إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال.

أمَّا كون إثباته نفياً، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم وأثبتَّ الكود، أي القرب فهذا الإثبات نفي، فهو[1] غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيه[2] ؟ بل في: كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بلا ريب.

وإن أرادوا أن إثبات كاد، دالّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحقّ، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل كنت آخذاً في الفعل، لاقريباً منه.

وأمَّا كون نفيه إثباتاً فنقول، أيضاً: إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في: ما كدت أقوم: إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباتَه؟ وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش. لأن نفى القرب من الفعل أبلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه، فإن: ما قربت من الضرب، آكد في نفي الضرب من: ما ضربت، بلَى، قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت آخر[3]، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه؛ لا لفظ كاد.

---

(١) فى ب: «فهذا» مكان: «فهو».

(٢) فى المخطوطات: «وكيف يكون إثبات الشىء، ونفيه نفيه».

(٣) كلمة: «آخر» سقطت من ط وب ٤/ ٢٢٤.

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه[١] في وقت واحد، فلا يكون، إذن، نفي كان مفيداً لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه؛ إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم «أتتخذنا هزوا».. «ادع لنا ربك يبين لنا ما هى»، «ادع لنا ربك يبيِّن لنا ما لونها».. «ادع لنا ربك يبيِّن لنا ما هي..»[٢]، وهذا التعنت دأب مَن لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً.

وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٣]، وقوله:

٩٤٤= * إذا غيَّر النأى[٤] *....البيت

[إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال.. ان نفي كاد إثبات، فقال بعضهم.. إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾[٥] أو في المستقبل، واستَدَلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات][٦] بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله: «إذا غيَّر النأي»... البيت، وقولهم: نراه قد برح؛ حتى أدَّى ذلك إلى أن غيَّر ذو الرمة، لم يكد، إلى: لم أجد، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إذا، فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه.

---

(١) فى ب ٤/ ٢٢٤: «وانقضائه» بدل «وانتفائه» تحريف ظاهر.

(٢) البقرة: من الاية ٦٧ إلى الآية ٧١. (٣) النور/ ٤٠.

(٤) هو الشاهد السادس والأربعون بعد السبعمائة وسبق ذكره رقم ٩٣٤.

(٥) البقرة/ ٧١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط أي من قوله: «إذ ليس فى هذه المواضع.. إلى قوله: «للإثبات».

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾: أن إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من ﴿كَادُوا﴾ كما تقدم؛ ولهذا لم يُفِد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لمّا لم تكن قرينة.

وأمَّا الجواب عن تخطئة الشعراء.. فبأنَّ تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته؛ بناء على الدليل المذكور، أي أنَّ / نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، ٢/ ٣٠٧ وقد خطا المخطئين ذا الرمة في رَوِيَّته: مَن قال حين سمع تلك الحكاية: أصابت بديهته وأخطأت رويته.

وقال بعضهم: إن نفي الماضي إثبات، لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون﴾، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يرَاهَا﴾، وقول ذي الرمة: لم يكد يبرح؛ وعند الأخفش يجوز زيادة كاد.

قوله: «والثالث» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفات طفِق،وأخواتها[1]، يقال: طفِق يطفَق طفقاً، كغرِق يغرق غرقا، وحكى الأخفش عن بعضهم: طفوقاً، وقد جاء: طفَق يطفِق، كجلس يجلس.

ويستعمل مضارع: كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب.

قوله: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يجيء خبر جَعَل جملة اسمية، قال:

وقد جَعَلَتْ قَلوصُ بنى سُهَيل   من الأكوار مَرْتَعُها قريبُ[2] =٩٤٥

(١) فى ط و ب ٤/ ٢٢٥: «وأحوالها» صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد جاء نادراً خبر جعل جملة اسميّة، وهو قوله: «مرتعها قريب».

والشاهد غير منسوب، وفى بعض المصادر «بنى زياد» والبعض الآخر: ابنى سهيل بالتثنية.

والأكوار: إما جمع كور بضم الكاف، وهو الرّجُل بأداته، أو جمع كور بفتحها، وهو الجماعة الكثيرة من الإبل.

=

وقد يجيء شرطية مصدَّرة بإذا، نحو قولـك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على أن الجزاء: المضارع، قال:

٩٤٦= وقد جَعَلْتُ إذا ما قمْتُ يُثْقِلُني ثوبى فأنهضُ نَهضَ الشارِب الثَّملِ[1]

★★★

= والمرتع: مكان الرتوع.

والمعنى أن هذه الـقلوص- وهى الشابة من النوق- حـصل لها إعياء وتعب وكلال، فلـم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقرب منها.

من شواهـد المغنى ١/١٩٣، والعـينى ٢/ ١٧٠، والهـمع والدرر رقم ٤٨٣، والتـصريح ١/ ٢٠٤، والأشمونى ١/٢٥٩، والحماسة بشرح المرزوقى/ ٣١٠.

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يجيء خبر جعل» جملة شـرطية مصّدرة بـ «إذا» فجملة «إذا ما قمت يثقلنى ثوبى» فى محل نصب على أنه خبر جعل.

ونسب إلى أبى حية النميرى.

من شواهـد: شرح شواهد المغنـى للسيوطـى، والهمع والدرر رقم/ ٤٦٠، والأشـمونى ١/ ٢٦٣، والمقرب ١/١٠١ والتصريح ١/ ٢٠٤، ٢٠٦، والعينى ٢/١٧٣.

وفى ب ٤/ ٢٢٦: «الشاب» مكان: «الشارب»، تحريف ظاهر. هذا، ويروى الشطر الثانى.

فقمت قيام الشارب السكر

وممّن رواه هكذا الجاحظ فى الحيوان ٦/ ٤٨٣ - ٤٨٤ حيث قال:

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعنى ظهرى فقمت قيام الشارب السّكر

وكنت أمشى على رجلىّ معتدلا فصرت أمشى على أخرى من الشجر

ونسبا إلى أبى حية النمرى.

[فعل التعجب]

(ص): «فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب، وهو صيغتان: ما أفعلهُ وأفْعل به. وهي غير متصرفة، مثل: ما أحسن زيداً وأحْسِنْ بزيد. ولا يبنيان إلاَ مما يُبنى منه أفعل التفضيل.

«ويُتوصَّل في الممتنع بمثل: «ما» أشد استخراجه، وأشدِد باسْتخراجه. ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل.

«وأجاز المازني الفصل بالظرف، و: «ما»، ابتداء، نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر؛ موصولة عند الأخفش، والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى «أفْعِل» مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أو زائدة ففيه ضمير.

(ش): قوله: «ما وضِع لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب، لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحدّ بنحو: ناهيك به[1]، ولله دره، وواهاً له، ويا لَك رجلاً، وكاليوم رجلاً، وويلمّه رجلا»، بلى ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشرة[2].

فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب، وليس بمحض الدعاء؛ وكذا قولهم: أبرحت ربّا[3]؛ إلاَّ أن يقول: إن هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأمَّا نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإن كان فعلاً ليس للإنشاء[4].

واعلم أن التعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب.

---

(١) علق الشريف بقوله: «ناهيك به» أى حسبك، كما إذا تعجبت من طيب شيء قلت: واهاً لك، ما أطيبه.

(٢) علق الشريف بقوله: «يقال لمن أجاد الرمّى والطعن: «لاشلَّ لا ولا عمى» «ولا شل عَشَرَة» أى أصابعه العشرة.

(٣) علق الشريف بقوله: «يقال: ما أبرحه، أى ما أعجبه، ويقال: أبرحت ربّا وأبرحت جاراً، أي أعجبت وبالغت».

(٤) علق الشريف بقوله: «بل لإنشاء طلب التعجب.

ولا يجوز التعجب، منه تعالى حقيقة إذ لا يخفى عليه شيء.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أفعله، أو:أفعل به دالاًّ على هذا المعنى[1]، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى، يسمَّى عندهم فعل التعجب.

قوله: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة.

وأيضاً كل لفظ منها صار عَلَماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاَّ يُتَصرَّف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتصرَّف في: نِعم، وبئس، وفي الأمثال.

قوله: «ولا يبنيان إلاَّ مما يبنى منه أفعل التفضيل»، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلاَّ مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف التفضيل فإنك تقول: أنا أَضرَبُ منك غداً، ولا يتعجَّب إلا مما حَصَل في الماضي واستمرّ حتى يستحق أن يتعجب منه.

٢/ ٣٠٨ أمَّا الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل/ بعدُ في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها، فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب، على الماضي أعني: ما أفعل.

قيل: لا يُبنى فعل التعجب إلاَّ من فَعُل، مضموم العين في أصل الوضع، أو من المنقول إلى فعُل، إذا كان من غيره، نحو: ما أضرب وما أقتل، ليُدَلَّ بذلك على أن المتعَجَّب منه صار كالغريزة، لأن باب فعُل موضوع لهذا المعنى. وكذا قيل في أفعل التفضيل، فكأنَّ أصل: ما أضربك لزيد، وما أقتلك له، وأنت أضرب لزيد وأقتل له: ضرُب لزيد وقتُل له وإنّما[2] لم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى فعُل، لبناء التعجب منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى إليه بنفسه، إلاَّ باللام، كما رأيت.

ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول، لما مرَّ في أفعل التفضيل، ويجوز

(١) في ط «دالاً على المذكور» صوابه من المخطوطات.

(٢) «وإنما» سقطت من ب ٤/ ٢٢٩.

تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذين من فعُل المضموم العين كما ذكرنا، وهو لازم؛ وربَّما يُبنى من المفعول إذا أُمن التباسه بالفاعل نحو: ما أجَنَّه[١]، وما أشهره، وما أمقته إليّ، وما أعجبه إليّ وما أشهاه إليَّ، فيتعدى، كما ذكرنا في أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمن معنى الحب، أو البغض.

قال سيبويه: جميع ذلك مبني على فَعُل، وإن لم يستعمل، فكأن: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بغُض، وعجُب، ومقُت، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شَهُو، كما يقال: رَمُوت اليد يدُه.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام التعجب منه بعد: ما أشدَّ واشْدِدْ[٢] ونحوهما نحو: ما أشد ما ضُرِب، واشدد بما سُجِن.

ويُبني، أيضاً من باب أفعل إفعالاً، قياساً عند سيبويه، سماعاً عند غيره، نحو: ما أعطاه للمعروف، وما أبغضني له[٣].

والأخفش والمبرد، جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه، كما مرَّ في أفعل التفضيل.

وربَّما بُني من غير فعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال: ما آبله، وما أفرسه[٤]، وإن لم يتسعمل منهما الفعل كما مرَّ.

---

(١) علق الشريف بقوله: «جُنّ الرجل جنوناً، وأجنّه الله فهو مجنون. ولا تقل: مجن. وقولهم فى المجنون: ما أجنّه شاذّ لا يقاس عليه لأنه لا يقال فى المضروب ما أضربه».

(٢) علق الشريف بقوله: أى قياسه التوصل بنحو: «اشدد»، وجعل ما هو بمعنى مصدر المبنى للمفعول، وهو الفعل المبنيّ للمفعول، المصدر بحرف المصدرية مقام المتعجب منه».

(٣) علق الشريف على قوله: «ما أبغضنى له» بقوله: بغض بغاضة: صار بغيضاً، وبغّضه الله إلى الناس فأبغضوه، أى مقتوه».

(٤) فى ط: وما أفررسه بزيادة الراء، تحريف.

ويستعمل منهما الفاعل، نحو: آبل وفارس.

وقد يبنى من غير متصرِّف، نحو: ما أنعم وما أبأس.

ويجوز أن يُبنى من العيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أحمقه وما أنوكه، وما ألدَّه.

وندَر: ما خيَره وما شرَّه بحذف الهمزة بخلاف خير وشرّ في التفضيل.

ويتعدى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدَّى إليه أفعل التفضيل سواء.

ولمشابهة أفعل التعجب، لأفعل التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه، وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعه، وتعدِّيه بما يتعدى به أفعل التفضيل توهَّم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب: اسم كأفعل التفضيل، وقوَّى وهمهم تصغيرهم إياه في قوله:

٩٤٧= *ياما أُمَيْلح غِزلاناً شدَنَّ لنا*[1]

وأمَّا الكسائي فوافق البصريين في فعليّته، ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصابَ المفعول به لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصرَ.

وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأن يوضع له حرف كما مرَّ في بناء اسم الإشارة فبُني لتضمنه معنى الحرف.

وبُني على الفتح لكونه أخفَّ، و«ما» مبتدأ، «وأحسنَ» خبره: أي: شيء من الأشياء متعجَّب من حسنه، و «ما» نكرة غير موصوفة.

واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعل بكونه مشابهاً للمفعول لمجيئه بعد أفعل

---

(١) ذكر البغدادى أنه تقدم الكلام عليه فى خواص الاسم من أول الكتاب ورقم الشاهد فى الخزانة/ ٦ وترقيمى رقم٦.

وتمام الشاهد:

من هؤليَّائكنّ الضال والسمرِ

وقيل: إن هذا البيت من أبيات لعلى بن محمد المغربى، وهو متأخر، له قصيدة فى مدح على بن عيسى وزير المقتدر. وقُتل المقتدر فى شوال سنة عشرين وثلاثمائة، فلا يصح الاحتجاج به.

المشابه لفعل مضمَر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب انتصابه فهو/ نحو قوله: ٢/ ٣٠٩

ونأخذْ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهْرَ ليس له سَنَامُ[1] =٩٤٨

بنصب الظهر، وهو ضعيف؛ لأن النصب في مثل أجبَّ الظهَر وحسن الوجهَ توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب، كما مرَّ في باب[2] الصفة المشبهة، ولا يضاف أفعل إلى المتعجب منه.

والجواب عن تصحيح العين في نحو: ما أقوله وما أبيعه، وأقْوِل به وأَبْيِع به: أن الأعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرّف، ومن ثَمّ، لَم يجز الإدغام في نحو: أشددِ به في التعجب كما جاز في غيره.

وأما التصغير فمع كونه شاذاً مقصوراً على السماع، إلا عند الكسائي[3]، فإنه يدَّعي اطراده، ويقيس عليه أفعل به في جواز التصغير فإنما[4] جاز ذلك، لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعل، الاسمي كأبيض، وأقول منك.

قوله: «ويُتَوصَّل في الممتنع»، يعني بالممتنع: ما لا يكون ثلاثياً، نحو: ما أحسن استخراجه ودحرجته؛ أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة، نحو ما أشدَّ بياضه، أو عوَرَه؛ أَوْ لم يكن تامًا نحو: ما أشدّ كونه قائماً.

---

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن نصب: «الظهر» على التشبيه بالمفعول به والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه/ ٢٣٣.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٠، والمقتضب ٢/ ١٧٧، وابن الشجرى ٢/ ١٤٣، والإنصاف/ ١٣٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٥، والأشمونى ٣/ ١١- ١٤، وانظر تفسير القرطبى ١٥/ ٢١٩.

وذكر البغدادى أن الذّناب والذّنـابة بكسرهما، والذُّنابى بالضم والقصر: الـذّنَب، قال الشنتمرى: المستعمل للبعير ونحوه: الذّنب، وللطائر الذّنانى، وللعين ونحوها الذّنابة ولما لا خير فيه.

و«الأجبّ»: الجمل المقطوع السّنام.

يقول: إن مات بقينا فى أسوأ عيش قد مضى صدره ومعظمه وخيره، وقد يقى منه ذنبه ويكون العيش كبعير قد جُبّ سنامه، يريد صار الناس بعده فى أسوأ حال.

(٢) كلمة: «باب» سقطت من ب ٤/ ٢٣١.

(٣) فى المخطوطات: «ابن كيسان» بدل «الكسائى».

(٤) فى ط: «إنما» بدون فاء، ولابد منها، لأنها واقعة فى جواب: «وأما التصغير».

وأمَّا كان ملازما للنـفى كما نبس(١)، أو مصوغاً لـلمفعول، أو عادمـاً لمصدر مشهور، فـلا يمكن التوصل بمصـادرها إلى التعجب مـنها، ولا إلى بيانَ التـفضيل فيها. إذ لا مـصدر منفياً لنـحو: نَبَس، أو مصوغـاً للمفعول لنـحو جُنَّ، وكذا لا مصدر لنِعْم وبئس، ويذر ويدع؛ حتى يوقع شيئاً منها بعد ما أشدَّ، وأشدَّ منك.

وربما استغنـوا عن بعض ما يصح التعـجب منه، بمثل التوصّل المـذكور كما لم يُقَل: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته.

قوله: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تـأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يسـتلزم الآخر، لأنـك إذا قدّمت شيـئاً على شـيء، فقد أخَّرت المـقدم عليـه عن المقدم، يريد أنـك لا تقول: زيداً ما أحسن، ولا: ما زيدًا أحســن، ولا بزيد أحسِن، لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما فى أنفسهما.

وأمَّا الفصل بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتفاقـاً، للفصل بـين المعمول وعامـله الضعيف بـالأجنبي، فلا يـجوز: لقيتـه فما أحسن أمس زيداً، على أن يـتعلق «أمس» بلقيت؛ وكذا ان تعلَّـق بهما وكان غير ظرف، نحو: ما أحسن قائماً زيداً، وذلك لأنـه نوع تصرف في عَلَم التعجب؛ وإن كان بين الفعل والفضلة.

وأمَّا بالـظرف فمنـعه الأخفش والمبرد، وأجازه الفـرَّاء والجرمي، وأبو عـلي، والمازني، نحو: ما أحسن بالرجل أن يصدق وأحسِن اليوم بزيد.

وأجاز ابن كيـسان توسيط الاعتراض بلـولا الامتناعية، نحو: مـا أحسن، لولا كَلَفُه(١) زيداً.

---

(١) فى ط وب: «أماما لزم الـنفى كما نبس. وفى ب: «أو كان مصـوغا» بزيادة: «كان»، والتصويب من المخطوطات.

وعلق الشريف على: «نبس» بقوله: «قوله: نبس: ما نبس بكلمة أى ما تكلم.

(١) فى القـاموس: «كلف»: الكـلف بتحريـك اللام: شىء يعـلو الوجه كالـسمسم ولون بـين السواد والحمرة.

ويُفصل بكان، وحدها، بين «ما» وأفعل، وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان.

وقال السيرافي: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأَحْسَنَ زيداً، خبر «كان»، وفيه بُعد؛ لأن «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لابدَّ أن يكون على «أفعل».

وفائدة الفصل بكان في نحو: ما كان أحسن زيداً: أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقع دائم، إلاَّ أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله.

وشذَّ الفصل بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أَبردهَا والضمير للغداة، وما أمسى أدفأها، والضمير للعشية، ولا يُتَجاوز المسموع فيهما. ولا يقاس «يكون» على «كان» في الفصل به، خلافاً لابن كيسان.

قوله: «وما، ابتداء» أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه، والأخفش في أحد قوليه، وذلك لأن التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سَببه ، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأنَّ معنى ما أحسن زيداً، في الأصل: شيء من الأشياء، لا أعرفه جَعَل زيداً حَسَناً، ثم نقل إلى إنشاء/ التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل، ٢/ ٣١٠ فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجَعل جاعل، نحو: ما أقدر الله، وما أعلمه، وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء، سواء كان مجعولاً وله سبب، أَوْ لا.

فهمزة أفعل، لتعدية ما كان لازماً بالأصالة، نحو: ما أحسنه، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى فعُل، إلى مفعول غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، في: ما أضربَ زيداً لعمرو، فمَا مبتدأ، وأفعل، خبره، وفيه ضمير راجع إلى «ما» وهو فاعله، والمنصوب بعده مفعوله.

وقال الأخفش في القول الآخَر: ما موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف، أى الذى أحسن زيداً موجود: وفيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوباً مع

عدم ما يسدُّ مسدَّه؛ وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه.

ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن استعمال «ما» نكرة غير موصوفة: نادر، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِي﴾(١)، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة.

وقال الفراء، وابن درستويه: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قويّ من حيث المعنى، لأنه، كأنَّه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين﴾(٢)، و: أتدري مَن هو؟ و: لله درُّه أيَّ رجل كان؟، قال:

٩٤٩ = *ولله عينا حبْتَر أَيُّما فتى*(٣)

قيل: مذهبه ضعيف، من حيث إنه نَقْل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأمّا أَحسن بزيد، فعند سيبويه: أَفعِل صورته أمر ومعناه الماضي، من أَفْعلَ، أي صار ذا فعِل، كألحَمَ أي صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة، وقد

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) الإنفطار/ ١٧.

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب.

وقد تضمنت أى فى «أى رجل زيد؟» معنى المدح والتعجب الذى تضمنته نعم وحبذا

وصدر الشاهد:

فأومأت إيماءً خفياً لحبَتر

و«أى» تكون صفة للنكرة كقولك: مررت برجل أيما رجل، وحالا للمعرفة. وقال الأعلم: رفع «أيما» بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أيّ فتى هو؟، «وما» زائدة مؤكدة. وفى «أى» معنى المدح والتعجب.

وصف أنه أمر ابن أخت له، يقال له: حبتر بنحر ناقة من أصحابه، لأنه كان فى غير محله ليُخْلفها عليه إذا لحق بأهله، وأومأ إليه بذلك حتى لا يشعر به أحد، ففهم منه وعرف إثارته لذكائه وحدَّة بصره. والإيماء: الإشارة بعين أو يد.

= والشاهد من قصيدة للراعى النُّميرى ديوانه/ ٣، من قصيدة مطلعها: =

تحذف إن كان المتعجب مه «أَن» ولتها نـحو: أَحسِن أن تقول، أي بأن تقول، على ما هو القياس.

وضُعِّف قوله، بأن الأمر بمعنى الماضي ممَّا لـم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتَّقى امرؤ ربَّه؛ وبأنَّ أَفعلَ بمعنـى صار ذا كذا قليل، ولو كان منه، لجاز: أَلْحِمْ بزيد، وأشْحِـم بزيد[1]، وبأن زيادة الـباء فى الفـاعل قليـل، والمطرد زيادتـها فى المفعول.

فقال الـفراء، وتبعه الـزمخشري وابن خـروف: إنَّ أَحسن أمر لكـل واحد بأن يجعل زيداً حسـناً، وإنما يجعله حسناً كـذلك بأن يصفه بالحَسن، فكـأه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

وقد وَجَدْت مكانَ القولَ ذا سَعَةَ فإن وَجدْت لساناً قائلاً فَقُل[2] =٩٥٠

وهذا معنىً مناسب للتعجب بخلاف تـقدير سيبويه، وأيضاً، همزةالجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وان لم يكن شيء منهما قياساً مطرداً.

وإنما لم يُـصرَّف على هذا الـقول، أفعل، وإن خوطـب به مثنى أو مـجموع أو مؤنث، فلم يُـقَل: أَحسنا، أَحسنوا، أحسَـني، أحسنَّ، لما ذكرنا من عـلة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهَّل ذَلك انمحاَء معنى الأمر فيه كما انمحى في:ما أفعل، معنى الجعل، وصار معـنى أفعل به كمعنى ما أفعل، وهو محـض إنشاء التعجب، ولم يبـق فيه معنـى الخطاب حَتى يـثنى ويجمـع ويؤنث باعتـبار تثنيـة المخاطب وجمعه وتأنيثه؛ فهمزة أفعل، على هذا لـلجعل، كهمزة ما أحسن، والباء مزيدة في المفعول وهو كثير، كما يجَيء في حروف الجر.

= عجبت من السّارين والرّيحُ قَرَّةٌ إلى ضوء نارين فردة والرّحى

من شواهد: سيبـويه ١/ ٣٠٢، والهمع والدرر رقم/ ٣١٠، والكامل للـمبرد/ ١٤٠٧ والأشمونى ١/١٦٨، ٢/٢٦٢، والحماسة بشرح المرزقى/ ١٥٠٢. والعينى ٣/ ٤٢٣.

(١) بعده فى المخطوطات: «وأتْمرْ به».

(٢) للمتنبى فى مدح سيف الدولَة وقبله:

ليت المدائح تستوفى مناقبه فما كُلَيْبٌ وأهل الأعصرُ الأُوَل

خذ ماتراه ودع شيئًا سمعت به فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل

وقد وجدت... الخ

انظر: شرح شعر المتنبـى لأبى القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهـرى المعروف بابن الإقليلى المتوفى ٤٤١هـ جـ٢/ ٧٣.

ـ من شواهد الخزانة رقم ٧٥٨.

وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجعله ذا حُسن، والأول أولى، لقلة همزة الصيرورة.

ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء «أحسن» في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسنَ/ أحسن بزيد، وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يُخاطَب شيئان في حالة واحدة، إلاَّ أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى.

٢/ ٣١١

ويجب كون المتعجب منه مختصّاً، فلا يقال: ما أحسن رجلا، لعدم الفائدة، فإن خصَّصته بوصف نحو: رجلاً حاله كذا، جاز.

وإذا عُلم المتعجَّب منه جاز حذفه، نحو: لقيت زيداً وما أحسن، قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، فلفظ «بهم» إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً، وأما عند سيبويه فإنه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوز حذفه إلاَّ أنه بملازمته للجرّ، وبكون الفعل قبله، في صورة ما فاعله مضمر، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاز حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه الجر، كما في: ما جاءني من رجل، وكفى بزيد، لم يجز حذفه.

ولا يؤتى لفعلَي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافاً لمن أجاز ذلك[2]، لأنها، لجمودها صارت كنعم وبئس، مما لا مَصدَر له.

ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في: ما أحسن زيداً، ولا في: أحسن بزيد، ولا سائر التوابع، ولا الاخبار عنه بالذي أو باللام، لأنه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا، بل معناه الآن، أيُّ حسن حُسنُ زيد؛ فلو جيء بتوابعه، أو أُخبرَ عنه، لا عتُبر بعد انمحائه، وأجاز ذلك قوم بعدَ المنصوب، وأمَّا قبله فَلا، لما تقدمَ أنه لا يفصلَ إلا بالظرف.

★★★

(١) مريم/ ٣٧.

(٢) في ب: «لك» بسقوط الذال، تحريف ظاهر.

[أفعال المدح والذم]

(ص): «أفعال المدح والذم: مـاوُضِع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنهـا. «نعم وبئس»، وشرطها: أن يكون الفـاعل معرَّفاَ باللَام، أو مضافا إلى المعّرف بهـا، مثل:«فنعمَّا هي[1]»، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبـله خبره، أو خبر مبتدأ محذَوف مثل: نعم الرجل زيد.

وشرطه مطابـقة الفاعل؛ و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِين﴾[2]، وشبهه مـتأول. وقد يحذف المخصوص إذا عُلِم مثل: نعم العبد ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُون﴾ [3].

وساء، مثل بئس ومنها حبذا، وفاعله: ذا ولا يتغَّير، وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص نعم، ويجوز أن يأتي، قبل المخصوص أو بعده تمييز، أو حال، علي وفق مخصوصه».

(ش): قوله: «ما وُضِع لإنشاء مدح أو ذمّ»، هذا، كمـا تقدم في باب الكنايات، في بيان أن «كم» الخبرية مُتضمّن لـلإنشاء، وذلك أنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنما تـنشئ المدح وتُحْدِثـه بهذا اللفظ، ولـيس المدح موجوداً في الخـارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقةَ هذا الكلام إيَّاه، حتي يكون خبراً؛ بَلَى، تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة [3] خارجاً؛ ولو كان إخباراً صـرفاً عن جَوْدته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب، فقـول الأعرابي لمن بَشَّره بمولودة وقال، نعم المولودة: والله ما هِي بنـعم الولد» ليس تـكذيباً له في المدح إذ لا يمـكن تكذيبه فـيه، بل هو إخبار بأن الجودة الـتي حكمت بحصولهـا في الخارج ليست بحاصلـة، فهو إنشاء جزؤه الخـبر، وكذا الإنشاء الـتعجبي، والإنشـاء الذي في «كم» الخبـرية، وفي : رُبَّ.

---

(١) البقرة/ ٢٧١ . (٢) الجمعة/ ٥ .

(٣) الذاريات/ ٤٨ .

(٤) في ب فقط ٤/ ٢٣٨ : «الموجودة» مكان: «حاصلة»، صوابه من ط والمخطوطات.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا، من كون هذه الأشياء للإنشاء؛ ومع هذا كله فلي فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، ولا ريب في كونه خبراً؛ لم يمكن أن تكذّب في التفضيل ويقال لك: إنك لم تفضِّل، بل التكذيب إنما يتعلّق بأفضليَّة زيد؛ وكذا إذا قلت: زيد قائم وهو خبر بلا شك، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال أنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك أو جدت بهذا اللفظ/ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال: إن القيام حاصل أو ليس بحاصل، فكذا قوله: ليس بنعم المولودة، بيان أنّ النعميَّة، أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كمَ، وربَّ. ٢/ ٣١٢

قوله: «فمنها نعم وبئس» اعلم أن نعم وبئس، في الأصل، فعلان علي وزن فَعِل بكسر العين، وقد اطَّرد في لغة تميم، كما يجئ في التصريف، في «فعِل» إذا كان فاؤه مفتوحاً وعينه حلقياً: أربع لغات، سواء كان اسماً، كرجل لَعِث [1]، أو فعلاً، كشَهِد.

إحداها:فَعِل وهي الأصل، والثانية: فَعْل، بإسكان العين مع فتح الفاء، والثالثة:فِعْل بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة:فِعِل، بكسر الفاء إتباعاً للعين.

وكذا، اطرد اتباع الفاء للعين في فَعيل إذا كان عينه حلقياً لمشاكلة العين، قالوا: رِغيف، وشِهيد، وشِعِير.

والأكثر في هذين الفعلين خاصة: كسر الفاء وإسكان العين، إذا قصِد بهما المدح والذمّ، عند بني تميم وغيرهم.

قال سيبويه: كأنَّ عامَّة العرب اتفقوا علي لغة تميم فى[إتباع الفاء للعين ثم أسكنوا الثاني كما في إبل] [2] وقد استعمل طرفة «نعم» على الأصل في قوله:

---

(١) في القاموس: «الألعث»: الثقيل البطئ، وقد لَعِث كفرح.

(٢) ما بين معقوفن زيادة في المخطوطات ليست في ط وب.

٩٥١= * نَعِمَ السّاعون فى الأمر المُبِرّْ*(١)

ومنه قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (٢)، بفتح الفاء وكسرها على القراءتين.

ولم يجز إسكان كسرة العين مع «ما» لقصد الإدغام.

وقرأ يحيي بن وَثاب في الشاذ: ﴿فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (٣)، بفتح الفاء وسكون العين.

ولم يأت «بئس» في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين.

وإنما لم يُتصرَّف فيهما لكونهما عَلَمين في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب.

قوله: «وشرطه أن يكون الفاعل معرَّفاً باللام أو مضافاً إلى المعرَّف بها»، نحو: نعم صاحب القوم، أو مضافاً إلى المضاف إلي ذي اللام، وهلم جرّا نحو: نعم وجه فرس غلام الرجل.

(١) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد السبعمائة في الخزانة واستشهدبه علي أن طرفة استعمل نَعِم على الأصل بفتح النون وكسر العين.
والشاهد لطرفة ديوانه ١٠٦
وصدره

* ما أقَلّتْ قدمي إنهمُ*

وقبله:

ففداءٌ لبني قَيْسٍ على ... ما أصاب الناس من سُرٍّ وضُرّْ

وراوية الشاهد فى الديوان:

خالتي والنفس قِدْمًا إنّهُمُ ... نَعِم السّاعون فى القوم الشّطر

و «الشّطر»: البعداء من الناس الغرباء، وواحد الشَّطر شطير
من شواهد: الانصاف ١٢٢، وابن يعيش ٧/ ١٢٧، والهمع والدرر رقم ١٤٠٦ والمقتضب ٢/ ١٣٨، والمحتسب ١/ ٣٥٧. وابن يعيش ٧/ ١٢٧

(٢) البقرة/ ٢٧١. وفى النص المصحقى: «فنعما» بكسر النون والعين وقد قرأ ابن عامر - حمزة - اللسائى - خلف - الأعمش: فَنَعِما بفتح النون وكسر العين.
انظر معجم القراءات قراءة رقم ١٨٣٢

(٣) الرعد/ ٢٤.

وأعلم أن اللام فـي نحو: نِعم الرجـل زيد، ليست لاستـغراق الجنس [١]، كما ذهب إلـيه أبو علـي وأتباعه، لمـا ذكرنا في بـاب المعرفة أن عـلامة المعرف بـاللام الاستغراقيه [٢] صحة إضـافة «كلّ» إليه، كـما في قولـه تعالي: «أن الإنسـان لفي خسر» [٣]، ولا يصـح أن يقـال: نعم كـل الرجـل زيد، وكيـف يكون زيـد كل الرجال؟.

فإن قـلت: بل هذا عـلي سبيـل المجاز والمبالـغة، كما تـقول: أنت الرجـل كل الرجل.

قلت: امتـناع التصريح فـي مثل هذا بنحو: نـعم كل الرجل، يدل عـلي أنه لم يُقصد بـه ذلك المعنى، وكل قائـل بنحو: نعم الرجـل، يجد من نفسه أنـه لا يَقصد ذلك المعنى، وأيـضاً. فإنه لا يُقصَد معنى المـبالغة المذكورة إلا مع التصـريح بلفظ «كل»، فلا يـقال: أنت الرجل بمـعنى أنت كلّ الرجـل، بل معنى أنـت الرجل، إذا قصدت المدح: أنَّ مَن سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل.

وليست اللام في نعم الرجل للإشارة إلى مـا في الذهن، كما قال المصنف، لِمَا بيَّنا في باب المعرفة.

ودليل فعليتهما: لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما، وهي إنما تلحق الفعل، وأربعة أحرف.

احداها؛ لات، مـع أن بعض الكوفيـين يقول: هي التـاء التي [٤] تزاد فـى أول حين والآن.

قال:

(١) فى ب فقط: ٤/ ٢٤٠: «الجنسى» بالياء.

(٢) فى ب فقط ٤/ ٢٤٠: «الجنسية» بدل: «الاستغراقية»

(٣) العصر/ ٢.

(٤) كلمة «التى» سقطت من ط.

نَوِّلي قبل نأى دارِى جُمانا وصِلينا كما زعمتِ تَلاَنا (١) =٩٥٢

وقال:

* العاطفون تَحين مَا مِن عاطف *(٢) =٩٥٣

كما مرَّ في قسم الأسماء.

والثانيـة والثالثة: اللتـان تلحقان ثُمَّ، ورُبَّ، والأكـثر أنهما لا تلحـقهما إلا إذا وليهما المؤنث إيذاناً به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بثمَّ قصة علي قصة، قال:

* فمضيت ثمت قلت: لا يعنينى *(٣) =٩٥٤

ولا تقـول: جاءنـي زيد ثـمت عـمرو وقـد جوَّزه ابـن الأنبـاري، ولا أدري ما صحته؟

وقال:

ماوِىَّ، يا ربَّتما غارةٍ شعواءَ كاللذْعة بالمِيسَمِ(٤) =٩٥٥

(١) لم يتعرض البغدادى فى الخزانة لهذا الشاهد.
واستشهد به الرضىّ على أن التاء دخلت على: الآن.
ومن الشـواهد النثرية عـلى إدخالهم التـاء فى الآن: حديث ابن عمـر وسأله رجل عن عثـمان بن عفان، فذكر مناقبه، ثم قال: اذهب بها تلان معك» ونسـبه محقق القرطبى فى الهامش إلى جميل ابن معمر، وليس في ديوانه.
من شواهد: الإنصاف/ ١١٠، واللسان: «حين»، ونفسير القرطبي ١٥/ ١٤٧.
وفى هذه المصادر قائله مجهول.
(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائتين فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٣٠٥.
(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٥٨.
واستشهد به على أن ثم إذا لحقتها التاء اختصت بعطف قصة على قصة وصدره:
* ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى *
(٤) هو الشاهد الستّون بعد السبعمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن التاء لحقت رَبّ «للإيذان بأن مجروها مؤنث و«ما» زائدة بين ربّ ومجرورها.
والشاهد أول أبيات أربعة لضمرة بن ضمرة النّهشلى.
و«الشعواء» : الغارة المنتشرة، وهي بالعين المهملة.
واللذعة بالذال والعين من: لذعَتْهُ النار: إذا أحرقته. =

وقد جاء:

٩٥٦= يا صاحبا، ربَّت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عنْ [(١)]

ويجوز أن يكون أراد بالإنسان مؤنثاً.

والرابعة: التي تلحق «لعلَّ»، نحو: لعلَّت هند قائمة.

ودليل فعليتهما أيضاً، ما حكاه الكسائي من نحو: نعما رجلين، ونعموا رجالاً والضمائر المرفوعة المنفصلة [(٢)] البارزة من خواص الأفعال، وأيضا جواز استعمال جميع باب فَعُل مع فعليَّته، استعمالَ نِعم وبئس، يقوّي فعليتهما أيضاً.

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاماً صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله:

٩٥٧= * والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرِ يمسحها * [(٣)]

وجرد قطيفة، فصار معنى نعم الرجل: رجل فى غاية الجودة، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نعم، أى جيِّد؛ فصارا معاً جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة؛ ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[(٤)]، وظننت زيداً قائماً، على ما مرَّ فى باب ظننت، ونحو: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾[(٥)]، فإن

= وقال العينى: واللدغة بالدال المهملة والعين المعجمة: المِكْوى.

وفى طَ «بامنسم» مكان: بالميسم» تحريف ظاهر،

من شواهد: نوادر أبى زيد/ ٢٥٣، والأشباه والنظائر رقم/ ٣٣٠، والأزهية/ ٢٧١، وابن الشجري ٢/ ١٥٣، والإنصاف/ ١٠٥ وابن يعيش ٨/ ٣١، والعيني ٣/ ٣٣٠.

(١) هو الشاهد الواحد والخمسون بعد الخمسائة فى الخزانة، وسبق ذكره رقم ٦٧٣.

(٢) كلمة: «المتفصلة» سقطت من ب ٤/ ٢٤٢

(٣) هو الشاهد السابع والأربعون بعد الثلاثمائة في الخزانة، وسبق ذكره رقم/ ٣٩١ واستشهد به على أنّ «العائذات» كان فى الأصل صفة للطير، فقدم عليه وصار الطير بدلاً من العائذات، والعائذات مفعول به للمؤمن.

(٤) البقرة/ ٦

(٥) المائدة/ ١٠٩

الجُمل فـي هذه الصُّور منسـلخة عن معـنى الجمليَّـة بدليل كون مضـمون الأولى مبتـدأ، على ما قيـل، وكون مضمـون الثانية مـفعولاً، ومضمـون الثالثـة فاعلاً، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومَبنـى كلامهم أن الجـمل إذا صارت [١] بمعنى المـفرد، فإن كانت عَلَـماً فهي محكية مطلقـاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حـالها كما مرَّ في باب علمت، قال تعالي: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٢]، أي: بدا لهم سَجنهم إياه؛ وإن كانت اسمية، أُعرِب الجـزآن بما استحقه مضمونهما[٣]، إن كان مـفعولاً، نحـو: علمـت زيداً قائـماً، وأُعرِب الجزء الأول بـإعراب الفـاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين [٤] بعد علمت، إذ لا يرفع فِعل واحد اسمين بلا إتباع، ولم يجز، أيضاً حكايتها [٥]، إذ الفعل لا بدَّ له من مرفوع به.

وحُكي الجـزآن، إن كان المضمـون مضافاَ إليـه، إذا لم يمكن جـرُّ اسم واحد إلاَّ اسمـاً واحداً [٦] من دون إتبـاع، ولو اقتُصِـر على جرَّ أولهـما لم يكـن لثانيـهما إعراب مناسب، كما كان نصب الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأمَّا الجمل التي هي خبر المتبدأ أو ما أصله الخبر [٧] كخبر كان، وثاني مفعولَي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرَّ.

(١) في ب فقط ٤/ ٢٤٢: «كانت» بدل: «صارت»

(٢) يوسف / ٣٥.

(٣) فى هامش ط بعد قوله: «مضمونهما»: «فَتُصب الحزآن» وفى ب ٤/ ٢٤٣ تقلت الجملة إلى المتن.

(٤) فى ب فقط ٤/ ٢٤٣: «المذكورتين» بالتأنيث.

(٥) فى ب ٤/ ٢٤٣: «حكاينهما» بالتثينة.

(٦) فى ظ: «إذ لم يمكن جرهما، لأن اسماً واحداً لايحرّ إلاّ اسماً واحداً».

(٧) فى ب فقط ٤/ ٢٤٣: «ما أصله المبتدأ «صوابه من المخطوطات وط.

ولنرجع إلى المقصود، فنقول:

لما صار: نعم الرجل بمعنى المفرد، وجب حكايتها لكونها فعلية، كما في: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١)، لكن ليس كونها بمعنى المفرد، كما في سائر الجمل المذكورة، أعني بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفاً بالفعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس، لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس أن يقال: نعم رجل زيد، ونعم رجلان الزيدان، ونعم رجال الزيدون، إذ معنى نعم الرجل زيد: زيد رجل/ جيِّد؛ لكنهم ٢/ ٣١٤ التزموا أن يكون الفاعل معرفاً باللام تعريفاً لفظياً، كما في: اشتر اللحم، أو ضميراً مفسَّراً بما بعده، وهو، أيضاً منكر في المعني كما مرَّ في باب المعرفة لداع لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلّبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وَقْعٌ، فأوْرَدُوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة، ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر، لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمَّه، لا فائدة فيه، فبَنَوْا أمر المدح والذم من أَول الأمر، على وجه يصح في الظاهر، والجملة الفعلية ـ كما ذكرنا ـ في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سُلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى نعم: جيِّد، فكأنَّه صفة مشبهة، ومُجوِّزذلك كونُ جميع الأفعال في المعنى، صفات لفاعلها (٢)، فصار نعم الرجل، كجرد قطيفة(٣).

ولا يقال: إن ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه،

---

(١) البقرة/ ٦

(٢) فى ط: «لفاعلهما». وفى ب ٤/ ٢٤٤: «لفاعليها».

(٣) أى من إضافة الصفة إلى الموصوف.

وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مـرتفع بالابتداء، ما قبله[١] خبره، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لـم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم ومؤخراً عنه، نحو: كنت نعم الرجل و:

=٩٥٨ * يميناً لِنَعْم السيّدان وُجِدتما * [٢]

فإذا ظهر كونه مبتـدأ ما قبله خبره، فلو كان الخبر باقياً علـى جُملِيَّته لوجب أن يكون فيها عائد إليه[٣].

والاعتذار بكون ذي الـلام جنساً مستغرقـاً، وكون الاستغراق له ولغيـره بمنزلة العائد، ـ قد ذكرنا ما عليه؛ـ ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسَّر بالنكرة استغراق، لأنَّ استغراق المضمر للجنس غيـر معهود، والنكرة المفسَّرة، أيضاً بعيدة من الاستغراق، لكونها في حيِّز الإيجاب.

والاعتذار بكون ذي اللام قائماً مقام الضمـير، على ما قاله المصنف، لا يتمّ، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ غير محتاج إلى التـمييز فـي نحو: زيد نعـم رجلاً، وكذا في نحـو: نعم رجلاً زيـد أيضاً، لأن الضمير فيه إذاً كما في قولك: أبوه قائم زيد.

(١) فى ب فقط: «ما بعده» مكان: «ماقبله»

(٢) هو الشاهد الحادى والستّون بعد السبعمائة فى الخزانة. واستشهد به على أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح والذّم سواء تقدم المخصوص كما فى المثال أو تأخر كما فى البيت.

وأصله: لنعم السّيدان أنتما، فدخل عليه الناسخ، فصار وجدتما فضمير التثنية نائب الفاعل لوُجِد، وهو المفعول الأول له.

وقوله: لنعم السّيدان جواب القسم، والقسم وجوابه فى موضع المفعول الثانى لـ «وُجِد».

والشاهد من معلقة زهير المشهورة.

من شواهد الأشباه والنظائر رقم / ٨٥٤، والهمع والدّرر رقم/ ١١٧٩.

هذا وعجز الشاهد:

* على كل حال من سحيل ومبرم*

والسَحيل الخيط الذى لم يحكم فتله.

(٣) فى ظ بعد قوله: «عائد إليه» «ولا عائد».

وليس، إذن، اعتذارُ الأندلسي، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون، إذن، كالضمير الراجع: بشيء، إذ لا يجوز: زيد ضرب رجلٌ، مع أنّ «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم، وقد مرَّ في باب المعرفة، أن التعريف الذهني لا معنى له؛ فلم يبق إذاً بعد بطلان الوجوه إلاّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يُحتاج إلى الضمير.

ويؤيد كونها بتقدير المفرد: دخول حرف الجر، على نعم وبئس مطّرداً، كقول الأعرابي لما بُشِّر بمولودة وقيل له: نعم المولودة: «والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرّها سرقة».

وقولهم: نعم السَّير على بئس العَير، وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك؛ وليس ذلك على الحكاية وحذف القول، كما قال بعضم، كقوله:

٩٥٩ = * والله ما ليلي بنامَ صاحبه * (١)

أي بمقول فيه ذلك؛ لأن ذلك في نعم وبئس، مطردٌ كثير، بخلاف: «بنام صاحبه».

وحكى قطرب: نَعيم الرجل زيد، على وزن شديد وكريم، فهذه الحكاية إن صحَّت، تؤكد كَون «نِعم» كالصفة المشبهة، فُيحمل على (٢) ما جاء مطرداً من

---

(١) هو الشاهد الثاني والسّتون بعد السبعمائة في الخزانة واستشهد به على أن حرف الجر داخل على محذوف، أى بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول، وبقى المحكيّ به.

والشاهد مجهول القائل، وبعده:

ولا مخالط اللّيان جانبه

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٦٦، والإنصاف/ ١١٢، وابن يعيش ٢/ ٦٣، والعيني ٤/ ٣، والأشمونى ٣/ ٢٧، واللسان «نوم» وفى العينى هامش الأشمونى ٣/ ٢٧، منسوب إلى القنانى.

وانظر الهمع والدرر رقم/ ١٥٤٦.

(٢) كلمة: «على» سقطت من ب ٤/ ٢٤٦.

نحو: يا نعم المولى، ويا نعم النصير؛ ويا بئس الرجل على أنهما مناديان [١] وأيضاً يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو: إن زيداً لنعم الرجل، و: والله لَنعم الرجل أنت، مع أنهما لا تدخلان/ الماضي بدون «قد». ٢/ ٣١٥

وهذه الاشياء، هي التي غرَّت الفرَّاء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان، ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه إلا بتكلف.

ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد، لم يتوسط بين جزأيها، لا ظرف ولا غيره، فلا يقال: نعم اليوم الرجل.

فإذا تقرر ذلك، قلنا في نعم الرجل زيد: إن «زيد» مبتدأ، و: «نعم الرجل» خبره، أي: زيد رجل جيِّد، ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، لأن الخبر في تقدير المفرد.

والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل، ليحصل التفسير بعد الإبهام، كما مرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو: نعم الرجل كنت، وقوله:

يميناً لنعم السّيدان وجدتما   على كل حال من سحيلٍ ومبرم [٢] =٩٦٠

وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس، نحو: زيد نعم الرجل، وهو قليل، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رأيت، أو مضمراً مفسَّراً بما بعده، كقول الأخطل.

أبو موسى فجدُّكَ نِعم جَدّا   وشيخُ الحيِّ خالُك نِعْم خالا [٣] =٩٦١

---

(١) في ط و ب ٤/ ٢٤٦ على أنهما منادى، صوابه من المخطوطات.

(٢) هو الشاهد الحادي والسّتون بعد السبعمائة في الخزانة، وسبق ذكرة رقم ٩٥٨.

(٣) هو الشاهد الثالث والسّتون بعد السبعمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يكون فاعل نعم ضميراً مفسراً بنكرة مع تقدم المخصوص بالمدح كما هنا، فإن «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل نعم ضمير فسّره بقوله: جداً.

وكذا المصراع الثاني، فإن قوله «شيخ الحي» هو المخصوص. وخالك بدل منه، وفاعل نعم ضمير مفسر بقوله: خالا

=

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ، لأن تقدمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخره.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو: كنت نعم الرجل، وظننتك نعم الرجل؛ والضمير في: جدّك نعم جَدًّا، لا يرجع إلى المبتدأ ، وإلا لم يحتج إلى التفسير، بل هو ضمير قبل الذكر مفسَّر بما بعده؛ فالذي رُوي، وإن كان كالشاذ لقلته[1] في نحو: مررت بقوم نعم بهم قوماً، ليس الضميران، أي: هم، والواو، براجعين إلى الموصوف وإلاَّ، لم يفسَّرا.

قوله: «مضمراً مميَّزاً بنكرة منصوبة»، أعلم أن الضمير المبهم في نعم وبئس، على الأظهر الأغلب، لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، اتفاقاً بين أهل المِصرَين، لعلتين.

إحداهما: عدم تصرف نعم وبئس، فلم يقولوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، ونعمت امرأة، لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد، كما أجازوا نعمت المرأة، لكن الحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كلات، وثمت، وربَّت، ولعلت، فلذلك اطرد: نعمت المرأة، ولم يطرد: نعما رجلين ونعموا رجالاً.

والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر، أشدُّ إبهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدمه ما يعود عليه، إلا معنى شيء، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

ولو ثنيته وجمعته وأنثته، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث، والقصد بهذا الضمير: الإبهام، فما كان أوغل فيه كان أولي.

= والشاهد من قصيدة طويلة عدتها مائة بيت فى مدح بلال بن أبى بردة ديوانه/ ٥٢٩، مطلعها:

أراح فريقُ جيرتك الجمالا كأنّهُم يريدون احتمالا.

وليس البيت للأخطل كما زعم الشارح، فإن الأخطل مات قبل ظهور بلال فإن الأخطل كان من شعراء معاوية بن أبى سفيان، وبلال كان فى زمن عمر بن عبدالعزيز. والبيت موجود فى قصيدة من شعر ذى الرمّة، وغالب شعر ذى الرمة فى مدح بلال. انظر ديوان ذى الرمّة/ ٥٢٩

(١) فى ظ : «وإن كان قليلاً من قولهم: مررت» الخ.

وأمَّا تمييز هذا الضمير، فيتصرّف فيه إفراداً وتثنية وجمعاً وتأنيثاً، نحو: نعم رجلاً أو رجلين، أو رجالاً، أو مرأة، أو امرأتين، أو نسوة، اتفاقاً منهم أيضاً.

وأمَّا الضمير في: ربه رجُلاً، فالبصريون يلتزمون إفراده للعلة الثانية المذكورة.

والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يقصَد. فيثنونه، ويجمعونه، ويؤنثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لأنه مثل قوله:

* ويلْمُهِّا روحة * (١) =٩٦٢

ويا لها قصة

* ويالك من ليل* (٢) =٩٦٣

وقد تصرف فى الضمير كما رأيت.

وأما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولى وتبعه من شرح كلامَه إلى لزوم إفراده، والظاهر أنه وَهم منهم ، بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المصرَين.

أمَّا عند أهل الكوفة فظاهر، لأنهم يطابِقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وأما عند أهل البصرة فلأنهم لو التزموا أفراده كما التزموا إفراد الضمير، لجاء اللبس، إذا قصد المثنى والمجموع/ وقد صرَّح ابن مالك، والمصنف بمطابقته لما قُصِد، وهو الحق. ٢/ ٣١٦

ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه إليه، إلا بالظرف، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾(٣).

---

(١) هو الشاهد الحادى عشر بعد المائتين فى الخزانة، وتقدم ذكره رقم٢٢٩

وهو قطعة من بيت وهو:

ويلمهّا روْحةً والريح مُعْصِفَةٌ والغيث مرتَجزٌ والليل مقترب.

(٢) هو الشاهد العاشر بعد المائتين فى الخَزانة، وسبق ذكره رقم ٢٢٨ وهو قطعة من بيت والبيت بتمامه:

فيالك من ليل كان نجومه بكل مُغار الفتل شدَّت بيذبلِ

(١) الكهف / ٥٠.

وإذا لم يُفصل في نحو: عشرون رجلاً، بين المبهم وتمييزه إلاّ في الضرورة فما بالك بمثل هذا الضمير.

وقد جاء شاذًا بغير الظرف نحو: نعم زيد رجلاً؛

وأمَّا الفصل بين ذا، في: حبَّذا، وتمييزه، فلجواز استغنائه عنه، فلذا قيل: حبذا رجلاً زيد، وحبذا زيد رجلاً.

ولا يجوز أن يُجاء (١)، لهذا الضمير بالتوابع، كالبدل والتأكيد والعطف، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيد للمقصود، ويلزم هذا الضمير غالباً أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِين﴾ (٢): إن التمييز محذوف، أي: بئس مثلاً مثلُ القوم؛ والأولى حذف المضاف من الذين، على أنه المخصوص أي: بئس مثل القوم: مثل الذين؛ أو حذف المخصوص، أى: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، كما يجيء.

وقد يجيء، عند المبرد، وأبي علي، بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد، قال:

٩٦٤ = تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزّادُ زادُ أبيك زاداً (٣)

وقال تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ (٤) أي ذراعها، إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه

---

(١) فى ط: «يجئ» مكان: «يُجاء».

(٢) الجمعة/ ٥.

(٣) هو الشاهد الرابع والسّتون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد يجئ بعد الفاعل الظاهر تميز للتوكيد.

والشاهد لجرير، ديوان/ ١٠٧، من قصيدة مدح بها عمر بن عبدالعزيز مطلعها:

أيتْ عيناك بالحسن الرُّقادا ... وأنكرْت الأصادق والبلادا

من شواهد: المقتضب ٢/١٤٨، والخصائص ١/٨٣، ٣٩٦، وابن يعيش ٧/١٣٢، والمقرب ١/٦٩، والمغنى/٥١٦، والعينى ٤/ ٣٠، والأشمونى ٢/٢٠٣.

(٤) الحاقة/ ٣٢.

سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحال في: قم قائماً، وتعالَ جائياً للتأكيد.

ومنع سيبويه ذلك لأن وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأوَّل البيت بتزوَّد مثل زاد أبيك زاداً، على أن «مثل» حال من مفعول تزوَّد، وهو «زادًا» وقوله تعالى: «ذرعها»، مصدر بمعنى المفعول، أي مذروعها أي: طولها سبعون ذراعاً.

قوله: أو بـ«ما»، مثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١)، اختلف في «ما» هذه، فقيل: كافَّة، هيَّأت نعم وبئس، للدخول على الجمل، كما في: قلَّما، وطالما.

[قال الأندلسى: هذا بعيد، لأن الفعل لايكف لقوّته، وأنما ذلك فى الحروف، فالأولى فى طالما وقلمّا تكون «ما» مصدرية] (٢).

ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يُكَفَّ نعم وبئس عن فعليتهما، لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحرف، إلاَّ أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (٣).

وقال الفراء، وأبو علي: هي موصولة بمعنى الذي، فاعل نعم وبئس، والجملة بعدها صلتها، ففي قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾ (٤): ما، فاعل وأن يكفروا، مخصوص؛ وفي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾(٥)، المخصوص محذوف.

ويُضعفه: قلة وقوع «الذي» مصرَّحاً به فاعلاً لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بأجمعها في: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، لأن «هي» مخصوص، أي نعم الذي فعله: الصدقات، وكذلك قولهم: دققته دقًّا نِعِمَّا؛

وقال سيبويه، والكسائي: ما، معرفة تامة، بمعنى «الشيء» فمعنى: فَنِعِمَّا هِيَ:

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٤/ ٢٥٠ صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) البقرة/ ٢٧١.

(٤) البقرة/ ٩٠.

(٥) النساء/ ٥٨.

نعم الشيء هي ، فـ«ما» هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و «هي» مخصوص ؛ ويضعفه : عدم مجيء «ما» بمعنى المعـرفة التامة ، أي : بمعنى ذي «الشيء» في غير هذا الموضع ، إلاَّ مـا حكى سيبويه أنـه يقال «إني مِمَّا أفعـل ذلك» ، أي : من الأمر والشأن أن أفعل ذلك ، قال : وإن شئت قلت : إني مما أفعل ، بمعنى : ربَّما أفعل ، كما يجيء في الحروف.

بلى ، يجيء «ما» بمعنـى «شيء» ، إمَّا موصوفة نحو : ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيد﴾(١) أو غير موصوفة كما مَرَّ في الموصولات.

وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامَه ، في نحو ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ ، و: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾(٢) وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله :

٩٦٥= * أنا ابن جَلاَ ، وطلاع الثنايا *(٣)

٢/ ٣١٧ فيكون الـتقدير : نعم الـشيء شيء يعظكـم به ، وبئس الشيء شـئ / شَرَوا به أنفسم ، مع أنه قد جاء صريحاً في قوله:

٩٦٦= نِعْمَ الفتى فَجَعَتْ به إخوانَه   يومَ البقيع حوادثُ الأيّام (٤)

---

(١) قَ/ ٢٣ .

(٢) البقرة/ ١٠٢ .

(٣) هو الشاهد الثامن والثلاثون فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٤١ .

واستشهد به على أن المـوصوف محذوف ، وصفته جملة فعلية وهـى «جلا» على أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

وعجزه :

* متي أضع العمامة تعرفونى*

(٤) هو الشاهد الخامس والسّتون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المخصوص بالمدح محذوف ، وهو مـوصوف بجملة - أقيمت مقامه ، تقديره : نعم الفتى فتى فجعت به والبيت لمحمد بن بشير الخارجى وهو أول أبيات ثلاثة وبعده:

سَهْلُ الفِناء إذا حللت ببابه   طَلْقُ اليدين مؤدَّبُ الخُدَّام =

أي فتىً فَجَعت به (١).

ويجوز أن يكون «تخرج» ، في قوله تعالى : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾(٢) صفة مخصوص محذوف ، وأن يكون صفة (٣) التمييز المذكور والمخصوص محذوف، أي : قولهم.

وفي قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾(٣) يجوز أن يكون على هذا القول ، أي كون «ما» بمعنى «الشيء» وقوله ﴿اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُم﴾ جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بياناً لاستحقاقه الذم ، وأن يكون صفة(٤) مذموم محذوف ، فقوله : أن يكفروا ، بدل من ذلك المذموم(٥) ، أو خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم؛

وقال الزمخشري والفارسي في أحد قوليه «ما» نكرة مميَّزة منصوبة المحل ، إما موصوفة بالجملة ، والمخصوص إما محذوف كما في قوله: «نعما يعظكم به» ، أو مذكور كما في قوله تعالى : ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا﴾، أو نكرة غير موصوفة، كما في نحو : فَنِعِمَّا هِي ، وقولهم : «دققته دقاً نِعِما».

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر ، تأكيداً معنوياً ، لأنه لا يكون إلا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرّف باللام فى معنى النكرة كما بينا.

وآذا رأيت صـــديقه وشقيقه لم تدر أيهُما أخو الأرحام

وذكر البغدادى أنه قال: «ورأيت أنا هذه الأبيات منسوبة لابن هرمة، والله أعلم.

وفى ديوان ابن هرمة / ٢٤١ صدر الشاهد.

* لله درك من فتى فجَعتْ به*

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى انبيت.

(١) كلمة «به» سقطت من ب ٤/ ٢٥١.

(٢) الكهف (٥). (٣) البقرة/ ٩٠.

(٤) ط «صيغة» بالياء ، والغين ، تحريف

(٥) فى ط : بدل منه أو خير الخ مكان : «بدل من ذلك المذموم».

ويجوز تأكيده لفظاً ، نحو : نعم الرجل الرجل زيد ، وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾(١) وقال:

٩٦٧= * نعم الفتى المرِّيُّ أنت (٢)*

خلافاً لابن السراج ، قال: لأن الصفة مخصِّصة ، والمقصود العموم والإبهام ، وقال : إن المرفود : مذموم، والمريّ : بدل من الفتى.

وليس بشيء ، لأن الإبهام مع مثلِ هذا التخصيص باقٍ ، إذ المخصوص لا يعيَّن، فهو كقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾(٣).

ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد ، وهو الحق ، خلافاً لغيرهما : إسناد نعم وبئس إلى «الذي» الجنسية ، وكذا «من» و «ما» ؛ وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة ؛ وفي نهج البلاغة : «ولنعم دارُ من لم يرض بها داراً»

قال:

(١) هود / ٩٩.

(٢) هو الشاهد السادس والسّتون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز وصف فاعل نِعم ، فإن «المرّيّ» صفة «الفتى» ، لابدل منه.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى، ديوانه / ٢٥.

والشاهد قطعة من بيت وهو:

نعم الفتى المرّى أنت إذا هُمُ حضروا لدى الحُجُرات نار المُوقدِ

و«المرّى» منسوب إلى مرّة أحد أجداده القريب أو البعيد ، و«أنت» هو المخصوص بالمدح . و«هم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده.

و«هم» ضمير الوفود والضيوف و«الحجرات» بضمتين : البيوت التى تنزل فيها الضيوف و«نار» مفعول «حضروا» و«الموقد» اسم فاعل : هو الذى يوقد ليستدل الغرباء بناره فيأتونه.

من شواهد : الأصول لابن السّراج ١/ ١٢٠ ، والمغنى / ٦٥٠ ، والعينى ٤/ ٢١ ، والأشمونى ٣/ ٣١

(٣) البقرة / ٢٢١.

فِنْعم مزْكًا مَنْ ضاقت مذاهبُه ونِعْم مَنْ هو في سِرٍّ وإعلانِ (١) =٩٦٨

وتقول : نعـم الذي هو عبد : زيد ، وأمَّا إن كانـت صلتها مخصـوصة ، نحو : نعم الذي كان اليـوم في الدار ، والإشارة إلى شخص معيَّن ، فـلا يجوز ، إذ يلزم فاعلها الإبهام.

وقد يَرِد فاعلهما منكراً مفرداً نحو : نعم رجل زيد ، أو مضافاً إليه ، كقوله :

* فنِعم صاحبُ قومٍ لا سلاح لهمْ (٢)* =٩٦٩

وهو قليل.

(١) هو الشاهد السابع والسِّتون بعد السبعمائة في الخزانة

واستشهد به على أن «من» الثانية موصولة بمعـنى الذى، وقعت فاعلا لنعم عند أبى على والمبرد، وهو مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : مثله والجملة صلة «من» والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: بِشْرٌ.

وقوله : «فى سِّر وإعلان» متعلق بنعم.

وقبل البيت:

وكيف أرهب أمراً أو أراعُ له وقد زكأْت إلى بشر بن مروان

والبيتان قائلهما مجهول.

و«زكأ» بهمزة فى آخره أى لجأ ، يقال : زكأت إليه : لجـأت إليه، والمزكأ مفعل : اسم مكان منه بمعنى الملجأ و«بشر» هو ابن مروان بن الحكم.

من شواهد العـينى ١/ ٤٨٧ ، والمغنى ٢/ ١٩ ، ٧٥، ٧٦. والأشمونـى ١/ ١٥٥ ، واللسان : «زكأ» والهمع والدرر رقم / ٣٠٤ - ١٤٢١.

(٢) هو الشاهد الثامن والسِّتون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن مجىء فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها قليل.

وعجزه :

وصاحب الركب عثمانُ بن عفانا

وقد اختلف فـى نسبة هذا الشاهد إلى صـاحبه، فقيل لكثير بـن عبد الله النهشلـى المعروف بابن الغريرة، وقيل لحسان بن ثابت.

وقال البغدادى: راجعت ديوان حـسان فرأيت أبياتاً علي هذا الوزن ، وما فيهـا هذا البيت. ونسبه أبو حاتم فى كتاب: «إصلاح المفسد» إلى أوس بن مغراء وقبله.

ضحًّوا بأشمط عنوان السجود به يقطّع الليّل تسبيحاً وقرآنا.

من شواهد : ابـن يعيش ٧/ ١٣١ ، والمقرب ١/ ٦٦ ، والـعينى ٤/ ١٧ ، والهمـع والدرر رقم ١٤١٩ والأشمونى ٣/ ٢٨.

وقد رُوى «مَرَّ بقوم نِعم بهم قوماً» ، والباء في الفاعل ، لتشبيه نِعم بفعل التعجب ، وهو : أفعل به، تضمينه معناه ، فكأنه قيل : أنعم بهم قوماً.

قد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام : «نعمّا بالمال الصالح للرجل الصالح»، أي نعم شيئاً : المال الصالح ، لأن المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا ، وقد رُوِي : «مررت بقوم نعموا قوماً» بإلحاق الضمير البارز ، وهو قليل كما ذكرنا؛

وقال أبو علي إنه سمع : نعم عبد الله زيد ، وبئس عبد الله أنا إن كان كذا ، وهو شاذ ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعَرَّف الجنسي.

وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، كما مَرَّ في باب الإضافة.

وقد رُوي : «شهدت صفِّين ، فبئست الصِّفُّون»، والأولى أن يكون هذا ، وإن كان أيضاً خلاف الأصل ، مما تُرك تمييز ضميره ، أي : بئست بقعة الصفون [1] ، فالصفون مخصوص ، لا فاعل؛ ومثله قولهم : «فبها ونعمت»، أي : فمرحباً بهذه القضية ، ونعمت هي ؛ فالتمييز والمخصوص حُذفا معاً.

وقد يؤنث نعم وبئس ، وإن كان فاعلها مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً [2] نحو : نعمت الإنسان هند ، قال ذو الرمة:

٩٧٠= أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثبجاء مُجْفَرَةٌ دعائِم الزَّور نِعْمَتْ زورقُ البلدِ [3]

(١) كلمة الصفون» سقطت من ب ٤/ ٢٥٣

(٢) بعده فى المخطوطات : إذ هو هو»

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنّه قد يؤنث «نعم» لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً، وإن كان الفاعل مذكراً، فإنه أنّث: «نعم» مع أنه مسند إلى مذكر وهو زورق البلد ، لأنه يريد الناقة فأنث علي المعنى كما أنث مع البلد فى قولهم : هذه الدار نعمت البلد حين أراد به الدار.

و«الحرّة : الكريمة» واراد بها الناقة و«العيطل: الطويلة العنق و«ثبجاء» الضخمة الثبج وهو الصدر =

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى: ﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾(١) ، و﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾(٢)

قوله : «وهو مبتدأ ما قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف».

قال ابن خروف : لا يجوز إلاَّ أن يكون مبتدأ مقدم الخبر ، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه ؛ وحكى الأندلسيّ مثله عن سيبويه ، وهذا الذي نصرناه من قبل(٣) ؛

قوله : «وشرطه» أي شرط المخصوص مطابقة الفاعل ، يعني ينبغي أن يصح إطلاقه عليه.

و: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ (٤) متأول بأحد وجهين : إمَّا على حذف المضاف أي بئس مثل القوم مثل الذين ، أو على حذف المخصوص و«الذين» صفة القوم ، أي : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ؛ أي مثل المذكورين؛

وشرط المخصوص ، أيضا، ان يختص ، لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز: نِعم الإنسان رجل (٥)، إلاَّ أن تصفه بما يرفع الجهالة؛

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بذيوله بين العامل ومعموله، لأنها كالجملة الاعتراضية، نحو قولك : أبصرت ونعم الرجل هو زيداً ، ويجوز بالفاء ، نحو : فنِعم الرجل هو.

قوله : «وساء مثل بئس» ، نحو : ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ ﴾.

= و«المُجفِرة» بضم الميم وسكون الجيم ، وكسر الفاء: العظيمة الجنب، الواسعة الجوف، يقال: فرسٌ مُجْفر ، وناقة مجفرة : اذا كانت عريضة الجِرْم.

وصفها بأنها عظيمة القوائم و«الزوْر» أعلى الصدر

والشاهد من قصيدة لذى الرمّة مدح بها بلال بن أبى بردة ، ديوانه / ٢٠٣ من شواهد : ابن يعيش ٧/ ١٣٦ ، والمقرب ١/ ٦٨.

(١) الفرقان / ٦٦.
(٢) الفرقان / ٧٦.
(٣) فى ظ ذكرناه من قبل واخترناه.
(٤) الجمعة / ٥.
(٥) فى ظ : نعم الرجل رجل.
(٦) الأعراف/ ١٧٧.

اعلم أنه يُلحَق بنعم وبئس: كلُّ ما هو على فَعُل بضم العين ، بالأصالة نحو : ظُرف الرجل زيد ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَل أو فَعِل، نحو: رمُوت اليدُ يده، وقَضُو الرجل زيد ، بشرط تضمينه معنى التعجب، ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى: أفعل به ، نحو: ظرف زيد، أي: أظرف به.

ويكثر أيضاً استغناؤه عن الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[1] ورفيقاً ، تمييز لإبهام أولئك وقيل حال.

٩٧١ = * بُعْدَ ما مُتأَمَّلي [2] *

«ما» فيه زائدة ، وكذا في قولهم : شدَّ ما أنك ذاهب ، و«أنَّ» فاعل «شدَّ» ؛ ويجوز أن تكون «ما» فيهما ، كما في : نعمَّا ؛ ومتأملي و«أنَّ» مخصوصان.

ويُضمَر فاعل «فَعُل» المذكور كثيراً على وفق ما قبله ، نحو : جاءني الزيدان وكَرُما، أي : ما أكرمهما.

ولم يجز ذلك في نعم وبئس ، وذلك لعَدَم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنىً.

قوله : «ومنها حبَّذا ، وفاعله ذا» ، أصل «حَبَّ» : حَبُب ، كظرف ، أي : صار حبيباً، فأدغم كغيره ، وأُلزم منع التصرف ، لما ذكرنا في نعم وبئس.

قوله : «ولا يتغيَّر»، يعني : لا يثنى «ذا» ولا يجمع ولا يؤنث ، بل يقال : حبذا الزيدان ، وحبَّذا الزيدون ، وحبذا هند ، ولا يقال: حبَّ ذان ، ولا: حبَّ أولاء ، ولا حبَّ تا ؛ لأنه مبهم ، كالضمير في نعم وبئس، فألزِم الأفراد مثله ، وخُلِع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فحبذا ، بمعنى : حبَّ الشيء.

وعند المبرد وابن السراج : أنَّ تركيب حبَّ مع ذا أزال فعلية «حبَّ» ، لأن الاسم أقوى ، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره أى : المحبوب زيد.

---

(١) النساء/ ٦٩.

(٢) هو الشاهد السبعون بعد السبعمائة فى الخزانة واستشهد به على أن: «بُعْد» فيه للمدح والتعجب. وأصله: «بَعُد» بفتح الباء وضم العين، ألحق بفعل المدح، ويجوز فى بائه وجهان: فتحها وتسكين عينها بحذف حركتها، وضمها بنقل حركة عينها إليها كما يجوز فى كل فعل المراد به المدح والتعجب. وهو قطعة من بيت من معلقة امرىء القيس وهو:

قعدتُ له وصحبتى بين ضارج   وبين العذيب بعد ما متأملى

من شواهد الشافية/ ٣٩، ورصف المبانى ٥٢.

وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية «ذا» لأن الفعل هو المقدم ، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله.

وإذا دخل «لا» على حبذا ، وافق «بئس» معنىً.

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نعم ، إمَّا مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر ، كما قاله قوم هناك ؛ لكن لا تعمل النواسخَ في هذا المخصوص ، ولا يقدَّم على حبَّذا.

وقال بعضهم : المخصوص بعد حبذا ، عطف بيان لـ «ذا» وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص / نعم وبئس ، إلا أنَّ دخول النواسخ يمنع من ذلك. ٢/ ٣١٩

وقال الرّبعيّ : «ذا» زائدة ، كما في : ماذا صنعت؟ والمخصوص فاعل «حَبَّ»

وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبذه ، كحولق، وبسمل ونحوهما.

قوله : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييز» نحو : حبذا زيد رجلاً، وحبذا رجلاً زيد.

وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع حالاً، أيضاً ، والعامل «حبَّ»، نحو : حبذا محمد رسولاً ، وحبذا رسولاً محمد.

ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً ، وجاز ههنا ؛ لأن التمييز ههنا عن الظاهر أي «ذا» ، وهناك عن الضمير المستكن.

وأيضاً التمييز لازم عن الضمير ، جائز عن «ذا» ؛ وإنما جاز ترك التمييز ههنا، تفضيلاً للظاهر على الضمير.

وقيل : إنما لم يجز ترك التمييز في نعم ، إذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو : نعم السلطان ، بخلاف حبذا ، فإن «ذا» فيه، ظاهرٌ فاعلِّيته.

وربَّما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نِعم.

وقد يُفردُ «حبَّ» عن «ذا» ، فيجوز ، إذًا نقل ضمة عينها إلى فائها ، كما يجوز حذفها قال :

=٩٧٢ * وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ (١)*

بفتح الحاء وضمها ، وكذا كلُّ ما هو على فَعُل ، إذا كان المراد به المدح ، أو التعجب ، كقوله:

=٩٧٣ * بعد ما مُتأمَّلى (٢)*

وأنشد الجوهرى:

=٩٧٤ لا يَمنَعُ الناسُ منِّي ما أردْتُ ولا أُعطِيهُمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا (٣)

ويُروى، أيضاً : عُظْم البطنُ بطنك؛

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن حُبّ فيه للمدح والتعجب ، وأصلها: حَبُبَ بضم العين للتحويل المذكور.

قال البغدادى، قال ابن الحاجب فى: «الأمالى» مقتولة منصوبة على الحال من الضمير فى «بها» و «بها» فاعل «حُبّ» زيد فيه الباء على غير قياس كقوله ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء/ ٧٩, ١٦٦].

وصدره :

* فقلت اقتلُوها عنكم بمزاجها *

وقتل الخمر : مزجها وكسر قوتها بالماء

والشاهد منسوب للأخطل ، ديوانه / ٢٦٣ ، ورواية الديوان:

* فأطيبْ بها مقتولة حين تقتل *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت.

من شواهد : ابن يعيش ٧/ ١٢٩ ، والعينى ٤/ ٢٦ والهمع والدر رقم ١٤٤٣ وسر الصناعة ١/ ١٤٣، وشرح شواهد الشافية / ١٤ .

(٢) الشاهد رقم ٧٧٠ فى الخزانة وبترقيمى رقم ٩٧١ .

(٣) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد السبعمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «حسن» فيه للمدح والتعجب، ويجوز فى مثله أن تنقل ضمة العين إلى الفاء، كما فعل الشاعر، وأن تحذف وتبقى الباء على فتحها.

والشاهد من قصيدة لسهم بن حنظلة الغَنوى، ومن هذه القصيدة قوله:

إذا افتقَرْتَ نأى واشتد جانبُهُ ... وإن رآك غنيًّا لان واقتربا

وإن أتاك لمال أو لتنصره ... أثنى عليك الذى تهوى وإن كذبا

مُدْ لى القرابة عند النيْل يطلبه ... وهو البعيد إذا نال الذى طلبا

حلو اللسان بعيد القلب مشتملٌ ... على العداوة لابن العم ما اصطحبا

من شواهد: الخصائص ٣/ ٤٠ ، وإصلاح المنطق/ ٣٥. والأشباه والنظائر رقم/ ٥٨٢ ، واللسان: حسن.

والتـغـيـيـر في اللفـظ ، دلالـة عــلى التغـيـير فــي المـعـنـى ، إلى المــدح أو التعجب.

وقد يُجَرُّ فاعل «حبَّ» بـالباء ، مفرداً عن «ذا» ، تشبيهاً بفاعـل أَفعِل ، تعجباً، كما قال :

* وحُبَّ بها مقتولة *

تم قسم الأفعال والحمد لله رب العالمين

★★★

انتهى بحمد الله تعالى الجزء الخامس ويليه - إن شاء الله
الجزء السادس وأوله قسم الحروف

فهرس شواهد الجزء الخامس

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
لم تدرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ	٦٦٤	٨١٩	٦٨
غيرَ أنَّا لم يأتنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلا	٦٦٥	٨٢٠	٧٣
ألم تسأل الربع القواء فينطق	٦٦٣	٨٢١	٧٣
لم تدر ما جزعٌ عليك فتجزع	٦٦٤	٨٢٢	٧٣
وما قام منّا قائم في نديّنا فينْطقَ إلاَّ بالتي هي أعرفُ	٦٦٦	٨٢٣	٧٥
وما حلَّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنْسَبَ، إلاَّ الزِّبرقانُ له أبٌ	١٩٤	٨٢٤	٧٥
نُحاولُ ملكاً أو نموت	٦٦٧	٨٢٥	٧٦
إن تَرْكبوا فركوُب الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنا معشرٌ نُزُل	٦٦٨	٨٢٦	٧٦
ولا ناعبٍ إلا ببين غُرابُها	٢٧٨	٨٢٧	٧٦
علي الحكَمِ المأتيِّ يوماً إذا قضي حكومتَهُ أن لا يجورَ ويَقْصِدُ	٦٦٩	٨٢٨	٧٧
... فنرجِّي ونكثر التأميلا	٦٦٥	٨٢٩	٧٧
فما هو إلاَّ أن أراها فُجاءةً فأُبْهَتَ حتي ما أكادُ أجيبُ	٦٧٠	٨٣٠	٧٨
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ	٦٧١	٨٣١	٧٨
وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويَغْضَبَ منه صاحبي بقؤُولِ	٦٧٢	٨٣٢	٧٩
لَلبسُ عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف	٦٥٨	٨٣٣	٨١
أو أن يلومَ بحاجة لُوَّامها	٦٧٣	٨٣٤	٨٢
لقد عذَلتني أم عمرو، ولم أكن مقالتهَا ما كنت حيّاً لأسمعا	٦٧٤	٨٣٥	٨٣
وحُقَّ لمثلي يا بثينةُ يَجْزَعُ	٦٧٥	٨٣٦	٨٤
ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغي	١٠	٨٣٧	٨٤
جوازم المضارع			
لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرتِهم يوم الصُّليفاء لم يوفون بالجار	٦٧٦	٨٣٨	٨٥
فأضحت مغانيها قفاراً رسومُها كأنْ لَمْ، سوي أهلٍ من الوَحْش تؤهَل	٦٧٧	٦٣٩	٨٦
أزِف الترحل غيرَ أنّ ركابنا لما تزَلْ برحالنا وكأنْ قد	٥٢٥	٨٤٠	٨٧
احْفَظْ وديعتَك التي استُودِعْتَها يوم الأعارب إن وصلت وإن لَمِ	٦٧٨	٨٤١	٨٧

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
* ألَما تعرفُوا منَّا اليقينا *	٦٧٩	٨٤٢	٨٨
محمَّدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفس إذا ما خفْت من أمر تبالا	٦٨٠	٨٤٣	٨٩
لتَقُم أنت يا ابن خيرِ قُريش فتُقضِّي حوائج المسلمينا	٦٨١	٨٤٤	٩٠
قالت بنات العمِّ يا سلمي وإنْ كان فقيراً معدماً قالت وإن	٦٨٢	٨٤٥	٩٢
أماوِيَّ، مَهْمَنْ يستمع في صديقه أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يندم	٦٨٣	٨٤٦	٩٤
مهما ليَ اللّيلةَ مهما ليَهْ أودي بنعليَّ وسِرباليَه	٦٨٤	٨٤٧	٩٤
* ومهما وَكَلْتَ إليه كفاه *	٦٨٥	٨٤٨	٩٥
إذ ما دخلْتَ علي الرّسولَ فقل له حقّاً عليكَ إذا اطمأنَّ المجلسُ	٦٨٦	٨٤٩	٩٥
إذْ ما ترِيني اليوم أُزجي مطيّتي أصعِّد سيراً في البلاد وأُفْرِعُ	٦٨٧	٨٥٠	٩٦
* كبيرُ أناس في بجاد مزمّل*	٣٥٠	٨٥١	٩٨
فمتي واغِـلَ يَزُرْهُم يُحيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ السّاقي	١٦١	٨٥٢	٩٩
* أينما الريح تميِّلها تَمِل *	١٦٢	٨٥٣	٩٩
* ومَن نحن نُؤمِّنْه يبِتْ وهو آمنٌ *	٦٨٨	٨٥٤	٩٩
يُثْنِي عليكَ وأنتَ أهلُ ثنائه ولديك إن هو يستزِدْك مَزِيدُ	٦٨٩	٨٥٥	١٠٠
* أينما الريح تميِّلها تملْ*	١٦٢	٨٥٦	١٠١
* إن مُنْفِسٌ أهلكته*	-	٨٥٧	١٠١
وللخيل أيّامٌ فمن يَصْطَبِر لها ويعرِفْ لها أيامها الخَيْرَ تُعقب	٦٩٠	٨٥٨	١٠٢
يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرَعُ	٥٨١	٨٥٩	١٠٤
* من يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرُها *	٦٩١	٨٦٠	١٠٤
هذا سراقة للقرآن يدرُسُه والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب	٨٢	٨٦١	١٠٥
واني متي أَشْرِفْ علي الجانب الذي به أنت، من بين الجوانب ناظرُ	٦٩٢	٨٦٢	١٠٥
* فأنْت طلاقٌ، والطّلاق أَليّةٌ *	٢٤٥	٨٦٣	١٠٧
* يَري كلَّ من فيها، وحاشاكَ، فانيا *	٦٩٣	٨٦٤	١٠٧
فقلتُ تحمَّلْ فوق طَوْقِك، إنها مُطبَّعةٌ، من يأتِها لايَضيرُها	٦٩٤	٨٦٥	١٠٩

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
* والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب *	٨٢	٨٦٦	١٠٩
علي حين مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبهُ يجدْ فَقْدَها إذ في المقام تدابُرُ	٦٩٥	٨٦٧	١١١
فلست بحلاَّل التّلاع مخافةً ولكن متي يَسْتَرفد القومُ أَرْفِدِ	٦٩٦	٨٦٨	١١٣
وما ذاك أن كان ابنَ عمِّي ولا أخي ولكن متي ما أملك الضُّرَّ أنفعُ	٦٩٧	٨٦٩	١١٣
* إنك ان يُصرع أخوك تصرع *	٥٨١	٨٧٠	١١٤
إنَّ مَن لامَ في بني بنت حسّا نَ أَلُمْهُ وأَعصه في الخُطوب	٤٠٧	٨٧١	١١٥
* إنك إن يُصرع أخوك تصرعُ *	٥٨١	٨٧٢	١١٦
مَن يكِدْني بسيِّئٍ كنتُ منه كالشَّجا بين حلقه والوريدِ	٦٩٨	٨٧٣	١١٦
من يفعل الحسنات الله يشكرها	٦٩١	٨٧٤	١٢٢
أتغضب إنْ أُذْنا قُتيبة حُزَّتا	٦٩٩	٨٧٥	١٢٦
* لم تدرِ ما جزعٌ عليك فتجزع *	٦٦٤	٨٧٦	١٢٩
وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امريءٍ يَجْري بمقدار	٧٠٠	٨٧٧	١٣١
متى تأته تَعْشُو إلي ضوء ناره تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقد	٧٠٢-٧٠١	٨٧٨	١٣١
دَعْني فأذهبَ جانباً يوماً وأكْفِكَ جانباً	٧٠٣	٨٧٩	١٣٣
بدا لي أنى لست مدركَ مامضي ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا	٧٠٤	٨٨٠	١٣٣
* لتقُم أنتَ يا ابنَ خيرِ قريش*	٦٨١	٨٨١	١٢٥
محمَّدُ، تَفدِ نفسَك كلُّ نفس	٦٨٠	٨٨٢	١٣٦
المتعدي وغير المتعدي			
* لايقرأن بالسُّور *	٧٠٥	٨٨٣	١٤٨
إذا لم تجد من دونِ عدنان والدأ ودون معدّ فلتزعك العواذل	١٢٣	٨٨٤	١٤٨
* أشارت كليبٍ بالأكفَ الأصابعُ *	٧٠٦	٨٨٥	١٤٩
*تمُرُّون الديارَ ولم تعوجوا *	٧٠٧	٨٨٦	١٤٩
ومّنا الذى اختير الرِّجالَ سماحةً	٧٠٨	٨٨٧	١٥٠

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
أفعال القلوب			
*تعلَّم أن بعد الغيّ رُشدا	٧١٠	٨٨٨	١٦٠
* الله موفٍ للناس ما زعموا*	٧١١	٨٨٩	١٦١
ولقد نزلْت فلا تظُنّي غيرَهُ منّي بمنزلة المُحَبّ المُكْرَم	٢٠٠	٨٩٠	١٦٣
بأيِّ كتابٍ أم بأية سنَّة ترى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسَبَ	٧١٢	٨٩١	١٦٥
لا تَخَلْنا علي غَراتك، إنّا طالما قد وَشَى بنا الأعداء	٤٨	٨٩٢	١٦٥
كذاك أُدِّبت حتى صار من خُلقِي إنِّي وجدت: مَلاكُ الشيِّمة الأدبُ	٧١٣	٨٩٣	١٦٦
أرجو وآمل أن تدنو مودّتُها وما إخالُ لَدْنيا منك تَنْويل	٧١٤	٨٩٤	١٦٧
إنَّ مَن يدخُلِ الكَنيسةَ يوماً يلق فيها جآذراً وظباءَ	٧٨	٨٩٥	١٦٧
ولستم فاعلينَ إخالُ حتّى ينالَ أقاصيَ الحَطبِ الوَقودُ	٧١٥	٨٩٦	١٦٨
ولقد عَلِمتُ لتأتيَنَّ منيتى إن المنايا لا تَطيشُ سِهامُها	٧١٦	٨٩٧	١٧١
...وإنني قسماً إليكَ مع الصدود لأمْيَلُ	٩٠	٨٩٨	١٧١
لقد علمتُ أيُّ يوم عُقْبَتِي	٧١٧	٨٩٩	١٧٢
غادْرته جزر السباع	٧١٨	٩٠٠	١٨٤
سَمِعْتُ النّاسَ يَنْتَجِعون غَيْثاً فقلت لصيْدحَ انتجعي بِلالاً	٧١٩	٩٠١	١٨٥
إذا أقبلت قُلتَ دُبَّاءةٌ	٧٢٠	٩٠٢	١٨٨
تنادَوا بالرحيلُ غداً وفى تَرْحالِهِمْ نَفْسى	٧٢١	٩٠٣	١٨٩
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط	٩٦	٩٠٥	١٩٠
الأفعال الناقصة			
فصِرنا إلي الحُسنَى ورقّ كلامُها ورُضْتُ فذلّتْ صعبةٌ أيَّ إذلال	٧٢٣	٩٠٦	١٩٤
أيقْنتُ أني لا مَحَا لَةَ، حيث صار القومُ صائرْ	٧٢٤	٩٠٧	١٩٤
غدا طاوِيًا يُعارِض الرّيح هافياَ	٧٢٥	٩٠٨	١٩٧
يروح ويغدو دَاهناً يتكحّلُ	٧٢٦	٩٠٩	١٩٨
بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحزْن قد كانت فِراخاً بُيوضُها	٧٢٧	٩١٠	٢٠١

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمي	الصفحة
سَرَاةُ بنى أبى بكر تسَامى على، كانَ، المسوَّمة العراب	٧٢٨	٩١١	٢٠٢
فى لُجَّةٍ غَمَرت أباك بُحورُها في الجاهليّة كان والإسلامِ	٧٢٩	٩١٢	٢٠٢
بدا لك في تلك القَلُوصِ بَداءُ	٧٣٠	٩١٣	٢٠٣
*فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرامِ	٧٣١	٩١٤	٢٠٤
كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجُها عسلٌ وماء	٧٣٢	٩١٥	٢٠٤
فلا وأبى دَهْماءَ زالتْ عزيزةً	٧٣٣	٩١٦	٢٠٧
تنفكُّ تسمع ماحيِيـــــت بها لك حتىً تكونَه	٧٣٤	٩١٧	٢٠٨
تزالُ حبالٌ مُبرمات أُعِدُّها لها ما مشى يوماً علي خُفِّه جَملْ	٧٣٥	٩١٨	٢٠٨
حراجيجُ ما تنفكّ إلا مناخةً على الخسْف أو نرمي بها بلداً قفرا	٧٣٦	٩١٩	٢٠٩
تحيةُ بينهم ضربٌ وجيع	٧٣٧	٩٢٠	٢٠٩
* إذْ ذهب القوم الكرام ليسى *	٣٩٢	٩٢١	٢١٤
فأنت طلاقٌ، والطلاق ألَّيةٌ	٢٤٥	٩٢٢	٢١٤
وكُوني بالمكارم ذكريني	٧٣٨	٩٢٣	٢١٥
قنافذُ هدَّاجُون حول بُيوتهمْ بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّد عوّدا	٧٣٩	٩٢٤	٢١٩
ما دام فيهنّ فَصيلٌ حيّا	٧٤٠	٩٢٥	٢١٩
وإن شفاءَ عبرةٌ مُهْراقةٌ	٧٤١	٩٢٦	٢٢٠
* يكون مزاجَها عسلٌ وماء *	٧٣٢	٩٢٧	٢٢٠
* ولا يَكُ موقفٌ منك الوداعا*	٧٤٣	٩٢٨	٢٢٠
أسكْرانُ كان ابنَ المراغة إذهجا تميماً بجَوْف الشّام أم مُتساكرُ	٧٤٢	٩٢٩	٢٢١
فإنك لا تبالي بعد حول أظبيٌ كان أمَّك أم حمارٌ	٥٢٤	٩٣٠	٢٢٢
ألا مَنْ مُبْلِغ حسّانَ عنّي أطِبٌّ كان سحْرَكَ أم جُنونُ	٧٤٣	٩٣١	٢٢٢
إنما يجزى الفتى ليس الجملْ	٧٤٤	٩٣٢	٢٢٣
لم يَكُ الحقُّ علي أنْ هاجَهُ رسمُ دارٍ قد تعَفّي بالسَّرَرْ	٧٤٥	٩٣٣	٢٢٤
أفعال المقاربة			
«إذا غيَّر النّأى المحبِّين لم يكدْ رسيسُ الهوي من حُبِّ مية يبرحُ»	٧٤٦	٩٣٤	٢٢٧

الشاهد	رقم الخزانة	ترقيمى	الصفحة
ظَنّي بهم كعَسَى وَهُمْ بتنوفةٍ يتنازعون جوائز الأمثال	٧٤٧	٩٣٥	٢٢٨
* لا تَلْحني إنّي عَسيتُ صائماً*	٧٤٨	٩٣٦	٢٣٠
* لعمر أبيك إلاّ الفرقدان*	٢٤٠	٩٣٧	٢٣٢
هَمَمْتُ ولم أفعل وكِدْتُ وليتنى تركتُ على عثمانَ تبكى حلائلُهْ	٧٤٩	٧٣٨	٢٣٤
عسى الكرْبُ الذى أمْسَيْتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ	٧٥٠	٩٣٩	٢٣٤
عسى طَيِّئ من طَيِّءٍ بعد هذه ستَطْفِيء غُلاّتِ الكُلى والجوانح	٧٥١	٩٤٠	٢٣٥
فعادى بين هاد يَتَيْن منها وأوْلى أن يزيدَ علي الثّلاث	٧٥٢	٩٤١	٢٣٦
وما كدت آيبا	٦٣٧	٩٤٢	٢٣٧
قد كادَ من طُول البِلَي أن يَمصَحا	٧٥٣	٩٤٣	٢٣٨
* إذا غيَّر النأى *	٧٤٦	٩٤٤	٢٤٠
وقد جعلَتْ قَلوصُ بنى سُهَيل من الأكوار مَرْتَعُها قريبُ	٧٥٤	٩٤٥	٢٤١
وقد جعلْتُ إذا ما قمْتُ يُثْقِلُني ثوبى فأنهضُ نهضَ الشارب الثَّمِلِ	٧٥٥	٩٤٦	٢٤٢
ياما أُمَيْلح غـزلاناً شدَنَّ لنا	٦	٩٤٧	٢٤٦
ونأخذْ بعده بذناب عيشٍ أجبّ الظهْرَ ليس له سَنَامُ	٧٥٦	٩٤٨	٢٤٧
ولله عينا حبْتَرٍ أيّما فتى	٧٥٧	٩٤٩	٢٥٠
وقد وَجَدْت مكانَ القول ذا سَعَةٍ فإن وَجدْت لساناً قائلاً فقُلِ	٧٥٨	٩٥٠	٢٥١
أفعال المدح والذم			
* نِعمَ السّاعون فى الأمر المُبرّْ*	٧٥٩	٩٥١	٢٥٥
نَوّلى قبل نأى دارِى جُمانا وصلينا كما زعمت تَلاَنا	-	٩٥٢	٢٥٧
* العاطفون تحين مَا من عاطفٍ *	٢٨١	٩٥٣	٢٥٧
* فمضيت ثمت قلت: لا يعنينى *	٥٥	٩٥٤	٢٥٧
ماوِىَّ، يا ربَّتما غارةٍ شعواءَ كاللذْعة بالميسَمِ	٧٦٠	٩٥٥	٢٥٧
يا صاحبا، ربَّت إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عنْ	٥٥١	٩٥٦	٢٥٨
* والمؤمنِ العائذات الطَيرِ يمسحها *	٣٤٧	٩٥٧	٢٥٨

اهـ فهرس شواهد الجزء الخامس

الجزء الخامس

فهرس الموضوعات

تم فهرست موضوعات الجزء الخامس